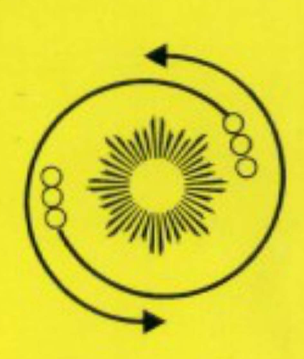
مكتبة فلسطين للكتب المصورة





# الإتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية

الدكتور
محمد محمد البادى
أستاذ الإتصال الجماهيرى والعلاقات العامة





# الاتصال الجماهيري في المجتمعات النامية

الدكتــور

محمد محمد البادي

أستاذ الاتصال الجماهيري

والعلاقات العامة

الطبعة الثانية

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

# المحتويات


| الموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمـــــة:** | |
| أهمية موضوع الدراسة ومنهجها. | ٥ -٩ |
| **الفصل الأول:** | |
| جهود التنمية ونتائجها. | ١١-٥٤ |
| **الفصل الثاني:** | |
| واقع الاتصال الجماهيرى واستخداماته. | ٥٥ -١٠٧ |
| **الفصل الثالث:** | |
| النماذج والنظريات العلمية التى تحكم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية. | ١٠٩-١٤٠ |
| **الفصل الرابع:** | |
| نحو دور إيجابى للاتصال الجماهيرى فى التنمية. | ١٤١-٢٠٣ |
| **الخاتمـــــة:** | |
| خلاصة الدراسة ونتائجه. | ٢٠٥-٢١٠ |
| **المراجـــــع:** | |
| **أولا:** الكتب والمقالات العربية والمعربة. | ٢١٣-٢١٧ |
| **ثانيا:** الكتب والمقالات الأجنبية. | ٢١٨-٢٢٣ |

-٥-

# المقدمة:

## موضــــوع الدراســــة ومنهجهــــا

لا تزال التنمية موضوعا حساسا ودقيقا رغم مرور ما يقرب على خمسين عاما على الجهود المتواصلة لتحقيق نتائج متقدمة ومتوازنة لها فى المجتمعات النامية. ولا تزال المجتمعات النامية تحاول أن تصل إلى مفاهيم لها أكثر واقعية وفعالية لمواجهة سلبيات ضاغطة عليها ومعوقة لمسيرتها ومحطمة لآمالها وطموحاتها. ولا تزال المنظمات الدولية تحاول أن تسهم فى وضع هذه المجتمعات على بداية الطريق الصحيح إلى مستقبل أفضل.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن ظروف المجتمعات النامية وحدها لم تكن لتشكل عقبة أمام جهود تنموية جادة وفعالة، لولا تفاعلها داخل إطار ظروف دولية ضاغطة وغير متوافقة مع مصالحها بالكيفية التى تراها محققة لآمالها. فمناخ التنمية الذى صنعته هذه الظروف الداخلية والخارجية معا لم يكن مواتياً دائماً لإنجازات حقيقية ومؤثرة.

ولما كانت الدراسات العلمية التى تناولت دور الاتصال الجماهيرى ووسائله فى التنمية الشاملة لهذه المجتمعات سارت على خط متواز مع الدراسات العلمية التى تبحث فى توفير الظروف المناسبة والمفاهيم السليمة والخطط النظرية لتنمية مؤثرة، فإن الاعتراف بأهمية هذا الدور وإمكانية تحقيقه كان شيئ مخالف بدرجات متفاوتة لما انتهى إليه هذا الدور من ضعف ولما حققه من نتائج هزيلة.

وقد ترجع هذه الحقيقة إلى اعتبارات كثيرة، لعل أهمها فاعلية القاعدة العلمية التى تقول: أن الاتصال الجماهيرى ووسائله لا يستطيع أن يقدم لأى مجتمع ينتمى إليه إلا بقدر ما يوفر له هذا المجتمع من إمكانات وظروف تتطلبها قدرته على العطاء والتأثير

ورغم كثرة الدراسات العلمية وتعددها وتشعبها حول التنمية ودور الاتصال بكل وسائله فى المساهمة فى احداثها ودفعها، الا أن التنمية لا تزال مشكلة علمية وتطبيقية، لما أشرت اليه من حقائق الى جانب حقائق أخرى كثيرة.

وبالتالى فإن دور الاتصال الجماهيرى فى التنمية يظل موضوعا حيويا ومهما للدراسات العلمية الى أن تصل الى نتائج يمكن تطبيقها. والى أن تأخذ هذه

المجتمعات النامية بهذه النتائج وتطبقها، وتلمس آثارها الإيجابية عليها وعلى جهودها التنموية.

ومن ثم، كانت أهمية موضوع هذا البحث الذى أمامنا حول دور الاتصال الجماهيرى فى التنمية، على أمل أن ينتهى إلى نتائج تسهم فى تحقيق درجة من اليقين العلمى لمفاهيم ومبادئ وتطبيقات ينبغى أن يقوم عليها مثل هذا الدور فى المجتمعات النامية، وبالكيفية التى تجعلها قادرة على الإحساس بأهميته وضرورته.

ولاشك أن نتائج الدراسات العلمية وتطورها فى مجالات التنمية والاتصال بصفة عامة تصلح أساساً لقيام تصور جديد لدور أكثر إيجابية للاتصال الجماهيرى فى التنمية، على أن يكون داخل إطار التكامل بين جهود التنمية ذاتها وجهود الاتصال الجماهيرى، وبالكيفية التى يتحقق بها التخطيط الشامل الذى ينسق بين الجهود جميعها، ويوفر لكل مناطق المجتمع احتياجاتها بمرونة وواقعية، مع الأخذ فى الحسبان أن كل سلبيات التجارب الماضية والحالية، وما تفرضه من اعتبارات تضمن للتطبيق درجة عالية من الالتزام والفاعلية.

ويهمنا أن نذكر هنا أن دراستنا للدكتوراه حول طبيعة الصحافة الريفية ودورها فى المجتمعات النامية مع التطبيق على المجتمع المصرى، كانت من المراجع الأساسية التى اعتمدنا عليها لتحقيق تصور شامل ومستحدث حول دور الاتصال الجماهيرى فى التنمية.

ولكى نصل إلى هذه الغاية من خلال الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية الحالية والسابقة، كان علينا أن نعتمد على منهج التحليل المقارن، الذى يعتمد على الملاحظة والمقارنة والاستنتاج والاستشهاد، على أساس أن النتائج العلمية يمكن توليدها إذا نظرنا إليها داخل إطار مواقف جديدة وافتراضات مستحدثة.

ويقوم التخطيط لهذا البحث وصولاً إلى غايته على أربعة فصول متتالية، تبدأ بتوصيف الواقع، سواء فيما يتعلق بظروف المجتمعات النامية ونتائج جهودها فى التنمية، أو بواقع الاتصال الجماهيرى وكيفية تأثره بظروف هذه المجتمعات والنتائج التى انتهت إليها جهودها ثم تنتقل الدراسة إلى تحليل النتائج العلمية التى

انتهت إليها بحوث استهدفت وضع تصورات لتفسير الكيفية التى انتهى إليها واقع الاتصال الجماهيرى ووسائله فى مجالات التنمية المختلفة، مع محاولة تقييمها على أساس نتائج النظريات العلمية التى تفسر وتشرح وتعلل الكيفية التى يحدث بها تأثير الاتصال الجماهيرى والظروف المناسبة لمثل هذا التأثير. وأخيراً، نأتى لتصورنا نحن حول طبيعة هذا الدور المطلوب للاتصال الجماهيرى ووسائله فى التنمية الشاملة لهذه المجتمعات، واضعين فى الاعتبار أن النتائج المستهدفة هنا عامة، نظرا لوجود بعض الاختلافات الأساسية بين ظروف هذه المجتمعات، والتى تحتاج إلى ملاءمة بينها وبين النتائج العامة عند التطبيق.

إننا نأمل بهذا الجهد المتواضع أن نضع حجراً أساسياً فى الأجزاء الضعيفة أو الفارغة فى بنيان التصورات العلمية التى وضعت لدور الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية، لكى تصبح هذه التصورات العلمية أكثر واقعية وفاعلية. ولعل ما انتهت إليه جهود التنمية فى هذه المجتمعات طوال نصف قرن من الزمان، تجعل لهذا الجهد المتواضع ولأمثاله مبرراً علمياً قوياً ودافعاً أساسياً.

إن كل ما يأمله الباحثون فى هذا المجال العلمى وغيره من المجالات العلمية الأخرى، أن يكون لجهدهم انعكاسات إيجابية عند أولئك الذين يحملون مسئولية التطبيق، فالهدف مشترك بين الأكاديميين والممارسين، ولا تبقى إلا النوايا الحسنة والإرادة القوية والتخطيط الاجتماعى السليم، لكى يصل الجميع إلى مجتمع أكثر توازنا وقوة وتقدما.

الدكتور محمد محمد البادى

# الفصل الأول

# جهــود التنميــة ونتائجهــا

ظهرت المجتمعات النامية على المسرح الدولى فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، وصاحب ظهورها تحولات جذرية فى العلاقات الدولية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية والتكنولوجية والإعلامية. ونتج عن ذلك تحطيم الحواجز بين الدول، وشعور هذه المجتمعات حديثة النمو بالفرق الشاسع بينها وبين المجتمعات المتقدمة، وعمق هذا الإحساس تضخم المشكلات التى أحاطت بها بسبب ثورة التطور التى شهدها العالم خلال النصف الثانى من القرن العشرين. كما زاد هذا الإحساس عمقاً شعورها بالعجز بسبب ضعف جهازها الإدارى والفنى والبشرى؛ مع قلة الاستعداد الاجتماعى الذى يطلق طاقات البشر من عقالها لمواجهة متطلبات التطور.

ولقد أطلق على هذه المجتمعات حديثة النمو الكثير من الصفات، مثل وصفها بالمجتمعات الفقيرة أو المتخلفة أو المتأخرة أو الأقل نمواً أو النامية وما إليها. ومع ذلك لم يكن من السهل وضع تعريف اقتصادى واجتماعى دقيق وشامل لينطبق على كل هذه المجتمعات التى تمثل ثلثى العالم.

ويرجع السبب فى ذلك إلى عدم وجود معيار واحد ذى معنى يمكن أن يكون أساساً لهذا التعريف الجامع المانع، كما يقول علم المنطق، إلى جانب عدم وجود خط فاصل وقاطع بين الغنى والفقر وبين التقدم والتخلف، لأنها كلها معان نسبية. ويضاف إلى ذلك اختلاف المجتمعات النامية فيما بينهما اختلافاً كبيراً، يمتد إلى داخل كل منها، حيث تتفاوت المستويات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطقها، وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية.

وقد اعترفت لجنة بيرسون L. Pearson التى شكلها البنك الدولى سنة ١٩٦٨ لبحث موضوع التنمية فى المجتمعات النامية، بوجود اختلافات كثيرة بين هذه المجتمعات. فعلى الرغم من اشتراكها جميعها فى الافتقار إلى الدخل المالى، إلا أن اللجنة وجدت أنها تختلف فى عدد من الظروف الاقتصادية والثقافية، كما تختلف

فى البناء الاجتماعى والسيسى، حتى أن اللجنة رأت أن بداية الاهتمام بتنمية هذه المجتمعات ينبغى أن تكون فى الاعتراف بوجود هذا الاختلاف الواسع بينها[1].

والأمثلة التى رأتها لجنة بيرسون دليلاً على هذه الاختلافات بين هذه المجتمعات النامية كثيرة، فإلى جانب تفاوتها فى المساحة، وجدت إنها تتفاوت كذلك فى تعداد السكان وكثافتهم، فهناك دولة مثل الهند يزيد تعدادها على ٥٣٠ مليونا، ودولة مثل كوريا الجنوبية يصل تعدادها إلى ٣٠ مليونا، ودولة مثل كوستاريكا يبلغ تعدادها ١,٥ مليونا، ودولة مثل جابون تضم نصف مليون، وتتكون الهند من ١٧ ولاية، يزيد تعداد السكان فى أكبرها على تعداد السكان فى أى دولة عربية، ولاشك أن تضخم عدد السكان يخلق مشكلات معقدة فى الإدارة والائتلاف السياسى والنشاط الاقتصادى، بينما تقدم لنا قلة عددهم صورة لمشكلات مختلفة ذات معنى. وتختلف هذه المشكلات أيضا عندما تكون الكثافة السكانية ١٢٠٠ نسمة فى الميل المربع كما هو الحال فى بنجلاديش، بالمقارنة بكثافة سكانية تصل إلى ٢٦ نسمة فى الميل المربع كما فى البرازيل.

ووجدت هذه اللجنة أيضاً أن المجتمعات النامية تتباين فى الأنظمة السياسية وثباتها. فهناك مجتمعات ديموقراطية، ومجتمعات أخرى ديكتاتورية، وبعض الأنظمة السياسية يتسم بالتقدم النسبى كالهند والمكسيك، وبعض المجتمعات النامية حديثة الاستقلال، وبعضها لا يزال منهمكا فى إقرار الخلافات العنصرية والقبلية لتحقيق سيادة الدولة.

وكذلك وجدت لجنة بيرسون أن المجتمعات النامية تختلف فى نظمها الاقتصادية ومستويات الدخل الفردى. فبعضها يعتمد على النظام الرأسمالى، والبعض يقوم على النظام الاشتراكى، وتتارجح الأغلبية بين النظامين، باستثناء المنافع العامة والصناعات الثقيلة. ويعتمد عدد من الاقتصاديات النامية على التجارة الخارجية اعتمادا كبيرا، بينما يقل اعتماد بعضها عليه. وتمتلك بعض المجتمعات

---

[1] Pearson. L Parteners In Development. New York and London Praeger. 1969 pp 231 - 233

نامية مكتظة كثيرة من السكان مثل الصين وإندونيسيا، بينما يفتقر بعضها إليهم مثل تشاد. وتوجد أيضا اختلافات كبيرة في مستويات الدخل الفردي، فالأرجنتين مثلا يرتفع دخل الفرد فيها على ٧٨٠ دولارا، بينما يقل في الهند إلى ٩٠ دولارا، ويهبط في دول أخرى إلى ٦٠ دولارا ويعيش معظم السكان في بعض المجتمعات النامية على شظف العيش، بينما يتحقق في بعضها الآخر، أو يمكن أن يتحقق، الحد الأدنى من يسر العيش

ويضيف باجواتي Bhagwati J إلى ذلك وجود تفاوت كبير بين المجتمعات النامية في قدرتها على استيعاب التغيرات السياسية والاقتصادية، لاختلافها في المرونة الاجتماعية والقوة البشرية الماهرة ومدى الاستعداد الاجتماعي لتحقيق التقدم والرخاء[1].

ويمكن أن يضاف إلى هذه الاختلافات عدم وجود وحدة طبيعية بين هذه المجتمعات النامية، باستثناء الاتصال الجغرافي بينها. فمثلاً، نجد اختلافات جنسية وثقافية واسعة بين موريتانيا والمكسيك وبين السودان وساراواك. كما نجد خلافات واسعة بين عدد منها، مثل الخلافات بين تايلاند وكمبوديا وبين هايتي والدومنيكان وبين الصومال وكينيا وبين الهند والباكستان. وكذلك لا يوجد بين المجتمعات النامية وحدة التجانس في كل منها، فهناك اختلافات في مستوى الدخل بين طبقاتها ومناطقها.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات الواضحة بين المجتمعات النامية، إلا أن هناك عددا من الظروف العامة المتشابهة التي تجمع بينهما، وتكون أشبه بالمعالم البارزة التي تضعها جميعها على جبهة واحدة أو داخل إطار واحد يميزها عن المجتمعات المتقدمة. وهذه الظروف العامة تؤثر على البيئة الريفية داخلها كجزء غالب على كيان هذه المجتمعات وثقافتها. كما أن هذه الظروف العامة تمثل نقطة البداية التي انطلقت منها جهودها التنموية.

---

[1] Bhagwati J. The Economics of Underdeveloped Countries. London. Weidonfeld and Nicolson. 1966 pp 9 - 12

## تشابه الظروف العامة فى المجتمعات النامية:

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الظروف العامة على توافرها فى المجتمعات النامية، وحدوث تأثيرها على البيئة الريفية بها، الا أنها لا تتوافر بدرجة واحدة داخل كل مجتمع منها، وهذه نقطة الاختلاف بين هذه المجتمعات. كما أنها لا تترك تأثيراتها على البيئة الريفية فى كل منها بدرجة واحدة كذلك، وهذه نقطة أخرى للاختلاف بينها. ذلك لأن صفة التشابه هنا تنصرف أساساً إلى وجود هذه الظروف العامة، ولكنها لا تنصرف بالضرورة إلى درجة هذا الوجود أو درجة تأثيره.

ويمكن أن نقسم هذه الظروف العامة إلى نوعين متداخلين ومتفاعلين: أولهما، الظروف الاقتصادية. وثانيهما: الظروف الاجتماعية. وصفة التداخل والتفاعل بين هذين النوعين من الظروف العامة واقع ملموس، لأن الظروف الاقتصادية لا تعمل، ولا يمكنها أن تعمل فى فراغ، وإنما هى تعمل وتمارس تطورها وتأثيرها داخل الإطار الاجتماعى للمجتمع. وهذه الظروف بنوعيها تشترك فى ممارسة تأثيرها على الفرد والبيئة والمجتمع، بل إنها تشترك أيضاً فى التأثير على علاقة هذا المجتمع أو ذاك بغيره من المجتمعات الأخرى فى العالم.

### (أ) الظروف الاقتصادية العامة:

من هذه الظروف الاقتصادية العامة، ما يتصف به المجتمع النامى من ضعف الإنتاج عامة والإنتاج الزراعى خاصة. وقد يرجع هذا إلى استخدام وسائل بدائية متخلفة وغير متطورة. ويكون هذا راجعاً -فى بعض جوانبه- إلى نقص المعرفة، وقد يكون راجعاً -فى بعض جوانبه الأخرى- إلى عدم الرغبة فى استعمال الوسائل العلمية الحديثة بسبب الظروف الاجتماعية. ولعل من أهم الظواهر الاقتصادية الدالة على ذلك فى المجتمع النامى ضعف غلة الفدان، وعدم وجود برامج أو تسهيلات للتدريب أو التعليم الفنى، واستخدام أساليب فنية ركيكة، واستعمال وسائل ضعيفة فى النقل والمواصلات وخاصة فى المناطق الريفية.

ونظرا لأن عددا كبيرا من المجتمعات النامية تعتمد صادراتها على السلع الأولية الزراعية، فإنها تعانى من ظرف اقتصادى اخر لا يقل اهمية، وهو ارتباط

اقتصادها بالتبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة. وهذا يؤدى إلى عدم الاستقرار نتيجة لتذبذب العائد من الصادرات وعدم كفايته لسد احتياجاتها من الواردات. ويخلق مثل هذا الموقف الاقتصادى مشاكل معقدة لكل مجتمع نام، وغالبا ما تكون أجهزته الإداريه غير مدربة على مواجهتها والتغلب عليها فى الوقت المناسب، وبالكيفية المناسبة، لما تتصف به من تخلف وسلبية.

ومثل هذا الموقف يضعف الأمل فى التوسع والتنمية، وخاصة إذا أضيف إليه ضعف الموارد المالية الناتج عن قلة المدخرات أو ندرتها فى المجتمعات النامية، وهذه ظاهرة اقتصادية جديرة بالاهتمام، بل أن باجواتى J . Bhagwati أرجع إليها السبب الرئيسى فى تخلف هذه المجتمعات، لأنه ربط بينها وبين القدرة على الاستثمار وقلة الدخل. وهذا التعليل واضح وملموس[1].

ويلاحظ هنا أن أغلب السكان فى هذه المجتمعات يلجأون إلى تجميد أموالهم فى استخدامات غير مجدية اقتصادياً، كتربية الماشية وإقامة المساكن وشراء الأطيان وابتياع الحلى والذهب، بدلا من استثمارها فى البنوك أو الأسهم أو غيرها من أوجه الاستثمار الاقتصادى المثمر، والذى يمكن أن تستفيد منه المجتمعات النامية فى بناء السدود وإقامة المصارف وحفر الآبار وتشييد المصانع وتطوير الخدمات.

وبالتالى، وكنتيجة لضعف المدخرات وضآلة تكوين رؤوس الأموال العينية، فإن الجهاز الإنتاجى فى المجتمعات النامية لا يتسم بالكفاءة والكفاية والمرونة. ويضاف إلى ذلك، أن البنيان الاقتصادى فى هذه المجتمعات يخلق عقبات هامة فى سبيل تكوين رؤوس الأموال اللازمة. وتتمثل هذه العقبات الاقتصادية فى عدم كفاية موارد التمويل لضآلة المدخرات، وعدم توافر الموارد العينية اللازمة لتكوين الاستثمارات الجديدة، وخاصة الآلات، بالإضافة إلى انخفاض الميل إلى الإستثمار[2].

---

[1] Ibid. PP 9-12.

[2] رفعت المحجوب: الإقتصاد السياسى. القاهرة : دار النهضة العربية، ط٣، سنة ١٩٦١، الجزء الأول. ص ٢٠٥

وبنـاء على مـا تقدم، نلاحظ أن المجتمعات النامية تعانى من انخفاض النشـاط الاقتصـادى، وضآلة الدخل القومى بشكل عام. ويرجع ذلك غالبا إلى عدم القدرة على استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة فى الوقت الـذى تشكو فيـه مـن أنـواع البطالـة المتعددة بين عدد كبير من السـكان. كمـا يرجـع ذلـك أيضـا إلـى ارتفـاع معـدل نمـو السكان بشكل يؤثر على معدل الزيادة فى الدخل القومى، وبالتالى على معدل الزيـادة فى متوسط الدخل الفردى.

**(ب) الظروف الاجتماعية العامة:**

تسوقنا هذه النقطة الأخيرة إلى نتيجة هامـة، وهـى أن الظـروف الاجتماعيـة لهـا تـأثير كبـير علـى التطـور الاقتصـادى للمجتمعـات الناميـة. بـل أن بعـض هـذه الظروف الاجتماعية يحمل تأثيراته على كيان هذه المجتمعات ذاتها. غير أن التـأثير متبادل بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ويقع ضحيته الفرد والمجتمع معاً.

ومن هذه الظروف الاجتماعية الهامة المؤثرة فى هذه المجتمعات، ما أشـرنا إليه من زيادة معدل نمو السكان بدرجة تؤثر على زيادة معـدل نمـو الدخـل القومـى. وهذه ظاهرة لها نتائجها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع والفـرد. ففـى خلال الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٧ مثلا نجحت المجتمعات النامية، بصفـة عامة، فى زيادة دخلها القومى بمعدل سنوى وصل إلى ٤,٨٪، ولكـن سـكانها زادوا فى نفس الفترة بمعدل سنوى وصل إلى ٢,٤٪. وعلـى الرغـم مـن أن سـرعة زيـادة النمو الاقتصادى فى المجتمعات المتقدمة كانت أقل منها فى المجتمعات النامية خلال تلك الفترة، إلا أن نسبة زيادة سكانها كانت أكثر ثباتاً. ونتج عن ذلك زيادة فى الدخل الفردى بنسبة وصلت إلى ٣,١٪ سنوياً. وهذه النسب لا تعنى كثيراً إذا نحن لم نـأخذ فى الاعتبار أن دخل الفرد فى المجتمعات المتقدمة قد يزيـد نتيجـة لهـا ١٢٠ دولاراً خلال سنتين، وهو رقم يزيد على ما وصل إليه دخل الفرد فى كثير مـن المجتمعـات النامية، كالهند وأندونسيا مثل [1].

---

[1] Jones. G The Role Scine and Technology In Developing countries. London and New York: Oxford University press. 1961 PP. 1-2

وعلى ذلك، يكون معدل زيادة السكان فى المجتمعات النامية أمراً يهدد النمو الاقتصادى بها، كما يضعف النتائج التى قد تترتب على هذا النمو بالنسبة لمستوى الدخل الفردى، وهذا هو الجانب الاقتصادى لهذه الظاهرة على مستوى المجتمع والفرد. أما ما تعنيه هذه الظاهرة من الناحية الاجتماعية، فإن ما يستطيع الفرد أن يوفره لأسرته التى تتكون من ثلاثة أو أربعة أشخاص يختلف تماماً عما يستطيع أن يوفره لأسرته إذا زادت عن هذا العدد، وما قد يصاحب ذلك من تأثير على مستوى المعيشة والرفاهية والصحة والتعليم وغيرها. وهذا ما يتحقق الآن فى معظم المجتمعات النامية، مثل سوء التغذية ورداءة المسكن وقلة الرعاية الصحية وانتشار الأمية، وما إليها.

ولاشك، أن ظاهرة ارتفاع معدل نمو السكان تحمل معنى خاص بالنسبة للبيئة الريفية فى هذه المجتمعات. ففى هذه البيئة تعيش أكبر نسبة من السكان، وفيها أيضا يقل الوعى الاجتماعى بأخطار هذا النمو السريع على المجتمع كله بوجه عام وعلى البيئة الريفية بوجه خاص. فقد تبين أن هذه الظاهرة تعرقل النمو الاقتصادى للمجتمع، ولكنها تحمل آثاراً أسوأ على البيئة الريفية، حيث مساحة الأرض محدودة، وحيث تعانى من ضغط الكثافة السكانية المرتفعة، مما يضعف غرض الارتفاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى لسكانها بدرجة أكبر.

ومن الظواهر الاجتماعية الأخرى التى تشكو منها المجتمعات النامية. ولها معناها الخاص فى البيئة الريفية، ظاهرة انتشار الأمية. وتعنى هذه الظاهرة أن نسبة كبيرة من سكانها لا يعرفون القراءة والكتابة بأى لغة. ففى إحصائية نشرتها منظمة اليونسكو بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على ظهور هذه المجتمعات النامية، تبين أن نسبة الأمية تتراوح فى الدول الأفريقية ما بين ٥٢,٨٪ و ٩٨,٨٪ وفى الدول الأسيوية تتراوح نسبتها ما بين ٢٤,٩٪ و ٩١,٢٪ وفى دول أمريكا الوسطى تتراوح هذه النسبة ما بين ١٩,٤٪ و ٦٥,٦٪ وفى أمريكا الجنوبية تتراوح هذه النسبة ما بين ٨,٥٪ و ٤٤,٣٥٪. وهذه النسب تمثل انتشار الأمية بين السكان من الأعمار التى تبدأ من ١٥ سنة فما فوق. ورغم أن الحد الأدنى لهذه النسب منخفض

إلى حد ما، إلا إنها تتجه إلى الحد الأوسط والأعلى فى الغالبية العظمى من دول هذه القارات[1].

وليست ظاهرة انتشار الأمية إلا جزءاً من ظاهرة أكبر، هى ظاهرة تخلف التعليم فى المجتمعات النامية. وهذه الظاهرة تمثل مشكلة معقدة لعدد كبير من هذه المجتمعات. ولهذه الظاهرة ثلاثة جوانب: فهى تعنى، فى جانب منها، حرمان نسبة كبيرة من السكان من التعليم الجامعى، وهذا جانب يتطلب خطة طويلة الأمد وإمكانيات واسعة وتعبئة للجهود الوطنية. وهى تعنى، فى جانب آخر، تخلف التعليم الجامعى عن سد احتياجات هذه المجتمعات بما يكفل حل مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والإدارية. ثم إن هذه الظاهرة تعنى أخيراً، وبوجه عام، تخلف النظام التعليمى عن توفير الإمكانات البشرية الفنية، وعجزه عن ملاحقة التطورات العلمية العالمية. وهذه الظاهرة، بجوانبها الثلاثة، تمثل مشكلة معقدة أمام المجتمعات النامية، وتتفاوت درجة تعقيدها من مجتمع نام إلى آخر ، وإن كان هذا التفاوت لا يقلل من خطورتها، حتى أن بانيكار k. Panikar يعتبر أن استقلال هذه المجتمعات يعتمد إلى حد كبير على نجاحها فىمواجهتها[2] .

وتتصل هذه الظاهرة أيضاً بظاهرة اجتماعية أخرى لا تقل أهمية وخطورة، وهى ظاهرة التخلف العلمى والتكنولوجى. ولم يكن لهذا التخلف وجود حتى بداية القرن الثامن عشر. ولكن التقدم التكنولوجى الذى قامت عليه الثورة الصناعية فى أوروبا، والذى جاء نتيجة التطورات العلمية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، هو الذى تسبب فى إحداث هذه الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية، وفى الوقت الذى بدأت فيه بعض المجتمعات النامية تستيقظ على هذه الحقيقة، كانت قد فقدت استقلالها السياسى بسبب الاستعمار الغربى، وأصبحت فى وضع لايسمح لها بمسايرة هذا الاتجاه. ولقد زاد من تعقيد هذه المشكلة ما حدث من تطورات علمية

---

[1] UNESCO., Statistical Yearbook. Paris: Unesco, 1963 . P. 53.

[2] Panikar, k. The Afro - Asian states and Their problems. London: Allen & Unuin. 1959 p. 68.

خلال القرن العشرين، والتى امتدت آثارها لتشمل شتى مجالات الحياة فى المجتمعات المتقدمة.

ومما يجعل لظاهرتى التخلف التعليمى والعلمى واقعاً مؤثراً تضعف أمامه الجهود وتكل السواعد فى كثير من المجتمعات النامية، افتقار كل منها إلى لغة واحدة مشتركة، بل أن هذه الظاهرة الخطيرة تحمل تأثيراتها إلى كيان المجتمع كله. فاللغة هى الوعاء الذى يمكن أن تصب فيه المفهومات العلمية والتعليمية، وهى الإطار الذى يحيط أفراد المجتمع بمفهوم مشترك تتماسك به قوميتهم العامة ويوثق صلتهم بالسلطة فى المجتمع.

ومشكلة اللغة فى هذه المجتمعات قد تتخذ شكل الإذدواج، كما هو الحال فى الدول العربية مثلاً، وقد تتخذ شكل التعدد، كما هو الحال فى كثير من المجتمعات الآسيوية والأفريقية. ففى نيجريا، وهى أكبر المجتمعات الأفريقية سكاناً، تعيش العديد من القبائل الناطقة بلغات مختلفة ولهجات متباينة، تصل فى مجموعها إلى مائتين وخمسين لغة ولهجة. وقد حدث أن أصدرت الحكومة النيجيرية عدداً من الكتيبات لشرح الدستور الجديد فى اثنتى عشر لغة، بالإضافة إلى عدد آخر من اللهجات التى يتكلم بها سكان غرب نيجيريا وشرقها وشمالها[١] .

ثم أن تعدد اللغات المتداولة تجعل المجتمع يعيش فى عزلة داخل نفسه، وفى عزلة بينه وبين العالم الخارجى. ولاشك فى أن هذه العزلة الاجتماعية لها تأثيرها الضار على نهضة المجتمع ومسايرته للتطورات العالمية المتلاحقة، فلم يعد ممكنا فى هذا العصر الحديث أن يعيش مجتمع ما فى عزلة عن غيره من المجتمعات الدولية الأخرى. وتعمق كل هذه الآثار الشعور بالعجز فى نفوس الأفراد داخل هذه المجتمعات.

ويزيد من عمق هذه العزلة الاجتماعية، ما تعانيه هذه المجتمعات من صعوبة المواصلات وضعف وسائل الاتصال. فمن الملاحظ أن شبكة الاتصال البحرية والبرية والجوية تتسم بالضعف فى بعض مناطق المجتمعات النامية، وتتسم

---

Gunther, J. Inside Africa, London: H Hamilton, 1955 PP 731-732.

بالعدم إلى حد استعمال الوسائل البدائية فى النقل والانتقال فى بعض مناطقها الأخرى، مما يؤدى إلى وجود مناطق كاملة فى عزلة تامة أو شبه تامة، وخاصة فى المناطق الريفية.

وقد تبين من دراسة قام بها أوينز W. H. Owens لشبكات الطرق فى المجتمعات النامية، إن الطرق الوحيدة التى تصلح فى الوقت الحاضر للنقل بالسيارات مثلاً عبر أقاليم شاسعة، هى تلك الطرق التى تربط المدن والمناطق السكنية الرئيسية. بل أن هذه الطرق نفسها ليست دائما معبدة على امتدادها، ففى فصل الأمطار تصبح بعض أجزائها غير صالحة للاستعمال، وينتج عن هذا حرمان الجماعات البشرية التى تسكن هذه المناطق من الصلات التجارية والاجتماعية[١].

كما يلاحظ ضعف وسائل الاتصال فى هذه المجتمعات. وليست قلة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية أو قلة وسائل الاتصال الجماهيرية المطبوعة والمذاعة، هى السبب وراء ضعفها فحسب، ولكنها أيضاً وسائل متأخرة إلى حد كبير عن مسايرة التطورات العلمية التى حدثت لهذه الوسائل فى المجتمعات المتقدمة، إلى جانب ضعف أجهزتها البشرية والفنية المدربة على استعمالها. ولاشك أن لوسائل الاتصال بأنواعها بأهميتها الحيوية فى ترابط أفراد المجتمع وتفاهمهم، وتقوية صلاتهم، وربطهم بما يجرى داخل مجتمعهم، إلى جانب ربطهم بأحداث العالم من حولهم.

وإذا كان للظروف الاقتصادية فى المجتمعات النامية تأثيرها على الجوانب المادية، فإن الظروف الاجتماعية تؤثر على الجوانب المعنوية. وإذا كانت الجوانب المادية هامة فى المجتمع، فإن الجوانب المعنوية لا تقل أهمية، لأنها تشكل شخصية الفرد وتحدد نوعيته وتمنحه القدرة على التطور والتقدم.

ورغم تفاوت درجة وجود هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة فى هذه المجتمعات، وتفاوت درجة تأثيرها عليها بصفة عامة، إلا أن هذه الظروف

---

[١] و. هـ أوينز: "شبكات الطرق فى الدول النامية". رسالة اليونيسكو، العدد ١١٧، بتاريخ أول مارس ١٩٧١. صفحة ١٧.

تطبع الظروف بطابع عام، يصف واقعها، ويقيم فاصلا بينها وبين المجتمعات المتقدمة، وهو طابع التخلف الثقافى، بشقيه المادى والمعنوى، والذى يؤثر كل منها فى الآخر، ويتأثر به.

**الآثار التى خلقتها الظروف العامة فى المجتمعات النامية:**

لاشك أنه كان لهذه الظروف العامة فى المجتمعات النامية آثارها الضارة على حياة الفرد والمجتمع معاً. فهى إلى جانب أنها ظروف معوقة، فهى ظروف تصنع مناخاً غير موات بدرجات متفاوتة لكى تؤتى جهود التنمية ثمارها المستهدفة.

ولعل مقارنة بسيطة بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة، يمكن أن تسهم فى تصور مدى الآثار الضارة التى خلفتها الظروف العامة، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية، على شتى نواحى الحياة فيها. ولتكن هذه المقارنة مثلاً حول التجارة الخارجية والإنتاج القومى والدخل الفردى ومستوى المعيشة والاستهلاك الغذائى والتعليم.

فمن ناحية التجارة الخارجية، تكشف الإحصاءات عن ضآلة نصيب المجتمعات النامية فيها، كانعكاس لوضعها الاقتصادى. فقد بلغت نسبة نصيبها فى التجارة الخارجية حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٥٠، بل إن هذه النسبة تراجعت إلى ١٨٪ فقط فى بداية السبعينات، تاركة للمجتمعات المتقدمة الاستحواذ على النصيب الأكبر والأوفر منها[١].

ومن ناحية الإنتاج القومى، نجد أنه على الرغم من أن المجتمعات النامية تمثل ٦٦٪ من تعداد سكان العالم، إلا أن إجمالى إنتاجها القومى لا يمثل إلا ١٢,٥٪ فقط من مجموع الإنتاج القومى فى العالم. بينما يمثل سكان المجتمعات المتقدمة ٣٤٪ من تعداد السكان فى العالم، فى الوقت الذى يبلغ فيه إنتاجهم القومى ٨٧,٥٪ من إجمالى الإنتاج القومى العالمى[٢].

---

[١] لطفى عبد العظيم: "هوة التخلف على منصة الإتهام". مجلة الأهرام الإقتصادى، العدد ٤٠١ بتاريخ أول مايو سنة ١٩٧٢. صفحة ٢٤.

[2] Jones, G. The Role of science and Technology In Developing Countries. New Yor London: Oxford University press, 1971. p. 1.

أما من ناحية الدخل الفردى، فإننا نلاحظ أنه إذا أخذت المجتمعات النامية فى اعتبارها مستوى الدخل الفردى فى أوروبا سنة ١٩٤٩والبالغ ٣٨٠ دولارا فى السنة كهدف لها، فإن على هذه المجتمعات فى أفريقيا أن تزيد دخلها القومى أربع مرات، وعلى هذه المجتمعات فى آسيا أن تزيد دخلها القومى٦,٦مرة، وعلى هذه المجتمعات فى أمريكا الجنوبية أن تزيد دخلها القومى ما يعادل ١,٢مرة. ومن ناحية أخرى، إذا أخذت المجتمعات النامية مستوى الدخل الفردى فى أمريكا الشمالية سنة١٩٤٩ أيضا والبالغ ١٢٠٠ دولاراً كهدف لها، كان على هذه المجتمعات فى أفريقيا أن تزيد دخلها القومى بمعدل ١٣,٦مرة، وعليها فى آسيا أن تزيد دخلها القومى بمعدل٢١مرة، و عليها فى أمريكا الجنوبية أن تزيد دخلها القومى بمعدل ٥,٥مرة[1] .

وأما من ناحية مستوى المعيشة، فإن اقتران ضعف الآثار الناتجة عن معدل الزيادة السنوية فى الدخل القومى بتزايد معدل نمو السكان بدرجة مؤثرة ومعوقة فى المجتمعات النامية، يمكن أن يوضح مدى الآثار التى تخلفها الظروف العامة للمجتمعات النامية على توسيع الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة. فمثلا، إذا استطاعت المجتمعات النامية، بمجهود شاق وبجدية كافية، أن تصل إلى معدل زيادة فى الدخل القومى يصل إلى ٥٪ فإن هذه المجتمعات فى اسيا يمكنها أن تحقق هدفها فى الوصول إلى مستوى الدخل الفردى فى أوروبا سنة ١٩٤٩ فى حوالى ٤٢سنة من العمل الشاق فى برامج التنمية، على فرض أن معدل نمو السكان سوف يثبت خلال تلك الفترة على الوضع الحالى. ولكن إذا استمر نمو السكان فى التضخم السريع، كما هو واقع بالفعل، فإن عليها أن تنتظر لسنوات أطول لكى تحقق هذا الهدف[2] .

وفى مجال المقارنة بين المجتمعات النامية والمتقدمة من ناحية الاستهلاك الغذائى، نجد أن المجتمعات التى تقل فيها مستوى الغذاء عن الاحتياجات الفعلية

---

1 Ohen, K- I. World Population Growth and Living standords. New York: Bookma Associates, 1960. pp.40 - 43

2 Ibid. pp. 40-43 also.

للإنسان من السعرات الحرارية تقع فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهى القارات التى تتركز فيها هذه المجتمعات النامية أساسا. بينما المجتمعات التى يزيد مستواها عن هذه الاحتياجات تقع فى أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا[1] .

أما من ناحية التعليم، فقد تبين من الإحصاءات التى نشرت عن الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٥ مثلا، إن المجتمعات التى تتمتع بنسبة تعليم تتراوح بين ٥٠٪ و ٨٠٪ وقد تزيد، تقع فى أمريكا الشمالية وأوروبا وأستراليا و نيوزيلندا، وهى مجتمعات تتمتع بنمو الاقتصاد القومى فيها، أما المجتمعات التى تقل نسبة التعليم فيها عن ٥٠٪، فإنها تقع فى قارات أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، باستثناء اليابان، وجميعها تفتقد إلى الاقتصاد المتطور. وتكشف هذه المقارنة فى مجال التعليم عن وجود ارتباط وثيق بين مستوى التعليم فى مجتمع ما وبين مستوى تطوره الاقتصادى، كما تكشف عن مدى تأثير الظروف الاقتصادية فى المجتمع على المستوى التعليمى لأفراده[2] .

ويؤكد هذه الحقيقة ما نشرته منظمة اليونسكو من إحصائيات عن التعليم فى العالم، تبين فيها أن الدول المتقدمة تنفق على التعليم ٦٪ من دخلها السنوى، بينما لا تنفق عليه الدول النامية إلا ٣٪ فقط من دخلها السنوى.[3] وشتان بين الدخل السنوى لكل من الدول المتقدمة والنامية.

وبذلك تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات النامية هى السبب فى وجود الهوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة. ثم أن الآثار التى تخلقها هذه الظروف تؤدى إلى توسيع هذه الهوة بما تضعه أمام جهود هذه المجتمعات نحو التنمية من عقبات، وبما تكبل به إنطلاقها نحو التقدم من قيود.

وتجدر هنا ملاحظة هامة، وهى أن هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات النامية، وإن كانت واضحة وذات تأثير مباشر على مستوى كل

---

[1] Ohen. K- I. World Population Growth and Living standords. New York: Bookma Associates. 1960. pp.40 - 43

[2] Ibid. pp 40-43 also.

[3] UNESCO. Statistical Year Book Paeis unesco. 1973 PP. 116-117

مجتمع منها ككل، فإن بعضها اكثر وضوحاً فى البيئة الريفية كجزء من هذا المجتمع النامى أو ذاك، كما أن بعضها الآخر أكثر تأثيراً على البيئة الريفية، على اعتبار أن اقتصادها يمثل نسبة أكبر فى اقتصاد المجتمع النامى من ناحية، وعلى أساس أنها تضم نسبة أكبر من السكان من ناحية أخرى.

فمثلاً، ضعف الإنتاج كظاهرة اقتصادية عامة، نجدها بشكل واضح فى الإنتاج الزراعي، وضآلة الاستثمارات الناتجة عن التبعية الاقتصادية وقلة المدخرات القومية، وهى ظاهرة اقتصادية عامة أيضاً. يشارك الريف فيها بنصيب أوفر. وانتشار الأمية، وهى ظاهرة اجتماعية عامة. نجدها بصورة أوضح بين سكان الريف. وضعف لمواصلات والاتصالات، وهى ظاهرة اجتماعية عامة كذلك، نجدها بشكل أكثر وضوحاً وتأثيراً فى المناطق الريفية.

ويضاف إلى ذلك، أن سمة التخلف الثقافى الذى أدت إليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات النامية، كطابع عام يميزها عن المجتمعات المتقدمة ، نجدها أشد وضوحاً فى البيئة الريفية عنها فى أى بقعة أخرى داخل كل مجتمع منها. ولعل الانتقال من المناطق السكنية الحضرية إلى المناطق الريفية، يمكن أن يعطى إحساساً شديداً بهذا التفاوت الحضارى الكبير، والذى يبدو فيه الريف راقداً فى أعماق تخلف ثقافي مذهل.

ولقد كانت هذه الظروف العامة التى اشتركت فيها كل المجتمعات النامية فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين بدرجات متفاوتة، هى القاعدة التى انطلقت منها خطط التنمية أملاً فى الوصول إلى مستقبل أفضل يضعها فى مستوى يقترب من مستويات المجتمعات المتقدمة كهدف تطمح إلى تحقيقه.

## تجارب التخطيط التنموى وسلبياتها:

تناولت دراسات علمية كثيرة جهود التنمية فى المجتمعات النامية، وحاولت تقييمها بهدف الوصول بها إلى مستويات اعلى ونتائج افضل. ولقد كان التخطيط لهذه الجهود من المجالات التى تناولتها هذه الدراسات العلمية. وترجع أهمية

التخطيط إلى أنه يعتبر الإطار الذى يحكم الجهود التى يقوم بها المجتمع بقصد تغيير سريع فى ظروفه التقليدية، بهدف الوصول إلى ظروف أفضل.

ولقد حاولت المجتمعات النامية بالفعل منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين استخدام التخطيط الاقتصادى للتعجيل بدرجة نموها. وبلغ عدد الخطط التى وضعتها خلال الثلاثين سنة الأولى التالية لعام ١٩٥٠ أكثر من ٣٠٠خطة ذات اتجاهات وأهداف متباينة، وذات نتائج متفاوتة تفاوتاً هائلاً. ولكنها جميعها تشترك فى أنها تستطيع أن تصل بهذه المجتمعات إلى ما كانت تطمح إليه[1].

وبصفة عامة، يمكن تصنيف الخطط التى استخدمتها المجتمعات النامية إلى ثلاثة أنواع، هى: التخطيط الشامل والتخطيط الإرشادى والتخطيط الشكلى. وتستأثر كل منطقة جغرافية من المناطق التى تقع بها هذه المجتمعات بنوع معين من هذه الأنواع الثلاثة بحسب تأثرها بالظروف المحيطة والفلسفة السياسية التى تأخذ بها.

فلقد أخذت المجتمعات النامية التى تأثرت بالفلسفة الاقتصادية الاشتراكية التى تزعمها الاتحاد السوفيتى بالتخطيط المركزى الشامل، وفى مقدمتها الهند ويوغسلافيا وبنجلاديش. ويتصف هذا النوع من التخطيط بأنه شامل لكل قطاعات المجتمع وموارده الوطنية، ويتصف أيضا بالتحكم المركزى. ويستهدف تلبية أهداف النمو الوطنى وإشباع الحاجات الاستهلاكية الدنيا. كما يتصف باستخدام التحليل بين الصناعات لتحديد مخصصات الاستثمار للقطاعات المختلفة وأهداف الناتج. ويتصف كذلك باستخدام الأوامر الإدارية لتوجيه الموارد فى الاتجاه المطلوب والمرغوب ولإبعاد الموارد عن أوجه النشاط ذات العائد المنخفض.

ويؤخذ على هذا النوع أن نقاط ضعفه كامنة فيه ولم تفرض عليه من خارجه. ورغم أن المجتمعات النامية التى أخذت به استمرت لسنوات طويلة متمسكة به، إلا أن المشكلات الناتجة عنه تراكمت، واضطرت العديد من المجتمعات إلى

---

[1] رامجو بال أجاروالا: "التخطيط فى البلدان النامية: إستخدام دروس الخبرة فى وضع منهج عملى" مجلة الدراسات الاعلامية، العدد ٤١ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٥. ص٥٣.

التحول بدرجات مختلفة إلى نظام السوق الحر والأسعار المتنافسة، لمحاولة التغلب على هذه المشكلات.

وعلى سبيل المثال، وجدنا بنجلاديش تندفع بحماس سياسى هائل نحو التخطيط المركزى، الذى ساندته قوة تكنوقراطية كبيرة قادرة على تطبيقه. غير أن خطتها الأولى خلال الفترة من ١٩٧٢إلى ١٩٧٨ باءت بالفشل الذريع. ويرجع هذا الفشل إلى البيئة الخارجية المعاكسة والتى كشفت عن اوجه الضعف السياسية والتقنية والإدارية الكامنة فى هذا النوع من التخطيط داخل إطار اقتصاد فقير يعتمد على المساعدات. وفى السنوات التالية، تحولت بنجلاديش إلى التخطيط القطاعى، مثل قطاع الأغذية، إلى جانب التوسع فى استخدام الأسواق والأسعار فى كثير من القطاعات.

وعلى الرغم من أن صفة الشمول قد تكون واحدة فى جميع أنواع التخطيط التى استخدمتها المجتمعات النامية، إلا أن هذه الأنواع تختلف فيما بينها فى صفات أخرى، تفرق بين التخطيط المركزى، والنوعين الآخرين بصفة أساسية، حيث افتقد النوعان الآخران صفة التحكم المركزية على كل القطاعات. وكان التحول من نوع إلى آخر سمة واضحة، وخاصة بعد أن اكتشفت مجتمعات منها سلبيات الذى تسير عليه.

وكان التخطيط فى جنوب شرق آسيا أضعف منه فى جنوب آسيا أو شرقها. ولقد بدأت دول جنوب شرق آسيا، كأندونسيا و ماليزيا و الفليبين و تايلاند، خططها بدافع من وكالات المعونة الدولية. وكانت هذه الخطط موجهة إلى موازين الاقتصاد الكلى بأكثر من توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية. ثم تحولت إلى الخطط الإرشادية والشكلية التى ركزت فيها على الأهداف الاقتصادية. ومع ذلك، كان التمسك بالتخطيط فى كل مراحله ضعيفاً لعدم كفاية الدعم السياسى والإدارى، إلى جانب عدم الاستعداد للتكيف مع الظروف المتغيرة.

وكانت أمريكا اللاتينية أبطأ الأقاليم فى الاتجاه نحو التخطيط بصفة عامة والتخطيط الشكلى بصفة خاصة. وإن كان تركيزها منصباً بدرجة أكبر على

التخطيط للقطاعات و المشروعات. وكانت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أقوى الدعاة للتخطيط، ولكنها لم تحقق تقدماً كبيراً فى تطبيقه. ولم تضع معظم بلدان هذه القارة خططاً شكلية إلا مع بدء التحالف من أجل التقدم سنة ١٩٦١ للحصول على المعونة.

ويتفق الباحثون على أن الخطط التى لجأت إليها المجتمعات النامية فى أمريكا اللاتينية كانت ضعيفة الأثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويستشهدون على ذلك بالمكسيك التى كان أداؤها الاقتصادى فى الخمسينات والستينات من أفضل مستويات الأداء فى أمريكا اللاتينية، بالرغم من أنه لم يكن لديها خطط على الإطلاق.

وينتهى أحد الباحثين إلى نتيجة هامة مضمونها أننا لا نستطيع تقييم اثر التخطيط تقييماً كاملاً. ومع ذلك، فنحن لا ننكر اتساع خيبة الأمل فى التخطيط بصفة عامة والتخطيط المركزى بصفة خاصة. ففى كثير من الحالات فشلت الخطط فى بلوغ أهدافها وفى تحقيق توازن بين القطاعات المختلفة. ولقد أساء سوء تنفيذ الخطط إلى الثقة فيها. كما أن التخطيط بطبيعته يدخل بعض التجاوزات لصالح أهداف طموحة أكثر مما يجب، ويميل إلى استثمارات عامة مبالغ فيها لإقامة مشروعات كبيرة أو جديدة. وفى كثير من الحالات، كانت الأوامر الإدارية المحققة لهذه التجاوزات مرتفعة التكلفة[1].

ويضيف هذا الباحث قوله أن استعراض خبرات التخطيط فى المجتمعات النامية خلال فترة السبعينات، يبين أن أفضل البلدان أداءً لم تكن هى البلدان التى حاولت التخطيط التحكمى الشامل، مثل بنجلاديش وإثيوبيا والهند وسرى لانكا وتركيا، ولا تلك البلدان التى لم تول اهتماماً كبيراً بالتخطيط، مثل الأرجنتين وشيلى وغانا وجاميكا ونيجيريا، وإنما كانت أفضل البلدان أداء تلك البلدان التى اعتمدت على تنظيم الحوافز لتوجيه القطاع الخاص إلى جانب وضع إطار تخطيطى كلى لبرامج استثمارها العام، مثل كوريا وماليزيا وكولومبيا وساحل العاج وكينيا.[2]

---

[1] رامجوبال أجاروالا: مرجع سابق ص:٥٧-٥٨

[2] رامجوبال أجاروالا: مرجع سابق ص:٥٧-٥٨.

وبذلك يتضح أن التخطيط كإطار للنمو الاقتصادى كان إطاراً لجأت إليه المجتمعات النامية لتحقيق أهدافها. لكن الظروف الدولية التى أحاطت بها، واعتمادها العاجز على المساعدات الأجنبية، وضعف جهازها الإدارى والفنى والبشرى، إلى جانب نظرة اقتصادية ضيقة إلى مفهوم التنمية، كانت جميعها ظروفاً شكلت مناخاً سلبياً مؤثراً على مفهوم التخطيط وتطبيقاته. وكان طبيعياً أن تكون نتائج التنفيذ غير شاملة ولا متوازنة ولا مؤثرة.

**النتائج غير المتوازنة لخطط التنمية:**

إن النتائج المتتالية للدراسات العلمية التى تناولت متابعة خطط التنمية وآثارها، تصلح أساساً لوضع تصور للواقع الذى انتهت إليه جهود التنمية خلال ما يقرب من خمسين عاماً، قضتها المجتمعات النامية وهى تلهث وراء الأمل فى مستقبل أفضل.

ولاشك أن هناك العديد من الدراسات العلمية الهامة حول هذا المجال، ولكننا سوف نكتفى بالاستشهاد بثلاث دراسات متتابعة زمنياً، لكى تغطى كل الفترة الزمنية التى انقضت على جهود التنمية فى هذه المجتمعات، ولكى نستطيع أن نحدد المدى الذى وصلت إليه ونوعية النتائج التى انتهت إليها.[1]

ففى الدراسة الأولى التى قام بها مالكولم أديسشياه حول أزمة التنمية فى الستينات من هذا القرن، يشرح الباحث النتائج التى انتهت إليه جهود التنمية فى أول السبعينات. وينتهى إلى حقائق ذات مغزى هام.

فقد اعترف فى بداية دراسته أنه اكتشف خلال جولاته المتعددة فى الدول النامية أن المسئولين والمواطنين لم يقبلوا التنمية عن اقتناع، وإنما قبلوها بشعور بالاستسلام والسلبية، فى الوقت الذى كان ينبغى عليهم فيه أن يقبلوها كأسلوب أمثل لإحداث تغيير مخطط ومعتمد. ومن ثم لم تأت التنمية بنتائج ذات قيمة حقيقية.

---

[1] انظر هذه الدراسات فيما يلى:
- مالكولم اديسشياه: "أزمة التنمية". مجلة رسالة اليونيسكو، أول نوفمبر سنة ١٩٧٠. ص٤.
- صلاح الدين حافظ: "الديون والإعلام الخادع". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩ أول ابريل سنة ١٩٨٥. ص٣.
- أمنيانا تراورى: "تقتقة الصمت". مجلة رسالة اليونيسكو، مارس ١٩٩٥. ص١١.

فالهوة بين مستوى المعيشة فى المجتمعات النامية و المتقدمة تزداد يوما بعد يوم. ففى خلال العقد السابع من القرن العشرين ارتفع متوسط دخل الفرد فى المجتمعات المتقدمة بنسبة ٤٪ سنويا، أى ما يعادل ٢٩٢ دولارا، بينما لم تحقق المجتمعات النامية إلا زيادة طفيفة فى متوسط الدخل بمعدل ٢٪ سنويا، أى ما يعادل ١٢ دولار فقط. وينتظر أن يصل متوسط الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٠ حوالى عشرة آلاف دولار. بينما يتوقع أن يصل دخل الفرد فى أفريقيا وباكستان والهند فى عام ٢١١٩ حوالى ٢٠٠ دولار فقط، وإن كان هناك دول سوف تصل إلى ١٠٠٠ دولار كالأرجنتين وأورجواى.

وعلى الرغم من أن هذه الهوة بين مستويات المعيشة فى المجتمعات النامية والمتقدمة كانت موجودة بصفة مستمرة، إلا أنها وصلت خلال سنوات الدراسة إلى حدود الأزمة. وأدى الاتساع المطرد فى هذه الهوة إلى تحويلها من مشكلة أو أزمة إنماء إلى مشكلة أو أزمة ضمير لانتفاء أسس العدالة فى مضمونها.

ويقترن ببطء النمو فى دخل الفرد ظاهرة أخرى تعطى لهذا النمو البطىء مغزى أعمق. فقد كانت الزيادة التى تحققت فى الدخل الفردى على حساب سوء توزيع هذا الدخل بين المواطنين. بل أن الدول التى حققت أعلى معدلات النمو. هى تلك التى لم توزع فيها ثمار الإنماء بالعدل بين المواطنين، وحدث نتيجة لهذا لتوزيع غير العادل تفاوت كبير بين دخول الأفراد.

ولقد امتد عدم التوازن فى النتائج الضئيلة للتنمية إلى قطاعات أخرى كثيرة ومتعددة: ففى قطاع التعليم، زاد عدد المدارس والجامعات وانمحت أمية العديد من الأفراد والجماعات، نتيجة لاتساع الإنفاق على هذا القطاع. لكن التوسع فى التعليم كان كميا مصحوبا بتخلف فى نوعية التعليم، حيث أن المناهج والأساليب التعليمية وأنواع التخصصات لا تكاد ترتبط بالحاجات التى تمليها البيئة والهيكل الوظيفى، إلى جانب عدم قدرتها على تنمية شخصية الفرد.

وفى قطاع الصحة العامة، نجد أن الإنجازات تكاد تصل إلى مستوى الإعجاز. فقد أصبح من الممكن القضاء على الأوبئة والقضاء على الأمراض

المتوطنة، وبالتالى انخفض عدد الوفيات، وزاد متوسط الأعمار. ومع ذلك، لا نزال نرى فى المدن والقرى عادات سلوكية غير صحيحة ومظاهر مرغية منتشرة وعامة.

أما فى قطاع الزراعة، نجد أن كميات الإنتاج لا تكاد تلاحق التزايد السريع فى عدد السكان. ولقد كانت الدول لنامية خلال العقد الرابع فى قائمة المصدرين بإنتاج وصل إلى ١٤ مليون طن من الحبوب، وأصبحت فى العقد السابع تستورد ١١ مليون طن، وقد أدت هذه الظاهرة فى كثير من البلاد إلى إعادة النظر فى السياسة الزراعية، بعد أن أصبح واضحاً أن هذه النتائج تعنى عدم كفاية الموارد الغذائية اللازمة للمواطنين، وانخفاضاً فى حجم التوظف والدخل والادخار ونقصاً فى حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

ولاشك أن البعد الإنسانى لهذه النتائج هو الأكثر خطورة، فقد تبين أنه يوجد على مستوى العالم ٥٠٠ مليون يعانون من المجاعة، وسوف يرتفع هذا الرقم إلى ٦٠٠مليون يعيشون على مستويات غذائية دون الكفاف من حيث القيمة الغذائية والبروتينية اللازمة. ولا يخفى ما لهذا من آثار على جسم الإنسان وعقله وروحه. وهى آثار لها انعكاساتها السيئة على قدرته على الإسهام فى التطور.

وقد سجل النمو الصناعى فى الدول الفقيرة زيادة قدرها ٧٪. وتحققت هذه الزيادة على الرغم من الصعوبات التى تواجهها، مثل ندرة النقد الأجنبى والمهارات المحلية، وضيق حجم السوق المحلية، والحواجز الجمركية التى تقيمها الدول المتقدمة فى وجه الدول النامية. لكن سياسة التصنيع تحتاج إلى إعادة النظر، لأن الدول النامية تواجه الآن خطورة الاستمرار فى إنتاج سلع ذات تكلفة مرتفعة تحتمى وراء التكلفة الجمركية الحامية. فلقد أنفقت هذه الدول عام ١٩٦٥ ما يقرب من ٢١٠٠ مليون دولار من مواردها المحلية لإنتاج سيارات ومنتجات للتحريك الآلى، بينما كانت القيمة الدولية لهذه السلع لا تتعدى ٨٠٠ مليون دولار. ونتج عن ذلك ضياع ١٣٠٠دولار فى سنة واحدة. وهذا الوضع يتطلب إعادة النظر فى السياسة

التصنيعية، لاستبدالها بسياسة تبنى على اختيار دقيق للأسلوب التكنولوجى وللصناعات ذات الأهمية التصديرية، على أساس دراسة جميع الإمكانات المتاحة.

وإلى جانب هذه النتائج الإيجابية والسلبية لجهود التنمية خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، وجدنا نتائج أخرى تزيد فى عدم التوازن فى حياة الفرد والمجتمع، فقد زاد عدد السكان ١٥ مليون سنوياً فيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٥٠، وأصبحت ٢٨ مليوناً سنوياً خلال الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ وإلى سنة ١٩٦٠، ثم وصلت إلى ٣٧ مليوناً سنوياً خلال الفترة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٦٥. وهذه الزيادة المذهلة تترجم آثارها السيئة إلى معوقات محطمة لنتائج التنمية، لأنها تؤدى إلى مزيد من التوزيع السيئ للدخول وارتفاع فى قيمة الأراضى وتزايد فى عدد العاطلين وانخفاض فى مستويات التغذية وكساد فى الأجور.

وهناك نقطتان هامتان تتصلان بمشكلة الزيادة السكانية: أولاهما، تتصل بما يحدث من تزايد سكانى فى المدن التى أصبحت كأنها مواطن تفريخ لحضارة من الفقر. وينتظر أن تصل الزيادة إلى ٥٠٠٪ سنة ٢٠٠٠. وهى نسبة غير محتملة تماماً. وثانيتهما: تتصل بارتفاع نسبة فئات العمر الصغرى ضمن الهيكل السكانى. وبصفة عامة، نجد أن ٦٠٪ من مجموع سكان الدول النامية يقعون فى فئة الأعمار أقل من ٢٥ سنة، وهناك حالات أسوأ. وهذا يعنى حدوث تناقص فى نسبة الأقلية التى تعول الأغلبية الصغار. والمشكلة هنا تتصل بأجيال المستقبل ونوعية حياتها الروحية والنفسية.

ومن النتائج غير المتوازنة فى حياة الفرد والمجتمع، ما حدث نتيجة لأزمة التنمية من تأثيرها على الأسرة فى المجتمعات النامية. فلقد داهمها الانحلال والتفكك وضعف الولاء. وما تمرد الشباب إلا صورة لهذه الآثار. ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من آثار نفسية واجتماعية وخلقية على الفرد والمجتمع معاً.

ولقد كان الأمل معقوداً فى أن تتخطى المجتمعات النامية تلك الأوضاع السيئة التى حدثت نتيجة لجهودها المتسرعة فى التنمية داخل إطار ظروف داخلية

معوقة، لكن هذه الأوضاع استمرت رغم مرور سنوات أخرى، بل إنها ازدادت سوءاً رغم كل المحاولات المستميتة التى بذلتها من أجل النهوض من كبوتها.

ففى الدراسة الثانية التى نستشهد بها هنا يؤكد صاحبها فى منتصف سنة ١٩٨٥ على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى معظم الدول النامية تراوح مكانها، بل هى تجرى نحو الأسوأ أو تتدحرج فى هوة التدهور، نتيجة لعوامل متداخلة كثيرة، منها ما هو داخلي ، ومنها ما هو خارجي.

وتضيف هذه الدراسة أنه مع انتصاف عام ١٩٨٥ تتابعت أحداث سياسية هامة فى بعض الدول النامية نتيجة لاهتزازات اقتصادية عميقة الجذور، بعيدة الآثار. وأصبح قوس الأزمات الملىء ببؤر التوتر، يمتد من آسيا شرقاً إلى أمريكا اللاتينية غرباً، مروراً بأفريقيا فى الوسط. وثمة بلدان كثيرة، داخل هذا القوس المتوتر، تعرضت لأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عنيفة، تحت ضغط حالة الاختناق الاقتصادى التى تلف أحبالها السميكة حول مصائرها.

وإذا قارنا بين الظروف التقليدية التى عاشتها المجتمعات النامية بعد الاستقلال فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، وتلك الظروف التى عاشتها وأصبحت عليها بعد مرور ما يقرب من أربعين سنة على جهود التنمية وحدوث نتائجها غير المتوازنة لشعرنا بالإحباط والقلق والتوتر تجاه مستقبل هذه المجتمعات.

ولعل الدراسة الثالثة التى نستشهد بها هنا، والتى نشرت خلال الشهور الأولى من سنة ١٩٩٥، تؤكد هذا الاستنتاج وتدعمه، بل وتزيد عليه، فلقد نشرت هذه الدراسة إحدى المسئولات عن مشروع تنموى دولى فى مالى.

وجاء فى هذه الدراسة، أن التنمية لا تعنى شيئاً فى ثقافة مالى، وهى تمثل مفهوماً فكرياً مستورداً. فلقد كانت نتائجها من الناحية الفعلية أصعب فى تقديرها. فالشباب يمثلون ٦٠٪ من السكان الأفريقيين، ولكنهم لا يملكون مستقبلاً يتطلعون إليه. ولا أحد يتحدث عن الموارد المهدرة بسبب فشل التنمية، ولا أحد يفسر الطريقة التى تجمعت بها تلك الديون غير المعقولة، ولا زالت المشاريع والبرامج التى لا

معنى لها تتوالى. ويبدو الأمر كما لو كان ثمة حضارة للصمت قد نشأت، وأن هناك آثار حدثت فى حياة الأفراد والجماعات، أدت إلى نشوء حالات أشبه بالسريالية.

تلك كانت السمات الأساسية للنتائج التى انتهت إليها جهود التنمية فى المجتمعات النامية حتى الآن، ورغم أن هناك دراسات علمية دولية وإقليمية ومحلية انتهت إلى وضع مبادئ ومفاهيم وخطط لتطبيق التنمية بطريقة أكثر فعالية، إلا أنه يبدو أن هناك فجوة بين الأكاديميين والممارسين، فرغم أن الأكاديميين يعرفون ما يفعله الممارسون، إلا أن هناك شكا فى أن الممارسين يعرفون شيئاً عما يفعله الأكاديميون، بدليل استمرار مثل هذه النتائج غير المتوازنة لكل الجهود المتتالية للتنمية فى هذه المجتمعات.

## التطبيق على المجتمع المصرى:

لقد انتقلنا فى تحليلنا لواقع المجتمعات النامية من الظروف التقليدية التى ورثتها عن عهود سابقة عندما استقلت وبدأت تفكر فى الانطلاق نحو آفاق المستقبل مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين، إلى جهود التنمية ونتائجها غير المتوازنة، والتى لا تزال تعانى منها حتى السنوات الأخيرة من هذا القرن، وما دمنا نتكلم عن التطبيق على المجتمع المصرى، كأحد هذه المجتمعات النامية التى تهم الباحث هنا على وجه خاص، فإن المؤشرات العامة خلال المراحل التى مررنا عليها ونحن نحلل واقع المجتمعات النامية بصفة عامة، تصلح أدلة واقعية على تشابه واقع الحالة الدراسية مع واقع الكل الذى تنتمى إليه. وبالتالى، تكون هذه النتائج جميعها العامة والخاصة مدخلاً إلى تصور واقع الاتصال الجماهيرى بهذه المجتمعات جميعها، طالما أننا نسلم بأن وسائل الاتصال الجماهيرى ليست إلا انعكاساً أميناً للظروف الواقعية لمجتمعاتها.

### أ- الظروف التقليدية فى المجتمع المصرى:

ورث المجتمع المصرى خلال العقدين الخامس والسادس من القرن لعشرين ظروفاً تقليدية معوقة، فنجد أن عوامل البنيان الاقتصادى تتصف بالضعف والندرة

النسبية. فالأرض محدودة إذا قورنت بالزيادة المطردة في تعداد السكان، مما يؤدى إلى ضغوط متزايدة عليها، وتكون لها بالتالى آثار اقتصادية سيئة ومعوقة للتطور، والعمل يواجه مشكلات عديدة، كندرة العمال المدربين وهبوط مستوى الإنتاجية فى الوقت الذى يعانى فيه المجتمع من البطالة بشتى أنواعها، وخاصة فى القطاع الزراعى. ونصيب المجتمع المصرى من رأس المال، بمعناه الاقتصادى، ضئيل، مما يزيد صعوبة التنمية الاقتصادية ومشاكلها. ويعتبر التنظيم، كعامل من عوامل البنيان الاقتصادى، أقل هذه العوامل وفرة، لعدم توافر ذلك النوع من الإداريين ذوى المعرفة والخبرة الواسعة فى الشئون الاقتصادية، وذوى القدرة على مواجهة العوامل المعوقة للتقدم الإقتصادى[1].

وقد انعكست الآثار التى خلقتها صفات الضعف والندرة النسبية التى تتصف بها عوامل البنيان الاقتصادى الأربعة على الظروف الاقتصادية وظواهرها. ففى دراسة مقارنة، تبين أن المجتمع المصرى مثلاً يعانى من انخفاض مستوى الدخل الفردى على الرغم من زيادة ساعات العمل، ويعانى أيضاً من انخفاض نسبة المدخرات القومية إلى الدخل القومى. كما يعانى من انخفاض نسبة الدخل من الزراعة إلى الدخل القومى، بشكل لا يتناسب مع نسبة العاملين فيها إلى الإجمالى الكلى للسكان، فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٣٠٪ سنة ١٩٦٠م، بينما كان يعمل بالزراعة حوالى ثلثا السكان. ويعانى المجتمع المصرى كذلك من ضعف وسائل الإنتاج وتخلفها، وخاصة فى القطاع الزراعى، إلى جانب عدد آخر من الظروف الاقتصادية الصعبة كالتبعية الاقتصادية والاعتماد على الأسواق الخارجية والعجز فى ميزان المدفوعات، وما إليها[2].

---

[1] عبد العزيز مرعى وعيسى عبده: الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة. القاهرة: دار مطابع الشعب، سنة١٩٦٣، ص٥٧-٦٤.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: دراسات فى الدخل القومى. القاهرة: الجهاز المركزى، يوليو ١٩٦٥. ص ٥ وما بعدها.

ولقد تعاونت الظروف الاقتصادية مع الظروف الاجتماعية السيئة فى تشكيل الظروف التقليدية للمجتمع المصرى، فالزيادة السكانية تعتبر من أعلى نسب زيادة السكان فى العالم بكل ما يترتب عليها من آثار. ويصاحب زيادة السكان عوامل أخرى تؤثر على نوعيتهم كالتخلف العلمى والتعليمى وانتشار الأمية وازدواج اللغة والتفاوت الحضارى بين الريف والحضر، إلى جانب ما يعانيه المجتمع المصرى من تفكك اجتماعى يتمثل فى ظواهر كثيرة، منها ضعف العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولقد خفت حدتها خلال السنوات الأخيرة، ومنها توتر العلاقات بين طبقات المجتمع وأفراد الأسرة الواحدة، وضعف مفهوم الانتماء الوطنى لضعف مفهوم الدولة والمواطن، وغيرها.

وقد شكلت كل هذه الظروف الاقتصادية و الاجتماعية نسيج تخلف ثقافى رهيب، تعجز أمامه الجهود وتكل السواعد، وكان واضحاً من الخبرة العملية والعلمية التى اجتازتها مجتمعات أخرى، أن هذا الوضع يتطلب توازناً فى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتكاملاً فى أساليب التخطيط وأمانة فى التنفيذ والتقويم، حتى تتحقق التنمية الشاملة، وحتى تؤتى جهودها أكلها وتجنى السواعد ثمار كدها، غير أن ما كان ينبغى شىء وما حدث فى الواقع شىء آخر.

## ب- جهود التنمية ونتائجها:

لقد كان غياب الخبرة العملية والعلمية إلى جانب ظروف داخلية ودولية كثيرة ومعقدة، أسباباً قوية جعلت الحكومة فى مجال تنمية المجتمع المصرى منذ سنة ١٩٥٢ تتجه أساساً إلى التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط مركزى شامل وموجه ويقوم على خطط خمسية متتالية، وليس على تنمية شاملة تحدث تكاملاً بين تنمية البيئة والإنسان معاً. فجاءت النتائج على عكس ما كان مستهدفاً بالنسبة للفرد والمجتمع معاً[١].

---

[١] انظر دراسة لنا بعنوان: " العلاقات العامة ومشكلة بناء الإنسان المصرى ". مجلة الدراسات الإعلامية. العدد ١٩ بتاريخ يونيو ١٩٧٩. ص٤٣

فمثلاً، أنشئت مصانع كثيرة، فهل حققت النهضة الصناعية أهدافها كاملة؟ لقد زاد الإنتاج الصناعى كماً ونوعاً بدرجة ملموسة عما كان عليه الحال قبل سنة ١٩٥٢. ولكن ماذا عن الجانب الإنسانى؟ ماذا عن الفرد العامل داخل هذه المصانع؟ هل استطاعت الحكومة أن تهيئ لهذا التطور الصناعى مناخاً نفسياً ملائماً؟ بمعنى هل استطاعت أن تكون للفرد العامل شخصية متزنة تحقق ذاتها من خلال انتمائها إلى بيئة عملها وأن تقيم علاقات طبيعية سوية بين العاملين من ناحية، وبينهم وبين المديرين من ناحية أخرى؟ إن الإجابة واضحة وملموسة. والدراسات العلمية النظرية والميدانية الدالة عليها عديدة ومتنوعة[1] . وكلها تشير إلى أننا لا نستطيع القول أن هذا المناخ النفسى الملائم لتطور الفرد أو الجماعة أو المصانع ذاتها قد تحقق بالفعل.

ومثلا، استصلحت آلاف الأفدنة وصدرت قوانين زراعية وعممت أساليب التعاونيات وأدخلت كثير من الأساليب والوسائل الزراعية الجديدة، كجهود للتنمية الزراعية فى الريف المصرى. ولكن هل استطاعت هذه الجهود أن ترفع إنتاجية القرية المصرية ليحقق الإنتاج الزراعى الأهداف المرجوة ؟ وهل استطاعت هذه الجهود أن تقيم فى الريف المصرى إنساناً قادرا على استيعاب الواقع الجديد ومتكيفاً معه، بحيث يكون قوة دفع لتطوره ذاته وتطور قريته ومجتمعه.

ونستطيع أن نجيب على السؤال الأول من واقع النتائج التى انتهت إليها إحدى الدراسات العلمية الحديثة حول أزمة الغذاء فى الوطن العربى فقد أكدت هذه الدراسة على أن الوطن العربى ، ومصر إحدى دوله، أصبح اليوم يعانى من خلل اضح فى أمنه الغذائى، وذلك نتيجة للاختلال الذى حدث بين الطلب والعرض على

---

[1] انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال:

- أبو بكر مراد "الصناعة المصرية ثروة بدون حدود يجب ألا تنهار بين أيدينا ". صحيفة الأهرام اليومية، بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧م. صفحة٧.
- على محمد عبد الوهاب: " العلاقات الإنسانية فى الإدارة ". المجلة العربية للإدارة، العدد الثانى، المجلد الأول، بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٧٨م. ص١١.

السلع الغذائية المنتجة محلياً، مما دفع الدول العربية إلى استيراد الغذاء لسد حاجة السكان، وأوجد فجوة غذائية كبيرة حولت الأزمة من كونها مشكلة تجارية واقتصادية فى مراحلها المبكرة إلى مشكلة سياسية فى مرحلتها الراهنة ، لما يعانيه الاستيراد من ضغوط سياسية غير محتملة[١].

وأما بالنسبة للسؤال الثانى، فإنه يمكن القول أن جهود التنمية الاقتصادية للريف المصرى لم تستطع أن تحل أنماطاً من المواقف و السلوك والعلاقات بين الأفراد والجماعات فى القرى المصرية بدل تلك التى هزتها وحطمتها، فكل هذه الجهود لم تزد عن كونها احتكاكاً حضارياً، ولكنها لم تستطع أن تعبر بالقرية المصرية وسكانها تلك الفجوة الحضارية ما بين الريف والحضر بصفة عامة، وما بين الإنسان وجماعته ومجتمعه وعصره بصفة خاصة[٢].

ولعل الفجوة الواسعة بين انتشار المدارس والوحدات الصحية والاجتماعية والزراعية فى الريف المصرى وأهدافها الحقيقية، تعد اكبر دليل على ذلك، فالمدارس انتشرت بشكل ملحوظ، ولكنها لم تستخدم الاستخدام الذى يحقق الهدف منها كعوامل تغيير معرفى وتربوى سليم وإيجابى للفرد فى البيئة الريفية، والوحدات الصحية عممت تقريباً، ولكن البرك والمستنقعات تحيط بكثير منها، ومازال الوعى الصحى ضعيفاً بصفة عامة بين السكان فى القرى التى أقيمت فيها، ولعل الأمثلة والشواهد الواقعية على هذه الحقيقة أوسع وأكثر مما يمكن عده وحصره.

إن كل هذه النتائج غير المتزنة وغير الشاملة تعنى أمراً واحداً، هو أن جهود التنمية لم تكن لها أهداف متوازنة، ولم تقم على الأساليب العلمية المتكاملة فى تخطيطها رغم مرور ما يقرب من نصف قرن على بدايتها. ثم أن الجهود التى بذلت

---

[١] حسن حمدان العلكيم: " أزمة الغذاء فى الوطن العربى : التحديات وآفاق المستقبل ". مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣ بتاريخ أول يناير ١٩٩٦. ص٨.

[٢] انظربحثا لنا بعنوان: " طبيعة الصحافة الريفية ودورها فى المجتمعات النامية مع التطبيق على المجتمع المصرى ". رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإعلام ، بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥. ص ٢١٤ -٢٤٤.

لتصحيح هذه النتائج جزئية ولم تكن شاملة، وكانت سطحية ولم تكن عميقة، ومن ثم لم تكن نتائجها أفضل من سابقتها.

وفى دراسة علمية مصرية، حاول الباحث أن يجد إجابة مقنعة حول النتائج غير المتوازنة لجهود التنمية فى المجتمع المصرى، والتى أعتبرها تمثل إشكالية التغير الاجتماعى فى هذا المجتمع، والتى تتميز بظهور الاتجاهات الأيدلوجية المختلفة فيه بدون أن تتحول هذه الاتجاهات إلى تنظم اجتماعية محققة فى الواقع العملى، فالنظم الرأسمالية والاشتراكية لم تتبلور فى واقعه، وإنما ظلت مجرد اتجاهات وأفكار تدور فى محيط القوانين والمثل المجردة وعاجزة عن أن تتحول إلى ممارسات سلوكية وقيم يتبناها أفراد المجتمع.[1]

وتعلل هذه الدراسة حدوث هذا الوضع بوجود عاملين رئيسين: أولهما: أن التغير الاجتماعى كان يتم أساساً من خلال البناء الفوقى للمجتمع بدون أن يصل إلى قاعدته المادية والأساسية، فالاتجاه السياسى الاشتراكى الذى ساد فى الستينات، والاتجاه السياسى الرأسمالى الذى عاد فى السبعينات، كلاهما لم يتمكنا من التحول إلى نظام أساسى، وإنما ظل مجرد اتجاه يقوم على مجموعة من القوانين المنفصلة عن واقع المجتمع.

وثانيهما، التردد والانقطاع لتجارب وممارسات التغير الاجتماعى خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، فالمجتمع المصرى خلال الفترة التى تلت سنة ١٩٥٢ تبنى سياسات واتجاهات اجتماعية متضاربة لم تؤد إلى وجود و استقرار نموذج مجتمعى معين، وبالتالى لم تتعمق التغيرات الاجتماعية وظلت هامشية إلى حد كبير. وظل المجتمع يدور فى حلقة مفرغة من المشكلات التاريخية المتكررة، والتى لم تتغير وظلت بدون حسم، وظل المجتمع فى مرحلة انتقالية مستمرة، أطلق عليها مرحلة الانتقال المحجوز والعاجز عن التحول إلى نظام اجتماعى محدد وله ملامحه وهويته.

---

[1] جمال مجدى حسنين: " التغير الاجتماعى والقرية المصرية " . مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤٦ بتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٧. ص ص ١١٦ - ١١٧.

وبالتالى كانت أخطر النتائج التى انتهت إليها جهود التنمية غير المتوازنة ما يتعلق منها بالجانب البشرى. فلقد جاء فى تقارير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تصنيف مصر فى المرتبة الرابعة والعشرين بعد المائة من بين مائة وثلاث وسبعين دولة شملتها هذه التقارير، رغم كل جهود التنمية فى مجالات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة[1] .

ومن المعروف أن التنمية البشرية تستهدف أن يكون البشر فى مركز عملية التنمية ذاتها. بمعنى أن تكون التنمية بالناس وللناس. وهذا ما قصدناه بضرورة التكامل بين البيئة والإنسان معاً داخل إطار مفهوم للتنمية الشاملة. ولقد حققت مصر خلال ما يقرب من نصف قرن إنجازات اقتصادية لا يمكن تجاهلها رغم أنها لم تصل بمصر وسكانها إلى مستوى الطموحات الاقتصادية الملائمة. لكنها فى مجال البشر كانت النتائج على النقيض بدرجة عالية، لأن النمو فى مصر فقد صفات الشمول والذاتية والتكامل، لأسباب داخلية وخارجية كثيرة ومعقدة.

ولعل التنمية البشرية الإدارية، بمعنى تنمية العنصر البشرى فى مجال الإدارة، والتى لا تزال دون المستوى من حيث الكفاءة والاستعداد، رغم أنهم يصفونها بأنها مالكة مفاتيح التنمية كلها، يمكن أن ترسم لنا صورة كاملة ذات معالم واضحة عن مشكلة التنمية فى مصر ونتائجها.

فلقد تبين من إحدى الدراسات العلمية، أن قضية القيادات الإدارية فى مصر ظلت محوراً لاهتمام الدولة والهيئات المختلفة طوال السنوات الماضية، وتوالت التجارب والمداخل المختلفة للتنمية الإدارية، وحقق بعضها نجاحاً وقتياً، لكن الكثير منها كان اقرب إلى الشعارات منه إلى الإستراتيجية أو الأسلوب، ولا يمكن القول بأن أياً من هذه المداخل والتجارب حقق النجاح المرجو منها، ويرجع ذلك إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للخطط الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل وعدم وجود

---

[1] البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة: " تقرير عن التنمية البشرية فى مصر سنة ١٩٩٤ ". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٧٥ بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٩٤. ص ص ١٧٤- ١٧٧.

إستراتيجية وخطة ثابتة للتعليم وعدم وجود ثبات نسبى للقوانين واللوائح والتشريعات والسياسات الاقتصادية وعدم وجود تقييم موضوعى للقيادات[١].

وإذا كنا نقول أن القيادات الإدارية هى عقل التنمية وسواعدها، وإذا كانت هذه حالتها التى انتهت إليها، فإنه يمكن القول أن بقية النتائج والظواهر السلبية للتنمية تعتبر دلالات على غياب الإدارة السليمة، القادرة على أن تخطط التخطيط السليم وتنفذ التنفيذ السليم.

جـ - تطابق النتائج فى مصر مع مثيلاتها فى المجتمعات النامية:

لقد انتهينا إلى نتائج توضح حقيقة مؤكدة، وهى أن ما حدث فى المجتمعات النامية من تنمية غير شاملة ولا متكاملة بكل جهودها ونتائجها غير المتوازنة والتى لم تصل بهذه المجتمعات إلى أهدافها فى تحقيق درجة عالية من التقدم المتوازن والمطرد والقادر على أن يعبر الفجوة بينها وبين المجتمعات المتقدمة، وجدنا صداه تماماً فى المجتمع المصرى كأحد هذه المجتمعات.

فلقد بدأت مصر من ظروف تقليدية مشابهة تماماً لتلك الظروف التقليدية التى كانت تعانى منها المجتمعات النامية الأخرى، واتجهت فى عجلة إلى مفهوم ناقص للتنمية، وأقامت جهودها على تخطيط مركزى متحكم، وانتهت إلى نفس النتائج التى أوصلتها إلى تقدم عاجز يسير على قدم واحدة.

ورغم أن ما حققته مصر فى التقدم الاقتصادى يعتبر متفوقاً عما حققته مجتمعات نامية كثيرة عاشت نفس ظروفها وانطلقت منها كنقطة بداية لجهودها التنموية، إلا أن هذه المجتمعات جميعها لا تزال تقف أمام فجوة واسعة تفصلها عن المجتمعات المتقدمة. وما يزيد الأمر صعوبة أن الإنسان فى هذه المجتمعات لم يكتسب القدرة الذاتية التى تمكنه من دفع نفسه ومجتمعه بالكيفية وبالدرجة التى تصل بهما إلى مستقبل أفضل.

---

[١] عمرو غنام: " وقفة مع بداية الخطة الخمسية الثانية ". مجلة البحوث الإدارية، العدد ٤ ، المجلد ٢، بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٧. ص ص:٨-٩.

ولقد عرفت هذه الصعوبة فى مصر بمشكلة بناء الإنسان المصرى. ويقصد بها أن الإنسان فى مصر غير قادر بصفاته التى ورثها وصفاته التى تولدت عن جهود التنمية على أن يستوعب عناصر التطور والتقدم فى مجتمعه بنفس سرعة حدوثها، مما أدى إلى عدم قدرته على أن يكون علاقات طبيعية وسليمة مع نفسه ومع الجماعات التى ينتمى إليها، بل ومع مجتمعه كله بصفة عامة، وهذا يضعف درجة ولائه وانتمائه إلى جماعته ومجتمعه. وبالتالى يصبح التبرم من كل ما يمثل هذا المجتمع من قيم وتقاليد ومثل أو الخروج عليها أمراً مؤكداً. وهذا يعنى أن هذه المشكلة وظواهرها غير السوية ليست إلا خروجاً على الوضع الطبيعى والتقليدى بين المجتمع وجماهيره من ناحية، وبين جماهيره ذاتها من ناحية أخرى.

وهناك دراسات علمية كثيرة أثبتت وجود هذه المشكلة واستمرارها، وأكدت على أنها لا تزال عقبة رئيسية أمام جهود التنمية وحدوث نتائجها بتوازن يحقق غايتها المستهدفة. ويمكن أن نستشهد هنا بدراستين بينهما فارق زمنى ملموس، حتى نؤكد على صفتى الوجود والاستمرارية اللتين تتصف بهما هذه المشكلة الأساسية فى مصر.

ففى دراسة نفسية نشرت سنة١٩٧٩م. أى بعد بداية جهود التنمية فى مصر بحوالى خمسة عشر عاماً، قام الباحث بتحليل علمى لسيكلوجية الشخصية المصرية كأحد معوقات التنمية، وانتهى إلى عدد من الحقائق التى تصف المصرى وقتها بصفات جعلت منه بالفعل مشكلة أساسية لابد من البحث فى مواجهتها إذا أردنا لجهود التنمية أن تحقق غايتها كاملة متوازنة. ومن أهم هذه الصفات السلبية التى تصنع هذه المشكلة مايلى:[١]

**١- لا تزال الأسرة المصرية تقدس العمل المكتبى وتحتقر العمل اليدوى:**

وهى صفة تعتبر من مخلفات الفكر الإقطاعى فى مصر الزراعية ومن المخلفات العقلية والقبلية. وقد وصل الحال بالمجتمع المصرى، أن تضخم الجهاز

---

[١] ملاك جرجس: " سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية ". القاهرة: دارروزاليوسف، سنة ١٩٧٤. ص ص ٢٦-٦٦.

الحكومي والقطاع العام بالأعمال المكتبية، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على التنمية، لأنها تقوم أساسا على العمل المهني واليدوي، وهذا الوضع يعطل حركتها ويثقل كاهل القطاعات الإنتاجية، لأنها تسدد تكاليف هذا الوضع مما توفره من فائض بدلاً من إعادة استثماره في مشروعات إنتاجية أخرى.

## ٢- انتشار صفات التواكلية والروحانية والصبر:

فمن المعروف أن الاقتصاديات النامية والمتطورة تطلب صفات ديناميكية ويعوقها صفات الجمود والسكون الاجتماعي الذي يخيم على المجتمعات الزراعية المتخلفة وعلى الهيئات الجامدة المتحفظة، ولاشك أن هذا السكون والجمود يقوم على صفات القناعة والصبر والتواكل والروحانية الخرافية البعيدة عن الأديان السماوية. فقيم التواكل والكسل والتفكير الخرافي لا يمكن في ظلها أن تسود قيم الطموح والحماس وروح المبادأة والمبادرة وروح المخاطرة، وغيرها من الصفات الضرورية للتنمية الاقتصادية، والتي تدفع إلى حب العمل وحب العلم والتكنولوجيا وحب التجديد والتقدم.

ويستشهد الباحث هنا بأحد المفكرين التربويين في مصر، عندما قال: أن الدين كان أساساً من أسس القوة. وقد اجتمعت حوله خرافات وخزعبلات، كان ينبغي أن نتخلص منها، وأفدح من ذلك أن التصوف الديني، وهو أرقى مراتب الشعور الديني قد اتخذ مطية للنفاق والرياء.[١]

## ٣- صفة الرضا بالمقسوم والمكتوب والقناعة:

فلقد ولد الغلو في التدين الخاطئ لدى البعض روح التقشف وأفشى بين الكثيرين قيم " الرضا بالمقسوم والمكتوب " ، " واللي من نصيبك يصيبك " ، " وكل شيء قسمة ونصيب" ، "وقسمتي كده " وغيرها، وكلها قيم تدين بالقضاء والقدر على

---

[١] أحمد خاكي: " ثورة التربية " مجلة الدير العربي. العدد ٤٠، أكتوبر ١٩٧٢. ص ١٠.

أساس غير ديني. والأديان السماوية بريئة منها، وأقل ما يقال عنها أنها تفتك بالتنمية والإمكانيات الاقتصادية.

كما أن قيم الصبر، أى الجمود، تسود عقلية المصريين. ولذلك فإنهم صابرون على التخلف ولا يثورون عليه، فالثورة أساساً هدفها التنمية وزيادة نصيب الفرد المادى والعينى، وهناك الكثير من الأمثال والأغانى التى تشيد كلها بالصبر وقيمه. ومن ثم ، فإن الصبر عامل من عوامل تعويق التنمية، والحاجة ماسة إلى الدوافع الإيجابية للعمل بجد واجتهاد وصبر ومثابرة، حتى تثمر جهود التنمية.

**٤- الخوف من المستقبل:**

فالمصريون يعيشون الماضى والحاضر ويخافون من المستقبل، والأدلة على ذلك كثيرة. ولكونهم بعيدين عن التفكير العلمى فإنهم لا يخافون من المستقبل فحسب، بل يحاولون الكشف عنه بطرق غير علمية. فلا يزال هناك منهم من يؤمن " بقراءة الكف " " وقراءة الفنجان " " وقراءة البخت ومناجاة الأرواح لمعرفة مصيرهم. ولا أدل على ذلك من أن بعض القيادات العليا فى الدولة، كما كشفت التحقيقات السياسية، كانت تناجى الأرواح لتسألها عن أدق أمور الدولة وتقرأ الفنجان، ويعنى ذلك أن اتخاذ القرارات واستقراء المستقبل كان يعتمد على الخزعبلات.

والواقع أن أسلوب مواجهة المجهول أو مواجهة المستقبل يتوقف على درجة تحضر المجتمع ودرجة ثقافته وتعليمه. ومن الواضح أن أسلوب المصريين فيما يتعلق بهذه الناحية غير علمي وغير واقعي. فلقد اصبح التنبؤ فى المجتمعات المتقدمة علماً له أساليبه، وشرطاً من شروط التقدم لأنه يفجر الطاقات لمواجهة التحديات المؤثرة على مستقبل المجتمع وتقدمه.

**٥- التفكير الخرافى:**

فمن المعروف أن التفكير الخرافى فى المجتمع المصرى من أكثر الاتجاهات الفكرية خطراً على التنمية، وما لم يصبح التفكير علمياً، فإن التنمية

سوف تظل متعثرة. وقد توصلت بعض البحوث إلى أنه فى المجتمع المصرى حوالى ٣٠٠ خرافة، الكثير منها قديم جداً يعود إلى عصر الفراعنة ولكنه لا يزال يحكم تصرفات المصريين إلى الآن، بل أن بعضها يعود إلى عصور أبعد من ذلك تصل إلى العصر الحجرى. كما توصلت هذه البحوث إلى أن نسبة انتشار هذه الخرافات كبيرة، فقد ثبت أن ٩٦٪ من أهل الريف، و٦٢٪ من أهل المدن يؤمنون بهذه الخرافات[1].

ويرى الباحث أن استمرار الاعتقاد فى الخرافات بين المصريين يرجع إلى تراثهم الثقافى وتقاليدهم، ويرتبط بالحالة الاقتصادية للمجتمع. ومن الصعب أن يكون هناك أمل فى تغيير شامل، ما لم ترتبط الجهود الاقتصادية بنشاط إعلامى وتعليمى كبير لتثقيف المجتمع.

## ٦- الاستخفاف بقيمة الوقت:

من أخطر مظاهر الإسراف عند المصريين، فلا شك أن المجتمع الريفى، وهو مجتمع غير علمى، تسوده قيم بالنسبة للوقت والأيدى العاملة تختلف كثيراً عن قيم المجتمع الصناعى العلمى. ففى المجتمع الريفى (فى التأنى السلامة وفى العجلة الندامة)، (تمهل ولا تعمل بسرعة كالمجنون). أما فى المجتمع الصناعى (فالوقت من ذهب). ولقد جاء على لسان أحد رجال الصناعة فى دولة غربية عندما كان يتحدث عن التخطيط، قوله: " لو اكتشفنا أن عندنا دقيقة لا نستثمرها للإنتاج " ، فإننا نقضى يوما نفكر ونخطط كيف نستثمرها ونشغلها بالعمل.

إن الشخصية المصرية القومية تتميز بأنها لم يتكون لديها قيم إيجابية نحو الوقت والتكاليف والجودة. وهذه القيم تحتاج إلىالعقلية العلمية التخطيطية. والمجتمع المصرى يعانى من العمالة الزائدة جداً والتى تتقاضى مرتبات شهرية دون أن يكون لها إنتاج يقابل المرتبات. والأغرب من ذلك أن هناك كثيراً جداً من الأعمال التى لا

---

[1] راجع كتاب " التفكير الخرافى " للدكتور نجيب إسكندر - والدكتور رشدى فام، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، سنة ١٩٦٢.

تؤدى على الإطلاق أو تتعطل لقلة العاملين، وبالتالى تتعطل معها مصالح الناس، وفى ذلك إسراف يضر الدولة والناس معا وهذا يؤدى بالضرورة إلى دراسة علمية للأعمال والوظائف بهدف التخطيط للعمالة وتقييم الأداء والمحافظة على الوقت.

**٧- سيكولوجية القبلية فى الجهاز الإدارى:**

وما تعنيه من قيام العلاقة بين الحكومة والجماهير على نظام رئاسى أبوى، له عقلية اعتمادية. وبالتالى ، فالجماهير تعتبر الحكومة مسئولة عنها أدبياً ومادياً، وتتكل عليها فى كل صغيرة وكبيرة لها صلة بحياتها ومشكلاتها ورفاهيتها، وبدون معاناة منها أو إحساس بالمسئولية أو استعداد للتعاون معها.

**٨- الكهنوت البيروقراطى فى الإدارة:**

فمن المعروف أن درجة الجمود فى الجهاز الإدارى تعتبر مقياساً لدرجة التخلف الاقتصادى فى أى مجتمع، لأن الجمود الاجتماعى يؤثر تأثيراً ضاراً فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك ، تتنافى التنمية الاقتصادية مع الروتين الحكومى، وتتوقف على كفاءة الإدارة الإنتاجية. ويرى أشتون ASHTON وهو أحد الاقتصاديين الإنجليز المعروفين، (أنه إذا كانت الثورة الصناعية فى بلد ما لم تستطع أن تؤتى ثمارها لكل أفراد المجتمع، فإن ذلك يرجع غالباً إلى عيوب فى العمليات الإدارية، وليس إلى عيوب فى العمليات الاقتصادية):

ولقد قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يوماً " لقد نجحنا فى إدارة قناة السويس، ولكننا لم ننجح فى إدارة مستشفى القصر العينى وأنا أعتبر ذلك نموذجاً للمشكلة التى تواجهنا ". وترجع هذه المشكلة فى رأى هذا الباحث إلى بيروقراطية الإدارة فى مصر.

فهو يرى أن البيروقراطية أصلا تعنى الإدارة عن طريق المكاتب، سواء كانت الإدارة صناعية أو عامة. وليس فى هذا الأسلوب الإدارى خطراً طالما عمل الجهاز الإدارى بنشاط وكفاءة وأمانة وإخلاص. ولا أدل على ذلك من أن الإدارة

البيروقراطية فى المجتمعات العلمية الصناعية تتميز عن غيرها بالدقة والنظام والسرعة والفاعلية وعدم الإسراف وتحقيق الأرباح.

أما فى مصر، فإنها تشكو من الانحراف البيروقراطى، لأنه يعنى فيها تحكم المكاتب، مما يعطل الأعمال ويؤدى إلى التبذير والفساد والظلم والتهرب من المسئولية والاهتمام بالشكليات. وبمرور الزمن أصبح الموظفون لا يهمهم إلا الدفاع عن مراكزهم والمحافظة على حقوقهم بغض النظر عن نوع السياسة التى يقومون بتنفيذها. وهذا الانحراف البيروقراطى ظاهرة عامة فى كل المجتمعات النامية.

تلك كانت أهم الصفات السلبية التى تشكو منها الشخصية المصرية القومية، والتى تعتبر بإجماع الباحثين والممارسين من أهم معوقات التنمية، ورغم أن هذه الدراسة نشرت بعد ما يقرب من عقدين من جهود التنمية، إلا أننا حتى الآن نلاحظ بوضوح استمرار نفس الصفات السلبية رغم مرور ما يقرب من نصف قرن على هذه الجهود التنموية.

ولكى لا نعتمد على الملاحظات الشخصية التى من السهل أن يلمسها كل إنسان بوضوح ولا يصل إليه أدنى درجات الشك، فإننا هنا نستعين بدراسة أخرى حديثة، لكى نؤكد على صدق استنتاجاتنا. وهذه الدراسة نشرت سنة ١٩٩٣، حول الإدارة والمجتمع المصرى، وجاء من نتائجها ما يلى:[١]

١- إن نظرة موضوعية إلى سلوك الإنسان المصرى بصفة عامة، والموظف بالحكومة وقطاع الأعمال بصفة خاصة، تجعلنا نتساءل ونبحث عن تفسير لكثير من الظواهر السلبية التى اتسم بها سلوكه فى مجتمعنا المعاصر. واللامبالاة، وفقدان الكثير من الولاء والانتماء للوطن، والاستغلال الوظيفى، وتعقيد الإجراءات، والمغالاة فى المطالبة بالحقوق وإهمال الكثير من الواجبات، وغير ذلك من الظواهر التى يصعب حصرها، والتى أدت إلى انخفاض كبير فى إنتاجية العمل وإلى سوء الخدمات التى تقدم للمواطنين.

---

حسين رمزى كاظم: " الإدارة والمجتمع المصرى ". القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣. صفحات: ٩٣،٧٣،٦٣.

٢- من الصفات الهامة أيضاً، إتكالية المواطن واعتماده على جهود الدولة وحدها. فمن الملاحظ أن هناك وهماً كبيراً يسود فكر المواطن المصرى حتى الآن، وهو أن الدولة وحدها صانعة المعجزات، وهى حلالة العقد والمشاكل، وعليها يقع العبء الكامل، وإليها فقط يوجه النقد فى كل شىء. ويتجاهل المواطن المصرى تماماً أن هناك مسئولية مشتركة بينه وبين الدولة، وهى شرط أساسى لمواجهة كل المشاكل. وقاعدة رئيسية لحدوث التقدم.

٣- على الرغم من أن جهود دعاة الدعوة والفكر كانت متعددة ومتباينة، إلا أنها لم تحقق أهدافها المرجوة منها، ولم تنجح فى إحداث التوازن النفسى المطلوب لما أصاب الإنسان فى حياته من أشكال التوتر والإحباط والقلق والاكتئاب والتيارات النفسية والأفكار الدخيلة التى أصبحت تسيطر على تصرفاته فى المجتمع. ولعل الصراع بين الحق والباطل، وبين الفضيلة والرذيلة، أصبح سمة أساسية من سمات المجتمع المصرى المعاصر. لاسيما وأن الإنسان من خلال سعيه لإشباع حاجاته المادية يعترضه يومياً كثير من الصعاب التى تحول دون إمكانية توفيقه بين حاجاته الأساسية وبين ضغوط المجتمع الذى يحيط به، مما يجعل اختياره لكثير من القرارات السليمة أمراً صعباً يحتاج منه إلى عزيمة قوية وإيمان عميق.

والباحث يشير هنا إلى أن هذه العوامل النفسية التى تتصارع داخل نفسية المواطن المصرى وعقله كانت موضوعاً للدعوة والفكر، ولكنها لا تزال قائمة تمارس دورها وتفرز سلبياتها فى حياة الأفراد وعلاقاتهم بغيرهم وبوطنهم، إلا أنه لم يوضح السبب الرئيسى وراء استمرار هذه العوامل النفسية كل هذا الوقت رغم مرور ما يقرب من نصف قرن على محاولات العلاج. والسبب فى رأينا أن هناك انفصاماً خطراً بين أقوال الدعاة والمفكرين وبين الواقع الاجتماعى والصور التى تقدمها أجهزة الاتصال الجماهيرى وخاصة المجلات والتلفزيون. ومن المعروف علميا أن الفرد لا يؤمن إلا بما يراه بعينه ويلمسه بيديه؛ لا أن يسمع فقط ولا يرى شيئاً واقعياً أمامه.

وبذلك، نصل إلى أن مشكلة بناء الإنسان فى مصر بصفة خاصة وفى المجتمعات النامية بصفة عامة، قد لا تكون وليدة جهود التنمية، وإنما هى مشكلة قديمة وأزلية، لكن جهود التنمية فجرت هذه المشكلة وبلورتها وضخمتها، لأن جهود التنمية قامت على احتكاك حضارى بين قيم وافدة وقيم مزمنة، وكان لابد أن يتولد عن هذا الاحتكاك مشكلة إنسانية أساسية إذا لم تقم جهود التنمية على إحداث التكامل بين تطوير البيئة وتطوير الإنسان معاً.

## خلاصة النتائج التى انتهينا إليها ومغزاها:

لقد تبين أن التنمية ليست عملية حسابية فحسب، وإنما هى عملية إنسانية فى أساسها، وإنسانية فى أهدافها. بمعنى أن هذه الأرقام الحسابية التى تسعى التنمية إلى تحقيقها، كإقامة عدد من المصانع أو استصلاح عدد من الأفدنة، أو حفر عدد من الآبار والترع أو تشغيل عدد من العمال، لا تعنى شيئاً فى حد ذاتها ما لم تهتم بما تتطلبه من الفرد لاستيعابها، وبما تعنيه فى حياته وتفكيره وسلوكه، وما يتبعها من مشاكل ذات طبيعة اجتماعية وفكرية، حتى يمكن أن يكون لهذه الأرقام مغزى اجتماعى، وحتى تكتسب بعداً حقيقياً، وتحقق هدفاً أساسياً. فالتنمية تمر بعقل الفرد قبل أن تضرب جذورها فى أعماق الأرض.

وتمثل هذه الحقيقة أهمية خاصة فى المجتمعات النامية، وفى ظل ظروفها المعقدة، نظراً لما تحتاج إليه عملية التنمية من متطلبات ذات طبيعة ثقافية، وبما ينتج عنها من مشكلات ذات طبيعة ثقافية أيضاً. ويصبح لزاماً على أى تخطيط اقتصادى فى هذه المجتمعات أن يضع فى اعتباره هذه المتطلبات وتلك المشكلات، حتى يكون تخطيطاً متوازناً، وحتى تنتج عنه تنمية حقيقية شاملة بكل أبعادها المادية والمعنوية.

وإذا كانت هذه الحقيقة أمراً دعت إليه طبيعة التقدم فى المجتمعات المتقدمة، وألحت عليه ضرورات التطور فى الدول النامية، فإنها أمر زادت عليه إلحاحاً طبيعة التخلف ذاته فى البيئة الريفية بهذه المجتمعات النامية. فالتخلف ليس اقتصادياً مادياً فحسب، بل يتشابك معه تخلف اجتماعى فى علاقة معقدة تدور فى دائرة مفرغة، أشبه ما تكون بالعلاقة بين البيضة والدجاجة، ثم إن هذا التخلف المادى

والمعنوى كانت له آثاره على عقل الفرد وشخصيته، مما طبع هذا الفرد بسمات معوقة لأى جهود تنموية توجه إليه وإلى البيئة من حوله.

ومعنى هذا أن التقدم الاقتصادى للبيئة أو المجتمع، ينبغى ان يتوفر له المناخ الثقافى الذى يتلاءم معه ويساعد عليه، حتى يصل إلى الهدف منه، فى عملية متوازية واحدة، تسمى بعملية التنمية الشاملة. وهذه الحقيقة تصدق على المجتمعات المتقدمة، كما تصدق على المجتمعات النامية.

فقد تبين من الدراسات العلمية التى أجريت على المجتمعات المتقدمة، أن المناخ الثقافى بها خلال القرون الثلاثة الأخيرة، كان ملائماً لحدوث الثورة الصناعية والثورة الزراعية. غير أن المناخ الثقافى ذاته ليس مهيأ تماماً فى المجتمعات النامية لحدوث مثل هذه الثورات بها حتى الآن.

وهناك دراسة أجراها هجنز H.Higgins لبيان مدى الاختلاف بين الظروف الحالية للمجتمعات النامية والظروف التى كانت عليها المجتمعات الأوروبية المتقدمة خلال الفترة ما بين سنة ١٧٠٠م وسنة ١٩٥٠م، بقصد الوصول إلى تحديد الأبعاد الحقيقية لطبيعة الجهود التى ينبغى على هذه المجتمعات النامية أن تقوم بها، من أجل الوصول إلى مستويات أفضل للمعيشة. وهذه الدراسة تثبت أن هناك ارتباطاً بين وجود عوامل ملائمة فى المجتمعات المتقدمة وبين حدوث التقدم الاقتصادى بها[1]

وتنقسم هذه العوامل الملائمة إلى مجموعتين: إحداهما، على مستوى المجتمع كله، والأخرى على مستوى الفرد. وتبين من تحليل المجموعة الأولى، أنه كان هناك أربعة عوامل متداخلة وذات أهمية خاصة، هى: تراكم رأس المال، ونمو السكان فى الوقت المناسب، واكتشاف مواد خام جديدة، والتقدم التكنولوجى.

ولقد حققت المجتمعات الأوروبية المتقدمة بالنسبة للعامل الأول نسبة ادخار تراوحت بين ١٠٪ و ٢٠٪ بينما تراوحت هذه النسبة فى المجتمعات النامية خلال السنوات الأخيرة ما بين ٢٪ و ٦٪ وهنا تتشكل إحدى الدوائر المفرغة التى تدور

---

[1] Higgins, B.Economic Development; Principles, Problems and Cases, London Constable, 1959 PP. 239-262

فيها المجتمعات النامية. فارتفاع الدخل القومى فى المجتمعات المتقدمة يؤدى إلى ارتفاع نسبة الادخار، وبالتالى إلى ارتفاع نسبة الاستثمار. ولكن العكس حدث فى المجتمعات النامية، حيث يؤدى انخفاض الدخل القومى إلى انخفاض الادخار، وبالتالى إلى انخفاض الاستثمار.

وبالنسبة للعامل الثانى الخاص بنمو السكان فى الوقت المناسب، نجد أن المجتمعات المتقدمة في أوروبا حققت درجة كبيرة من التقدم الاقتصادى قبل أن تصل إلى ما يعرف بالانفجار السكانى. بينما حدث الانفجار السكانى فى معظم المجتمعات النامية قبل أن تشرع فى عملية البناء. وهنا يصبح نمو السكان عاملاً معوقاً، وليس عاملاً مساعداً للتقدم الاقتصادى.

ويتصل هذا العامل الثانى بالعامل الأول، حيث أن زيادة نمو السكان فى وقت غير مناسب تؤدى إلى زيادة انخفاض الدخل الفردى، وتأكل نتائج التقدم الاقتصادى أولاً بأول، كما أنها تجعل من الصعب تحقيق العامل الأول لدرجة كافية من الاستثمار الفعال. ثم إن هذا العامل الثانى له علاقة بما حدث للزراعة فى أوروبا من تطور خلال تلك الفترة. فلقد مكن الارتفاع النسبى للدخل الفردى قبل الثورة الصناعية من إحداث موجة من التطورات الزراعية، مما سهل حدوث موجة أخرى بعد حلول الثورة الصناعية، وعرفت الموجة الثانية باسم الميكنة الزراعية.وهذا عكس ما يحدث فى المجتمعات النامية الآن، حيث نلاحظ درجة من التطور الصناعى، فى الوقت الذى تتأخر فيه الزراعة وينخفض الإنتاج الزراعى بسبب ضغط السكان الذى يؤدى من ناحية أخرى إلى تفتيت الملكية الزراعية إلى شظايا صغيرة .

وفيما يتعلق بالعامل الثالث، نجد أن اكتشاف المواد الخام الأولية لا يكفى وحده لإحداث تقدم اقتصادى، وإنما لابد أن يكون معدل الاكتشاف والاستغلال بنسبة متزايدة. والاكتشاف المستمر لهذه المواد الأولية مطلوب لكى لا يحدث هبوط فى الاستثمار والتشغيل والإنتاج. وعلى الرغم من أن هذا العامل كان متوفراً بهذا المعنى فى المجتمعات الأوربية المتقدمة، إلا أنه ليس كذلك فى المجتمعات النامية. فقد حظيت معظم هذه المجتمعات خلال فترة استعمارها بنسبة عالية من رؤوس

الأموال والمهارة الفنية لاكتشاف المواد الخام الجديدة بها. غير أن الاستمرار على هذا المعدل أو زيادته بعد استقلالها لم يكن عملا سهلا.

أما عن العامل الرابع الخاص بالتقدم التكنولوجى، فقد تبين أن المجتمعات الأوروبية المتقدمة تمتعت بدرجة متزايدة من التقدم التكنولوجى، ساعد عليها عاملان هامان: أولهما، ارتباط العلم بالتكنولوجيا، فلقد كانت هذه المجتمعات مهد الاختراعات الحديثة وتطورها طوال القرون الثلاثة الماضية. وثانيهما، أن تطوير هذه التكنولوجيا جاء بدافع من أفرادها.

وهذان العاملان ليسا متوفرين تماما فى المجتمعات النامية. فقد اعتمدت هذه المجتمعات على استيراد التكنولوجيا وتوقفت عند المستوى الذى استوردته، ولم تستطع أى منها أن تسهم فى تطوير ما استوردته، وإنما كان الإحلال والتجديد يعنى استمرار الاستيراد والاعتماد على التكنولوجيا القادمة إليها من خارجها. وظلت مشكلتها التكنولوجية متمثلة فى عجزها عن رفع المستوى التكنولوجى الذى وصلت إليه من اعتمادها على الخارج.

ولعل هذا العامل الأخير بصفة خاصة والعوامل الأخرى بصفة عامة، تدفعنا إلى القول أن توفر هذه العوامل الأربعة معا فى وقت واحد من ناحية، وارتباطها جميعها بتوفر العوامل الداخلة فى المجموعة الثانية جعل البعض ينظر إلى الظروف التاريخية على أن لها دورا حاسما فى توفير المناخ المناسب للتقدم فى هذه المجتمعات الأوروبية المتقدمة.

وتتصل المجموعة الثانية بالفرد. فقد كان هناك مثلا اتجاه إيجابى من جانب الفرد نحو الادخار الذى نتج عنه الإصلاح الدينى فى أوروبا. وكان هناك حب المخاطرة والمغامرة عند الأفراد. ثم كان هناك حب المبادأة والتجديد والابتكار. وكان هناك كذلك حب العمل والكفاح والإصرار والمثابرة. وهذه الصفات التى توفرت للفرد خلال تلك الفترة خلقت مناخا ثقافيا مناسبا، لكى تنمو العوامل الاقتصادية وتتبلور على شكل تقدم اقتصادى مندفع. ولاشك فى أن هذه العوامل الأخيرة ليست متوفرة تماما فى المجتمعات النامية، وأنها ليست متوفرة بالقدر الكافى

لدفع تقدم اقتصادى مماثل لما حدث فى أوروبا خلال القرون الثلاثة الماضية، وإن كان توفيرها مشكلة يمكن مواجهتها.

وبذلك يكون التقدم الاقتصادى فى المجتمعات الأوروبية المتقدمة قد حدث في ظل ظروف ملائمة ومتوافقة، وداخل مناخ ثقافى ملائم. وكان هذا المناخ الثقافى الملائم هو القوة الدافعة وراء تطور هذه المجتمعات. بينما يكون عدم توفر هذا المناخ الثقافى الملائم هو الذى يعرقل حدوث مثل هذا التطور فى المجتمعات النامية.

إن أهمية توفير المناخ الثقافى الملائم، هى التى دفعت باحثاً مثل ستالى E.Staley فى دراسة له إلى التأكيد على أن المجتمعات النامية عليها أن تبحث فى ثقافتها الخاصة عن هذه العناصر التى تساعد على تطورها، وتلك التى تقف عثرة فى سبيل هذا التطور. كما أن عليها أن تبحث عن كيفية مناسبة لتغيير هذه العناصر الثقافية المعوقة، على أن تكون هذه الكيفية محققه للتكامل بين التطور المادى والمعنوى على أسس علمية وتخطيطية سليمة.[1]

وبذلك، تكون صورة الواقع الذى تعيشه المجتمعات النامية قد اتضحت معالمها، بحيث يمكن القول أن خطوط هذه الصورة تجمعت وتكاملت لتصنيع قاعدة سليمة للتقدم خطوة أخرى نحو تصور الأوضاع التى تحكم دور الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات.



[1] Staley, E. The future of Undereveloped countries, New York: Harper. 1954. P. 206

# الفصل الثاني:

# واقع الاتصال الجماهيري واستخداماته

ترتبط وسائل الاتصال الجماهيرى بعلاقة متبادلة مع مجتمعها، شأنها فى ذلك شأن أى ظاهرة اجتماعية أخرى. فهى تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعها، حتى لكأنها تطبع بطابع يميز تطورها فى كل مجتمع عن الآخر. ثم أنها تؤثر فى مجتمعها بقدر ما تأخذ منه. وعلى ذلك، لا يمكن أن ننتظر من وسائل للاتصال الجماهيرى تعيش ظروفاً متخلفة، ألا تكون على نفس المستوى من التخلف. وبالتالى، لا نستطيع أن نتوقع منها دوراً فى تطوير المجتمع إلا بقدر ما تسمح به درجة تطورها ذاته.

ونستطيع أن نتبين هذه الحقيقة من الدراسات المتعددة التى أجراها على كثير من المجتمعات المتقدمة والنامية عدد من الباحثين من أمثال ليرنر Lerner وشرام W. Schramm وروجرز E. Rogers ومكوايل D. Mequill وميريل J. Merrill وفاجن R. Fagen وغيرهم.[١] وأمكن بهذه الدراسات إثبات وجود علاقة وثيقة بين مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى لكل مجتمع منها ومرحلة التطور التى وصلت إليها وسائل الاتصال الجماهيرى داخله. كما أثبتت هذه الدراسات ارتباط مدى انتشار هذه الوسائل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم والتحضر والدخل الفردى والتصنيع وغيرها.

وتمتد الصلة بين وسائل الاتصال الجماهيرى ومجتمعاتها لتشمل مضمون هذه الوسائل ودورها كذلك. ولاشك أن الوظائف الأساسية التى تقوم بها هذه الوسائل داخل كل مجتمع واحدة، ولكن كيفية أدائها ومستوى هذا الأداء يتشكل بنوعية الجمهور الذى تصوغه ظروف المجتمع. ولذلك، لا يتضح دور هذه الوسائل فى تطوير المجتمع إلا على ضوء مدى توفر ظروف اقتصادية واجتماعية لازمة لانتشارها، كالإمكانيات المادية والتجارية وشبكة المواصلات المستعملة والقدرة على استغلال التكنولوجيا المتقدمة وتوفر الجهاز البشرى المدرب فنياً وارتفاع مستوى الدخل الفردى إلى الحد الذى يسمح بإنفاق جزء منه على امتلاك هذه الوسائل

---

[١] أنظر مراجع البحث

والمداومة عليها، إلى جانب ارتفاع نسبة التعليم ووجود لغة واحدة عامة وثقافة مشتركة وقدر من الحرية الاجتماعية وغيرها.

ولقد طبعت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات المتقدمة، وجعلتها وسائل ذات قدرات متطورة وتنظيم إنتاجي معقد فى الإدارة والتمويل والتشغيل والعرض والتوزيع، حتى غدت سلعاً ذات أصول علمية متخصصة ومتطور. ولقد كان جمهورها على نفس المستوى من التطور، بل أنه كان فى أحيان كثيرة هو الدافع إلى رفع مستوى هذا التطور.

وعلى ذلك، فإن الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت تترك آثارها واضحة على السمات العامة التى تميز وسائل الاتصال الجماهيرى فى كل مجتمع، وتحدد معالم هذه السمات، فإن هذه السمات ذاتها تحدد قدرة هذه الوسائل على مواجهة المتطلبات الأساسية لجماهيرها النوعية. ثم أن هناك عوامل خاصة بكل نوع من هذه الجماهير، هى التى تحدد فى النهاية المدى الذى تصل إليه هذه الوسائل فى تأثيرها على هذا النوع من الجماهير أو ذاك.

## انعكاس ظروف المجتمعات النامية على وسائل الاتصال الجماهيرى بها:

ليس معنى طبيعة العلاقة المؤكدة بين وسائل الاتصال الجماهيرى ومجتمعاتها، أن لكل مجتمع وسائله التى يستحقها، لأن هذا يعنى أن لكل مجتمع حكومته التى يستحقها مثلاً، وإنما تعنى هذه العلاقة بين هذه الوسائل ومجتمعاتها، أن ظروف كل مجتمع هى التى تؤثر على إمكانيات وسائله وحدود حركاتها ودرجة تطورها، فهى التى تدفعها إلى الأمام إذا كانت ظروفاً متطورة ومتقدمة، أو تجرها إلى الوراء إذا كانت ظروفاً معوقة ومتخلفة. ووسائل الاتصال الجماهيرى تؤدى دورها داخل هذا المجتمع أو ذاك على قدر ما تسمح به الظروف داخل كل مجتمع، وبقدر ما تستمر عليه هذه الظروف من ثبات أو تغير ومن جمود أو تطور.

وتدفعنا هذه الحقيقة إلى بيان ما تعنيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات النامية بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرى بها، حتى يمكن أن نتبين

طبيعة الإمكانات المتاحة لهذه الوسائل والتي تشكل واقع الاتصال الجماهيري في هذه المجتمعات، بكل سماته وحدوده وقدراته على المساهمة في تنميتها.

وهنا نلاحظ أن انخفاض مستوى الدخل الفردي في المجتمعات النامية مثلاً كظاهرة اقتصادية معوقة، كان انعكاساً لضعف اقتصادها وتخلفه، وله آثاره على وسائل الاتصال الجماهيري بها. ويتضح من نظرة عامة أن ٧٦٪ من السكان في قارة أمريكا اللاتينية، وأكثر من ٩٠٪ من السكان في قارة آسيا، وأكثر من ٩٥٪ من السكان في قارة أفريقيا، يقل مستوى الدخل الفردي بينهم عن ثلاثمائة دولار، وهو الحد الأدنى الذي اعتبرته منظمة الأمم المتحدة فاصلاً بين الدول المتقدمة والنامية.[١] وتعني هذه الظاهرة أن سعر النسخة من الصحيفة مثلاً قد لا يسمح لكثيرين بامتلاكها والاستمرار في تتبعها. وإذا عرفنا أن البيئة الريفية في هذه المجتمعات تعاني من ضعف اقتصاد السوق الذي يعطي للنقود أهميتها، وبالتالي تعاني هذه البيئة من ضعف القوى الشرائية بها، لأمكننا أن نعرف عمق هذا الأثر الذي يتركه انخفاض الدخل الفردي على تداول وسائل الاتصال الجماهيري في المجتمعات النامية، وخاصة داخل بيئتها الريفية.

وتعني هذه الظاهرة وآثارها مشكلة حيوية بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيري، وخاصة الصحف والدوريات منها، لأنها تعني ضعف الإمكانيات المادية لها، فمن المعروف أن هذه الإمكانيات المادية لهذه الوسائل تأتي عن طريقين أساسيين: أحدهما، الإعلان، ولا يتوفر إلا إذا كان الاقتصاد القومي قويا، وهذا غير محقق في المجتمعات النامية. والطريق الثاني، هو التوزيع، وضآلة الدخل الفردي تؤدي إلى قلة الإقبال على امتلاك هذه الوسائل، وبالتالي إلى انخفاض توزيعها وانتشارها، مما يؤدي إلى انخفاض دخلها عن هذا الطريق أيضا. وضعف الإمكانيات المادية لهذه الوسائل، وخاصة الصحف والدوريات منها، وهي عصبها،

---

[١] UNESCO. Mass Media In The Developing Countries. Paris: Unesco. 2 ed_edition, 1962. pp. 19-24

يعكس آثاره المتداعية على الجوانب الأخرى للعمل الاتصالى الجماهيرى فيسمها بالضعف أيضا.

كما نلاحظ أن صعوبة التصدير والاستيراد، وهى ظاهرة اقتصادية أيضا، ناتجة عن تبعية اقتصاديات المجتمعات النامية لاقتصاديات المجتمعات المتقدمة، تلقى بظلها كذلك على هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية، وخاصة الصحف والدوريات منها، حيث تعانى من مشكلة الاستيراد الذى تعتمد عليه أساسا لسد احتياجاتها، كالورق والمعدات الهندسية ومعدات الطباعة، وتتعقد مشكلات الصحف هنا بسبب اتجاه كثير من الحكومات فى هذه المجتمعات إلى الحد من الاستيراد، لضعف العائد عليها من الصادرات وإتباع أسلوب المفاضلة بين احتياجاتها من الخارج. كما تتعقد مشكلات الصحافة أيضا بسبب ارتفاع الرسوم التى تفرضها هذه الحكومات على الواردات، إلى جانب ارتفاع رسوم النقل، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها، فى الوقت الذى تعانى منه الصحافة من ضعف فى الإمكانيات المادية، وهو الأمر الذى أعجز معظم الصحف والدوريات فى المجتمعات النامية عن مسايرة الأساليب المتطورة ومتابعتها.

ولئن كان هذان المثلان من أمثلة الظروف الاقتصادية المعوقة لتطور وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية، يوضحان أهمية الظروف الاقتصادية لهذه الوسائل فى أى مجتمع، فإن القوة الاقتصادية ليست وحدها شرطاً لوجود وسائل اتصال جماهيرى ضعيفة، ولا يصلح الضعف الاقتصادى وحده دفاعا عن وجود وسائل اتصال جماهيرى ضعيفة، وإنما تتعاون ظروف أخرى مع الظروف الاقتصادية، وقد تكون هذه الظروف الأخرى انعكاساً للظروف الاقتصادية، وقد تكون ظروفا اجتماعية، ولكل علاقته ودرجة ارتباطه بهذه الوسائل، وتباين ظلاله وتأثيره عليها داخل كل مجتمع.

ومن هذه الظروف التى يمكن اعتبارها انعكاسا للظروف الاقتصادية، ما نلاحظه من قلة المراكز الحضرية بالنسبة لانتشار المراكز الريفية، وما يعنيه هذا من تركز أكبر نسبة من السكان فى الريف. بالإضافة إلى ظاهرة التفاوت الحضارى

بين الحضر والريف، وضعف وسائل المواصلات والاتصالات وقلة شبكات الكهرباء أو ضعفها، وسوء التغذية والمرض، وهي كلها ظروف مقرونة بضعف الحالة الاقتصادية في المجتمعات النامية. كما أن لها تأثيرها على وسائل الاتصال الجماهيرى بها.

وإذا نظرنا إلى شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء مثلا، لوجدنا أن لها أهميتها في اتساع مناطق العمران في المجتمع وترابطها، كما أن لها أهميتها في تسهيل مهمة العمل المهني في وسائل الاتصال الجماهيرى ونقل رسائلها إلى جماهيرها. فإذا كانت هذه الإمكانيات محدودة، أو كانت من الضعف بحيث لا تفى بغرض الربط بين هذه المناطق إلى جانب عرقلة حركة النقل بها، فإن هذه الوسائل الجماهيرية، وخاصة الصحف والدوريات، تصبح أمام حالة عجز واضح.

أما سوء التغذية والمرض اللذان يخلفان جراحا عميقة، خاصة في أجسام سكان المناطق الريفية ونفوسهم، فإنهما يؤديان، بلا شك، إلى إضعاف اهتمام الفرد وقدرته على استيعاب أوجه الحياة الحديثة التي تعتبر وسائل الاتصال الجماهيرى القنطرة الموصلة إليها. وهذا يؤدى بدوره في الحد من انتشار هذه الوسائل وتأثيرها.

ولا تقل مشكلات الأمية والتخلف العلمي والتعليمي واللغة أهمية، لما تخلفه من آثار على وسائل الاتصال الجماهيرى، وخاصة الصحف والدوريات منها، بالإضافة على ما تخلفه من آثار على كيان هذه المجتمعات ذاته. وهذه المشكلات تعني الكثير بالنسبة لهذه الوسائل في كثير من المجالات المشتركة بينها وبين مجتمعاتها.

فانتشار الأمية في المجتمعات النامية ظاهرة معقدة، وخاصة في مناطقها الريفية، حيث تتركز غالبية السكان. وتقترن هذه الظاهرة بظاهرة انخفاض الدخل عند تحليل أهم العوامل المعوقة لتداول الصحف والدوريات وانتشارها. ولعل ظاهرة الأمية أكثر أهمية لتطور الصحافة في المجتمعات النامية من ظاهرة انخفاض الدخل الفردى، وإن كانت الظاهرتان تلقيان ظلالا ثقيلة على انتشارها في هذه المجتمعات.

ولنضرب على ذلك مثلا، ففى أفريقيا تتركز أكبر نسبة من السكان ذوى الدخل المنخفض، كما تتركز أكبر نسبة من الأمية فى العالم، حيث تتراوح ما بين ٧٤٪ و ٨٠٪ ، مما أدى إلى فقرها فى وسائل الاتصال الجماهيرى، حيث تمتلك بصفة عامة أضعف جهاز صحفي وإعلامى فى العالم[1]. وليس معنى هذا أن هذين العاملين هما السبب الوحيد لهذه النتيجة، ولكن مما لاشك فيه أنهما عاملان رئيسيان.

والعلاقة واضحة بين مشكلة التخلف العلمى و التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات النامية. وهى واضحة كذلك بينها وبين درجة تطور وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات، لأن هذا معناه تخلف فى إمكانياتها الفنية، وعجزها عن ابتكار الوسائل وتطويرها، وعجزها أيضا عن مواجهة الصعوبات الفنية الناتجة عن تشغيلها. كما أن هذا معناه وجود جهاز بشرى ضعيف، وعجز عن تجميع إمكانات بشرية متجددة وقادرة على إنتاج هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية وإدارتها وتوجيهها بالكيفية التى يتطلبها أداؤها لدورها فى مواجهة التزاماتها داخل هذه المجتمعات.

وتأخذ مشكلة اللغة شكلين فى المجتمعات النامية، وكلاهما له تأثيره على وسائل الاتصال الجماهيرى وتطورها. أولهما، تعدد اللغات المتداولة ولهجاتها فى كثير من هذه المجتمعات. وثانيهما، ازدواج اللغة المستعملة فى مجتمعات أخرى. وظاهرة تعدد اللغات أكثر انتشارا فى الجزء الأوسط والجنوبى من القارة الأفريقية، كما تنتشر فى عدد من الدول الأسيوية كالهند والباكستان والملايو، وكذلك فى قارة أمريكا اللاتينية بصورة اقل خطورة من آسيا وأفريقيا. أما ظاهرة إذدواج اللغة، فهى تعنى أن اللغة المستعملة رسميا تختلف عن اللغة المستعملة فى التخاطب والتفاهم بين الناس. ونرى نموذجا لها فى اللغة العربية الفصحى فى الدول العربية الأفريقية والأسيوية، إلى جانب وجود لغات ولهجات محلية فى كل دولة منها. ونرى نموذجا آخر لها فى بعض الدول الآسيوية غير العربية كأفغانستان، حيث تختلف لغة الكتابة عن لغة التخاطب كلية.

---

[1] UNESCO.. Ibid. P 28

وتعنى مشكلة اللغة الكثير بالنسبة لوسائل الاتصال الجماهيرى ودورها فى المجتمعات النامية. فإذا كان تعداد اللغات المستعملة يفسح المجال لظهور عدد كبير من الصحف والدوريات الصغيرة والموجات الإذاعية والقنوات التليفزيونية المتعددة، الا أنه لا يسمح بظهور الصحف والدوريات الكبيرة القوية المدعمة بالإمكانيات المادية. ولا يسمح بظهور وحدة مشتركة بين الموجات الإذاعية والقنوات التليفزيونية على شكل موجة عامة أو قناة عامة.

وإذا كانت الصحافة ينبغى عليها أن تستعمل اللغة التى يفهمها جمهورها، فكيف تتصرف فى دولة تزدوج فيها اللغة أو تتعدد؟ لقد لجأت بعض الصحف والدوريات فى بعض المجتمعات النامية إلى استعمال لغة أخرى كالإنجليزية أو الفرنسية، كما حدث على سبيل المثال لعدد من الصحف فى الهند والفليبين، حيث تستعمل الإنجليزية والفرنسية. غير أن مشكلة اللغة لا تترك آثارها على التحرير فى الصحافة فحسب، ولكنها تمتد إلى تعقيد آلات الجمع وتعرقل تطورها أيضا كما حدث فى باكستان مثلا[1].

ويعنى ذلك كله، أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى أى مجتمع نام لها تأثيراتها القوية على إمكانيات وسائل الاتصال الجماهيرى بها، وهى التى تشكل طبيعتها، كما تشكل طبيعة كل ظاهرة أخرى وتحدد سماتها ومدى انتشارها.

## نتائج الدراسات التطبيقية على الصحافة كأدلة واقعية:

إن الحقائق التى انتهينا إليها والتى تعنى انعكاسات ظروف المجتمعات النامية على وسائل الاتصال الجماهيرى بها، نجدها واضحة على مستوى كل مجتمع منها، وعلى مستوى كل قارة من القارات الثلاث التى تتركز فيها أساسا. بمعنى أننا إذا انتقلنا من العينة الصغيرة ممثلة فى مجتمع واحد إلى العينة الكبيرة ممثلة فى قارة بأكملها، لأمكننا أن نلمس هذه الحقائق بصفة عامة، ولأمكننا أن تخرج، بعد تحليل نتائج الدراسات التطبيقية على هذه المجتمعات، بالصفات التى تطبع إمكانيات وسائل

---

[1] Feldman. H. " The press in Pakistan. " Gazette vol.2 No 2. 1966 P. ..

الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية فى القارات الثلاث، لما لهذا التحليل من أهمية فى بيان واقع الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات ومدى ما يستطيع أن يؤديه من دور فيها. ولسوف نركز تحليلنا هنا على الصحافة على أساس أنها أكثر وسائل الاتصال الجماهيرى حساسية تجاه ظروف مجتمعاتها.

## أ- نتائج الدراسات العينية:

أجريت دراسة تطبيقية على عينات من المجتمعات النامية على اتساع انتشارها فى قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وسوف يقتصر تحليلنا هنا لهذه العينات على ثلاث منها، احداها تمثل قارة آسيا، وهى الهند، والثانية تمثل قارة أفريقيا، وهى تنزانيا والثالثة تمثل قارة أمريكا اللاتينية وهى المكسيك، لنرى الكيفية التى تصور بها كل عينة واقع الصحافة فيها وفى القارة التى تنتمى إليها.

ففى الهند مثلا، كعينة للمجتمعات الأسيوية، قام إيبين K Eapen وولزلى R. Wolsely. وساركار C. Sarkar بثلاث دراسات عن وضع الصحافة الهندية ومستقبلها. ومن هذه الدراسات الثلاث نستطيع أن نتبين مدى انعكاس الظروف الاقتصادية والاجتماعية للهند على إمكانياتها الصحفية وقدرتها على خدمة سكان الريف كجمهور هام من جماهيرها[1].

فقد اتضح من نتائج هذه الدراسات، أن أهم تلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها الصحافة الهندية، ما يتعلق منها بمتاعب الاستيراد وانخفاض الدخل وانتشار الأمية وتعدد اللغات المستعملة. فلقد كان لمتاعب الاستيراد تأثيرها على توفير الإمكانيات المادية والفنية كالورق ومعدات الطباعة للصحف والدوريات. وتبين أن استهلاك الهند من ورق الصحف بلغ ١٢٧,٥٠٠طناً فى سنة ١٩٦٥ ولا تنتج من هذه الكمية محلياً سوى ٣٠,٠٠٠طناً فقط، والباقى تستورده من

---

[1] الدراسات الثلاث المشار إليها هى:
- Eapen, H. Dialy News paper In India. Journalism Quarterly, vol. 44. No.3 1967 p.221.
- Wolsely, R. " The press of India. "Gazette. vol.2 .No 4, 1966 P.255.
- Sarkar,C The Futuer of the India Press Gazette. vol.12 .No 4, 1966 P 238.

الخارج. والمشكلة الرئيسية هنا هي أن الحكومة تحدد المبالغ التي يجب أن تنفق على استيراد الورق، مما يفقد الصحف والمجلات حرية الحركة في هذا المجال. ونفس الشيء ينطبق على استيراد معدات الطباعة، حيث تتحكم الحكومة أيضاً في تراخيص استيرادها. وهذا بلا شك من العوامل التي تؤدي إلى إضعاف الإمكانيات الفنية للصحافة الهندية.

وألقت مشكلات انخفاض الدخل وانتشار الأمية وتعدد اللغات المستعملة بظلها على التوزيع، وبالتالي على الإمكانيات المادية للصحف والدوريات الهندية. ولا أدل على ذلك من أن الصحف والدوريات الهندية تصدر بثلاث وأربعين لغة، منها عشرون لغة تصدر بها الصحف اليومية. كما أن إجمالي توزيع الصحف اليومية كلها يقل عن ستة ملايين نسخة. غير أن ما يزيد هذه الآثار عمقاً أن يتركز توزيع الصحف والدوريات الهندية في المراكز الحضرية أساساً، وخاصة المراكز الكبيرة منها. ففي سنة ١٩٦٥ مثلاً، كان نصف توزيع الصحف اليومية كلها يتركز في أربع مدن رئيسية، هي: بومباي، وكلكتا، ودلهي، ومدراس، ويتركز ٤٣٪ من توزيع الصحف في مدن يزيد تعداد السكان في كل منها عن مائة ألف نسمة، ويبقى بعد ذلك ٧٪ فقط من توزيع الصحف اليومية لباقي أنحاء المجتمع الهندي.

ولاشك أن قلة التوزيع وضعف انتشاره يثير مشكلة ضعف الموارد المالية للصحف والدوريات الهندية عن طريق التوزيع. ويأتي ضعف مواردها من الإعلانات أيضاً ليزيد من وضع هذه الصحف والدوريات سوءاً، باستثناء عدد محدود وقليل من الصحف والدوريات الكبيرة التي تستطيع تدبير مواردها. وهذا الوضع يفتح الطريق أمام التدخل الحكومي. وتقدر هذه الدراسات المشار إليها النسبة التي تسيطر عليها الحكومة الهندية من إعلانات الصحف بما يتراوح بين ٣٠٪ و ٨٠٪

ولقد كان لكل هذه المتاعب التي تعاني منها الصحافة الهندية آثارها على مضمونها وقدرتها على أداء دورها. ويقول وولزلي R Wolsely أن تحرير الصحف

والدوريات الهندية يتسم بصفة عامة بعدم الفاعلية، وقلة مراعاته للقواعد الفنية، وعدم قدرته على تأدية دور قيادى لدفع عجلة التقدم الاجتماعى.[١]

وفى دراسة لصحافة تنزانيا قام بها مايتون G.Mytton نلاحظ كثيراً من الصفات المشتركة بينها وبين غيرها من صحافة المجتمعات الأفريقية.[٢] ففى تنزانيا تقل المراكز الحضرية بدرجة كبيرة وتقل نسبة تركز السكان فيها، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالى ٥٪ فقط من مجموع تنزانيا الذى يبلغ حوالى ١١,٩ مليون نسمة وقت الدراسة. ويضاف إلى ذلك ضعف وسائل المواصلات وضآلة انتشارها. فالسكك الحديدية قديمة وبطيئة جداً، حيث يقطع القطار مسافة طولها ثمانمائة ميل ما بين العاصمة ومدينة كيجوما Kigoma فى حوالى واحد وأربعين ساعة، وغالبا ما يستغرق وقت أطول من ذلك. وفى ظل ظروف كهذه لا يمكن أن يكون هناك ضمان أكيد لنقل الصحف والدوريات بانتظام إلى الجهات الداخلية، سواء بالسكك الحديدية أو بالسيارات.

وعلى الرغم من أن تنزانيا تتمتع بلغة واحدة، وهى ميزة غير متوفرة فى كثير من المجتمعات الأفريقية، إلا أن انتشار الأمية وضعف الدخل الفردى يعتبران، إلى جانب العوامل السابقة، من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المعوقة لتطور الصحافة فى تنزانيا وانتشارها.

ففى تنزانيا تصدر أربع صحف يومية، اثنتان منها باللغة الإنجليزية واثنتان باللغة السواحلية، وجميعها تصدر فى دار السلام عاصمة تنزانيا. ولا يزيد مجموع توزيع الصحف الأربع عن ٥٣,٠٠٠ نسخة، وتوزع هذه الصحف غالباً فى المدن الرئيسية فقط، وإن كانت العاصمة تستأثر بالنسبة الأكبر من توزيعها، مما يجعل الصحافة فى تنزانيا ظاهرة حضرية بصفة عامة.

وإذا كان هناك تشابه بين وضع الصحافة فى تنزانيا، كعينة لصحافة أفريقيا، ووضع الصحافة فى الهند كعينة لصحافة آسيا. فى كثير من الجوانب التى يظهر

---

[1] Wolsely, R. Op. Cit. P. 265

[2] Mytton,G." Tanzania: The problems of Mass media Development " - Gazette. vol-14.No.2.1968.P.91

فيها بوضوح اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية. فإن دراسة عينة من صحافة أمريكا اللاتينية، ولتكن الصحافة المكسيكية مثلا، تؤكد وجود هذا التشابه بين ظروف الصحافة في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ونؤكد هنا على صفة التشابه وليس على صفة التطابق، وذلك لتفاوت وجود هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية مجتمعة في المجتمعات النامية، وتفاوت تأثيراتها بالتالي على الصحافة داخل كل مجتمع من مجتمعاتها.

ففي دراسة لصحافة المكسيك قام بها ايرلاندسون E. Erlandson[1] . تبين أنه على الرغم من وجود حوالي ١٥٢ صحيفة يويمة منتظمة و ٥٠٠ صحيفة أسبوعية و ١٠٠٠ مجلة، إلا أن توزيعها ضعيف، حيث يبلغ توزيع الصحف اليومية حوالي ثلاثة ملايين نسخة، ولا يزيد توزيع أكبر صحيفة فيها عن ١٢٠,٠٠٠ نسخة، ويقل توزيع ٨٥ صحيفة منها عن ٥٠٠٠ نسخة للواحدة، وغالبا ما يصل توزيع الصحيفة المتوسطة إلى ٢٥٠٠ نسخة فقط. وعدد صفحات كل منها أربع أو ست صفحات فقط. أما الصحف الأسبوعية، فإنها منتظمة، وكذلك المجلات، حيث أن سبعاً منها يصل توزيع الواحدة منها إلى ٢٥٠٠٠ نسخة فقط. ويؤثر ضعف التوزيع على الإمكانيات المادية والفنية لهذه الصحف والدوريات، حيث تعاني من قلة الدخل وضعف التجهيزات الآلية والفنية بها.

وترجع هذه الدراسة ضعف توزيع الصحف والدوريات المكسيكية إلى أربعة أسباب اقتصادية واجتماعية، وهي: انخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع نسبة الأمية، وضعف الثقة في الصحافة بسبب الضغوط الحكومية السياسية والاقتصادية، والضعف المهني للصحافة والصحافيين بصفة عامة.

## ب- نتائج الدراسات العامة:

إذا انتقلنا من تلك العينات الفردية إلى القارة التي تنتمي إليها كل منها، انتقالا من التخصيص إلى التعميم، لاتضحت بدرجة أكبر الآثار التي يخلفها انعكاس

---

[1] Erlandson. E "The press In mexico: past. present and future" Journalism Quarterly, vol 41. No.2 Spring 1964 p 232.

الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات النامية على إمكانياتها الصحفية وانتشارها ودورها، ومدى تأثير ذلك على أوضاع هذه الصحافة في مواجهة سكان الريف كجمهور نوعي من جماهيرها، وقدرتها على المساهمة على تطويرها.

ففي دراسة قامت بها منظمة اليونسكو على وسائل الاتصال لجماهيري بالمجتمعات النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية[1]، انتهت - فيما يتعلق بالصحافة - إنها جميعا تعاني بصفة عامة من فقر في الصحف والدوريات. فإذا كان نصيب كل مائة شخص من سكان المجتمعات المتقدمة من توزيع الصحف اليومية مثلاً، يصل في المتوسط إلى ٥٨ نسخة، فان نصيبهم في المجتمعات النامية من الصحف اليومية لا يكاد يصل إلى الحد الأدنى الذي وضعته منظمة اليونسكو كهدف متواضع ينبغي على هذه المجتمعات أن تصل إليه، حتى تستطيع أن تقوم هذه الصحف برسالتها، وهو عشر نسخ من الصحف اليومية، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات.

وتؤكد هذه الدراسة على أن هذه النسبة العامة لا تكشف حقيقة وضع الصحافة في المجتمعات النامية وقدرتها على أداء دورها، إلا إذا وضعنا في الاعتبار ظروف هذه المجتمعات ذاتها، مما يزيد هذا الوضع سوءا. فمن المعروف أن الغالبية العظمى من السكان تعيش في المناطق الريفية، حيث تندر الصحف والدوريات أو تقل، نظراً لتركزها في بعض المراكز الحضرية، إلى جانب عدم وجود إمكانيات خاصة لها أو إمكانيات اقتصادية واجتماعية عامة لنقلها إلى هذه الغالبية التي تعيش في شبه عزلة اجتماعية. وعلى ذلك، فانه إذا كان هناك فقر عام في الوسائل الصحفية في المجتمعات النامية، فإن هناك مجاعة شديدة إلى هذه الوسائل في المناطق الريفية الأخرى كالراديو والتليفزيون والسينما.

---

[1] الدراسة التي قامت بها منظمة اليونيسكو كانت خلاصة لما توصلت إليه ثلاث مؤتمرات، عقدتها المنظمة حول وضع الصحافة في المجتمعات النامية وتطويرها بقارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد إطلعنا على هذه الدراسة في كتيب أصدرته المنظمة بالعنوان التالي:

- UNESCO., Mass Media In The Develeping Ceuntries.. Paris: Unesco., 2ed edition, 1962.

وإلي جنب هذه النتيجة العامة التى انتهت إليها هذه الدراسة التى قامت بها منظمة اليونسكو. هناك عدد آخر من النتائج التى تكشف عن واقع الصحافة فى المجتمعات النامية بكل قارة من قاراتها الثلاث على حدة، وعن مدى تأثير ظروف هذه المجتمعات عليها.

**أولا: فى قارة آسيا:**

تناولت هذه الدراسة بالتحليل وضع الصحافة فى ٢٧ دولة وإقليما تقع فى جنوب شرق آسيا، باستثناء اليابان والصين، كما تناولت وضع الصحافة فى ١٣ دولة وإقليما تقع فى غرب آسيا. ويبلغ مجموع السكان فى هذه الدول والأقاليم الآسيوية التى شملتها هذه الدراسة حوالى ٢٧٪ من مجموع سكان العالم.

ويصدر فى هذه المناطق ما يزيد عن ١٠٠٠ صحيفة يومية، معظمها ذات توزيع ضعيف لا يزيد لكل منها على ٥٠٠٠ نسخة. ويبلغ توزيع هذه الصحف جميعها حوالى ١١ مليون نسخة، وبالتالى، فإن نصيب كل مائة شخص من سكان هذه المناطق من عدد نسخ الصحف اليومية بها ينخفض إلى ١,٤ نسخة. كما تصدر فى هذه المناطق حوالى ١١,٤١٧ دورية أسبوعية وغير أسبوعية. ورغم عدم كفاية المعلومات عن توزيع هذه الدوريات، إلا أن توزيع كل منها - فى تقدير تلك الدراسة - لا يزيد عن بضعة آلاف وقد يقل.

ويتصف صدور هذه الصحف والدوريات وتوزيعها بصفة حضرية. بمعنى أن صدورها وتوزيعها يتركز أساسا فى عدد من المدن عامة والمدن الكبرى خاصة، حتى أن العاصمة فى كل مجتمع من المجتمعات الداخلة فى نطاق هذه الدراسة تظفر بالنصيب الأوفر، سواء فى عدد الصحف والدوريات أو فى توزيعها. وتفتقر باقى المناطق إلى الكمية الكافية لاحتياجاتها الإعلامية عن طريق هذه الوسائل الصحفية. بل أن البيئة الريفية داخل هذه المجتمعات تكاد تتضور جوعا إلى الصحف، لأن ما يصل إليها ليس الا نزرا يسيرا، وإذا وصل فانه يصل بعد أيام من صدوره، مما يتعارض مع طبيعته، ومما يفقده معناه وأهميته إلى حد كبير.

وينعكس ضعف توزيع الصحف والدوريات فى هذه المناطق الأسيوية على استهلاكها من ورق الصحف، حيث يبلغ فى مجموعه حوالى ٢٧٨,٤٠٠طنا. وبمقارنة بين نصيب الفرد من استهلاك ورق الصحف فى المجتمعات الواقعة فى هذه المناطق ونصيب الفرد منه فى المجتمعات المتقدمة، يتضح أن نصيب الفرد فى المجتمعات النامية الآسيوية ينخفض إلى ٠,٣ كيلو جراما، بينما يرتفع فى غرب أوروبا إلى ١٠ كيلوجراما، وفى أمريكا الشمالية إلى حوالى ٣٦ كيلو جراما. ويضاف إلى هذا أن معظم المجتمعات النامية فى آسيا تعتمد على الاستيراد لسد احتياجاتها من ورق الصحف، وبعضها ينتج القليل من احتياجاته كالهند وباكستان.

ويعتبر الورق ومعدات الطباعة مشكلة ذات أوجه متعددة فى هذه المجتمعات الآسيوية لاعتماد الصحف والدوريات على استيراد احتياجاتها من هذه المواد الأساسية من الخارج، إلى جانب ضعف الإمكانيات المادية، التى لا تستطيع بها مواجهة ضغوط الاستيراد ومتاعبه ومصاعب النقل ومشاكله، وما إلى ذلك.

وتعانى الصحافة الآسيوية، بالإضافة إلى ذلك، من مشكلات ازدواج اللغة المستعملة وتعددها والتخلف العلمى والتعليمى وانتشار الأمية وانخفاض الدخل إلى جانب ظروف اقتصادية واجتماعية أخرى، وكلها عوامل معوقة لتطور الصحافة الآسيوية ووسائلها.

ولقد انعكست هذه المشكلات وآثارها على الإمكانيات المادية والفنية للصحافة الآسيوية، وخاصة كلما خرجت وسائلها من نطاق العاصمة، واتجهت إلى المدن الأقل. فإلى جانب ضعف الموارد المالية، تعانى الصحافة فى هذه المجتمعات من ضعف جهازها الفنى والإدارى المدرب من محررين وفنيين وإداريين. وهذا كله يلقى بظلاله على مضمون التحرير فى الصحف والدوريات التى تصدر فى هذه المجتمعات من حيث الكم والنوع والفعالية، وهى ظواهر ذات صفة عامة بين أوضاع الصحافة فى المجتمعات النامية التى شملها مجال الدراسة فى قارة آسيا. ولنا أن نتصور على ضوء هذه الحقائق حجم الدور ونوعيته الذى يمكن أن تلعبه صحافة تعيش مثل هذه الظروف المقيدة لحركتها والمعوقة لرسالتها.

## ثانيا: فى قارة أفريقيا:

وتناولت هذه الدراسة التى قامت بها منظمة اليونسكو الصحافة الأفريقية بالتحليل، وانتهت إلى وصفها بأنها أضعف جهاز صحفى فى العالم من حيث الكم والكيف معا، حيث يبلغ متوسط نصيب كل ١٠٠ شخص من الصحف اليومية فى أفريقيا حوالى ١,٢ نسخة. ويرجع هذا الانخفاض البالغ فى مستوى الجهاز الصحفى فى أفريقيا إلى نفس الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها المجتمعات النامية عامة، وان كانت معاناة المجتمعات الأفريقية من هذه الظروف، أو من معظمها، أشد من معاناة المجتمعات النامية الأخرى. ومن ثم كان التأثير أشد وقعا.

ويبلغ عدد سكان أفريقيا وقت الدراسة حوالى ٢٣٦ مليون نسمة، يمثلون ٨,١٪ من مجموع سكان العالم. ومع أن أفريقيا تستحوذ بصفة عامة على إمكانيات مادية كامنة وغير مستعملة أو إنها مستغلة لصالح القوى الاقتصادية الأجنبية، إلا أن مستوى التعليم ينخفض بشكل ليس له مثيل فى قارات العالم الأخرى، كما ينخفض مستوى الدخل الفردى بصورة واضحة، حيث يقل متوسط الدخل الفردى عن ٢٠٠ دولار فى السنة بين ٩٥٪ من السكان. ويضاف إلى ذلك أن مشكلة تعدد اللغات وتعدد القبائل عميقة الغور فى المجتمعات الأفريقية، ويرجع إليها الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية والصحفية.

وتتصف الصحافة الأفريقية بتنوع واسع فى ملكيتها وجمهورها ومراحل تطورها، ففى شمال أفريقيا تبرز السمة الوطنية فى ملكيتها، كما يبرز التجانس – إلى حد كبير – بين جمهورها الناطق باللغة العربية. بينما تبرز السمة الأوربية فى ملكية الصحف الأفريقية فى جنوب القارة وشرقها، وإلى حد ما فى غرب القارة. وتصدر الصحف والدوريات فى هذه المجتمعات الأفريقية إلى المواطنين الأوروبيين إلى جانب المواطنين الأفريقيين المتعلمين، وإن كانت الصحف والدوريات ذات الملكية الأفريقية و الموجهة إلى الأوروبيين والأفريقيين فى غرب أفريقيا قد بدأت تتقدم الصحف والدوريات التى يملكها الأوروبيين.

وتتصف الصحافة الأفريقية أيضا بقلة عددها وضعف توزيعها، حيث يبلغ عدد الصحف اليومية ٢٢١ صحيفة، ويبلغ مجموع توزيعها ٢,٩٠٠,٠٠٠ نسخة. ويبلغ متوسط نصيب كل ١٠٠ شخص من توزيع هذه الصحف حوالي ما بين ست وسبع نسخ في أربع مجتمعات فقط، بينما يتراوح ما بين ٢ و ٥ نسخة في ست مجتمعات، ويهبط إلى ما يتراوح ما بين ٠,٠١ إلى ٠,٩ نسخة في ٣٦ مجتمعا. ويلاحظ أن هناك ١٢ مجتمعا لا تملك صحفا يومية على الإطلاق. ويوجد إلى جانب ذلك حوالي ٢٢١٧ دورية أسبوعية وغير أسبوعية، ومعظمها يتركز في تسعة مجتمعات فقط.

ولا يزيد استهلاك القارة كلها من ورق الصحف على ١٣٧ ألف طن سنويا. ويصل متوسط الاستهلاك الفردي منه حوالي ٠,٦ كيلو جراما. ويعتبر هذا أقل متوسط استهلاك فردي من ورق الصحف في العالم. وتعتمد المجتمعات الأفريقية كلها على الاستيراد لسد احتياجاتها من ورق الصحف.

وتشكو الصحف والدوريات الأفريقية، وخاصة في المناطق الاستوائية من قلة الموارد المالية. ويرجع السبب في ذلك إلى قلة التوزيع وضعف الإعلانات. وفيما يتعلق بالتوزيع تعاني الصحف والدوريات الأفريقية من متاعب جمة بسبب ندرة المواصلات الصالحة والطرق الممهدة، مع عجز الصحف والدوريات الصغيرة عن امتلاك وسيلة توزيع خاصة إلى جانب قلة مراكز العمران وتبعثرها على مسافات شاسعة. وقد تكون المواصلات الجوية هي الأنسب في هذه الحالة، إلا أنها إلى جانب قلتها، فإنها تكلف الصحف والدوريات نفقات باهظة لا قبل لها بتحملها. ومن ثم، تتركز هذه الصحف والدوريات، من حيث وجودها وتوزيعها، في المراكز الحضرية الكبيرة بصفة أساسية. وهي ظاهرة عامة في الغالبية العظمى من الصحف والدوريات الأفريقية.

كما يساهم ضعف الإعلانات في شكوى هذه الصحف والدوريات من قلة الإمكانات المادية. ويرجع هذا إلى عدم وجود الاقتصاد القومي المدعم بالصناعات

المتطورة والتى يمكن أن تكون اساسا لنمو الإعلانات وانتعاش الصحف • الدوريات فى هذه القارة.

وبذلك تكون العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى القارة أسبابا قوية أدت إلى ضعف الصحافة الإفريقية ماديا وفنيا. كما أدت إلى الحد من قدرتها على الانتشار والوصول إلى جمهور أوسع، مما أدى بالتالى إلى تنوع الجمهور الذى توجه إليه. وكلها عوامل أثرت أيضا على نوعية الرسالة التى يمكن أن تؤديها ومدى فعاليتها، وخاصة فى مواجهة سكان المناطق الريفية فى هذه القارة.

## ثالثا: فى قارة أمريكا اللاتينية:

تناولت دراسة منظمة اليونسكو المشار إليها كل المجتمعات فى أمريكا الجنوبية والوسطى، وتضم هذه المناطق ٣٤ دولة وإقليما، ويبلغ عدد سكانها حوالى ٢٠٠ مليون نسمة وقت الدراسة، يمثلون ٦,٩٪ من مجموع سكان العالم.

وعلى الرغم من أن الصحافة فى أمريكا اللاتينية تعتبر أكثر تطورا من الصحافة الأفريقية والآسيوية، إلا إنها تعانى أيضا من ظروف عامة مماثلة لتلك الظروف التى تعانى منها الصحافة فى القارتين الآخرتين. فهناك على سبيل المثال مشكلات تتصل بانخفاض مستوى الدخل الفردى والأمية واللغة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها بدرجة أخف نسبيا وأقل تأثيرا إلى حد ما على تطور الصحافة بها وهذا ما أحدث هذا التحسن النسبى في وضع الصحافة فى قارة أمريكا اللاتينية.

وبتحديد أكثر، نستطيع القول أن ٧٦٪ من سكان أمريكا اللاتينية يقل متوسط دخل الفرد بينهم عن الحد الأدنى الذى وضعته منظمة الأمم المتحدة وهو ٣٠٠ دولار فى السنة، بينما يزيد دخل ٢٤٪ من السكان عن هذا الحد الأدنى. وبالنسبة للأمية، فإن نسبتها تصل إلى ٤٣٪. وعلى الرغم من أنها نسبة مرتفعة أيضا، إلا أنها أقل مما هى عليه فى آسيا وأفريقيا، أما مشكلة اللغة ، وتأثيرها حاد وعميق فى آسيا ، وأكثر حدة وعمقا فى أفريقيا، فإنها اقل حدة وعمقا فى أمريكا اللاتينية. فغالبية السكان يتكلمون الأسبانية وتليها البرتغالية، إلى جانب عدد من اللغات

الوطنيـة الأصـليـة التـى لا يزال يتكلم بهـا عـدد مـن السكان وخاصـة فـى المنـاطق الداخلية. ومع ذلك، فهى تشكل أيضا عقبـة أمـام انتشـار الوسـائل الصحفية واتسـاع تداولها.

ولعل أهم سمة تتصف بهـا الصحافـة فـى أمريكـا اللاتينية، وتشـارك فيهـا صحافة آسيا وأفريقيا، هى سمة الحضر، أى تركزها فى المدن وخاصة الكبيرة منهـا بصفة أساسية. ويرجع هذا فى معظمه إلى الظـروف الاقتصادية والاجتماعيـة التـى أشرنا إلى بعضها.

ويصـدر فـى هـذه المنطقـة حوالـى ١١٥٤ صحيفـة يوميـة، ويبلـغ مجمـوع توزيعها حوالى ١٤,٧ مليون نسخة. ويلاحظ أن هنـاك عـددا من الصحـف اليوميـة الكبيرة نسبيا فى العاصمة وفى بعض المدن الكبرى. ويبلغ متوسط نصيب كل ١٠٠ شخص مـن سكان هـذه المنطقـة حوالـى ٧,٤ نسـخة مـن مجمـوع توزيـع الصحـف اليومية. غير أن تفاوت التوزيع فى مجتمعات أمريكا اللاتينية يجعل هذه النسبة غـير ممثلة تمثيلا حقيقيا لواقع الصحف اليومية فيها. فمثـلا يصـل هـذا المتوسـط فـى ١٢ مجتمعـا منهـا إلـى خمـس نسـخ، ويـتراوح فـى ١١ مجتمعـا مـا بيـن ٥ و ١٠ نسـخ، ويرتفـع فـى خمسـة مجتمعـات ليتراوح مـا بيـن ١٥ و ٢٠ نسـخة، بينمـا يهبـط فـى مجتمعات أخرى ليصل إلى ٢,٢ نسخة كما فى جواتيمالا، بل إلـى ٠,٣ نسـخة فقـط كما فى هايتى.

كما يصدر فى هذه المنطقة حوالى ٩٤٩٢ دورية أسبوعية وغـير أسـبوعية. ومع ذلك، فإن ٨٥٪ من هذه الدوريات الأسبوعية وغير الأسبوعية يصدر فى سـبعة مجتمعات فقط من مجتمعات أمريكـا اللاتينيـة هـى الأرجنتيـن و البرازيل وشـيلى و كولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا. وتتركز هذه الدوريات أيضـا بدرجـة كبيرة فـى المدن الكبرى، إلى جانب وجود عدد منها فى المدن الصغيرة. ويرتفع توزيـع القليـل من هذه الدوريات بدرجة معقولة، ولكن معظمها ذات توزيع صغير يصل إلى بضعة آلاف من النسخ وقد يقل. ولا يزال التخصص ضعيفاً جداً فى هذه الدوريـات، حيث يتخصص عدد منها فى النواحى الفنية والزراعية والصناعية والإعلامية.

وتعانى الصحف والدوريات فى هذه القارة أيضا من مشكلات استيراد ورق الصحف ومعدات الطباعة. ومع ذلك، فإن إنتاج ورق الصحف فى هذه القارة يتزايد بتزايد الطلب عليه، وإن كان لا يزال دون القدر الكافى لوقف الاعتماد على الاستيراد. وهذا يعرضها لكثير من المتاعب المالية.

والصحافة فى أمريكا اللاتينية فى حاجة أيضا إلى المزيد من القوى البشرية والفنية المدربة كالمحررين والفنيين. وهى ظاهرة لا يزال علاجها بعيدا. وإذا كانت هذه الظاهرة عامة فى الصحف والدوريات العامة، فإنها أكثر حاجة وإلحاحا فى الصحف والدوريات المتخصصة. وتعكس هذه الظاهرة، إلى جانب الظواهر الأخرى، آثارها على التحرير ورسالته فى صحافة هذه القارة.

وبذلك تتشابه الصفات العامة التى خلقتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات النامية لصحافتها سواء داخل كل مجتمع منها أو على مستوى كل قارة منها، أو على مستوى القارات الثلاث التى تتركز فيها أساساً هذه المجتمعات، مادام هناك تشابه بين هذه الظروف المسببة لها. ولا شك أن هذه النتائج جميعها تنطبق على كل وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات كما انطبقت على الصحافة كوسيلة من هذه الوسائل، وإن كانت أكثرها حساسية بظروف مجتمعاتها.

## الصفات المشتركة للاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية:

نخلص هنا بعد تحليل انعكاس الظروف التقليدية العامة والنتائج غير المتوازنة للتنمية على وسائل الاتصال الجماهيرى إلى أن هناك عددا من الصفات المشتركة التى تطبع واقع الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات النامية باتساع القارات الثلاث التى تتركز فيها. وينبغى أن نضع فى الاعتبار، قبل استعراض هذه الصفات المشتركة، أنه إذا كانت هذه الصفات المشتركة موجودة بالفعل فى كل المجتمعات النامية، إلا أن درجة وجودها تتفاوت من مجتمع إلى آخر، ومن قارة إلى أخرى. ذلك لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المسببة لها تتفاوت درجة تواجدها. وهذا يعنى أيضا، أن التعميم لا ينفى وجود بعض الإستثناءات. ويمكن أن نوجز هذه الصفات المشتركة المحددة لمعالم الواقع الذى يعيشه النظام الاتصالى

الجماهيرى فى هذه المجتمعات النامية فى كل قاراتها ، فى نقطتين أساسيتين: أولاهما ، فيما يتصل بالاتصال الجماهيرى بصفة عامة. وثانيتهما، ما يتصل بالصحف والدوريات بصفة خاصة على أساس أنها أكثر حساسية بظروف المجتمعات النامية التى تنتمى إليها، وذلك كما يلى[1]:

**(أ) فيما يتعلق بوسائل الاتصال الجماهيرى بصفة عامة، نجد الصفات التالية:**

***(١) عدم وضوح الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها وسائل الاتصال الجماهيرى:***

فلقد تبين أن المجتمعات النامية استثمرت كثيراً من إمكانياتها المادية لإنشاء محطات إذاعية وتليفزيونية ودعم المؤسسات الصحفية بها. لكنها فى معظمها لم تحدد أهدافاً واضحة لهذه الوسائل الجماهيرية ولم تربط أنشطتها ووظائفها بخطط التنمية بها ربطا متكاملا. وباتت هذه الوسائل وأهدافها مستوردة كما استوردت أجهزتها الفنية. ومن ثم، فإن كل المحاولات التى بذلتها هذه المجتمعات للاستفادة من هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية فى خدمة أهدافها التنموية، إلى جانب إنها جاءت متأخرة. فإنها لم تحقق النتائج المرجوة، لأنها لم يخطط لها بطريقة علمية سليمة.

وتقول جيهان رشتى فى بحث أشرنا إليه، أنه يبدو أن اهتمام الدول النامية كان مركزا أساساً على استيراد إمكانيات الإرسال الإذاعى والتلفزيونى، لأن وجوده يمثل رمزا للمكانة الدولية لهذه الدول. أما ما سوف يتم نقله عبر هذا الإرسال فكان يأتى فى المرتبة الثانية من ناحية الأهمية. ولذلك عكس مضمون هذا الإرسال الإذاعى والتليفزيونى تحيزا لصالح المدن ولصالح الأقلية المثقفة، واعتمد بشكل كبير على النقل من الوسائل الأجنبية أو الاستيراد من المصادر الغربية.

---

[1] انظر من الدراسات التى أسهمت فى تحليل هذه الصفات المشتركة ما يلى:

- بابكر تورى: " السنغال: ثمن الصحافة الحرة ". مجلة رسالة اليونسكو، سبتمبر ١٩٩٠ ص:١٨.
- كنسبشن مدارنج وآخرون: " بين الحرية والفوضى ". مجلة رسالة اليونسكو، سبتمبر ١٩٩٠ ص:٢١.
- جيهان رشتى: " دور تكنولوجيا الإتصال الجديدة فى التنمية ". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨ بتاريخ أول يناير ١٩٨٥. ص ٥٧.

**(٢) نقص التنسيق أو انعدامه بين وسائل الاتصال الجماهيرى وبرامج التنمية:**

وتعنى هذه الصفة حقيقتين: أولاهما، أنه لا تنسيق بين وسائل الاتصال الجماهيرى وجهود التنمية وخططها وبرامجها من ناحية. وثانيتهما، أنه لا تنسيق بين وسائل الاتصال الجماهيرى ذاتها، فيما يتعلق بالأهداف والأنشطة والوظائف لتحقيق أهداف مشتركة.

وبالتالى، جاءت خدمتها لأهداف التنمية عفوية أو متأخرة أو غير مخططة. وجاء مضمونها فى كثير من الأحيان متنافرا ومتعارضا، وقد يسير فى اتجاه مضاد ومضر لأهداف التنمية. والقدوة التى تقدمها هذه الوسائل مثلا واضحا، كما أن السلوكيات التى تعرضها هذه الوسائل مثلا آخر واضحاً.

**(٣) عدم توفر وسائل الاتصال الجماهيرى بالكم المناسب:**

ففى معظم المجتمعات لا توجد وسائل اتصال جماهيرى بكم مناسب لاحتياجات الأفراد والجماعات داخلها. ومعنى هذا أن نصيب الفرد منخفض، والموجود منها لا يتوزع بطريقة متوازنة مع الكثافة السكانية لمناطقها، حيث تستأثر المناطق الحضرية، وهى الأقل كثافة، بأغلب هذه الوسائل وبأغلب مضمونها. ثم أن هذه المناطق الحضرية تمثل سوقاً رائجاً للإعلان التجارى لأنها تملك نسبيا القوة الشرائية.

وبالتالى، نجد أن ما يوجد من هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية يركز على اهتمامات فئة قليلة فى قمة المجتمع، إلى جانب اهتمامات سكان المدن، وخاصة المدن الكبيرة منها، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح فى التليفزيون والصحافة، وينتج عنها اتخاذ الاتصال لطريق رأسى هابط، وإهدار القدرات الوظيفية لهذه الوسائل. ثم إنه ليس هناك اهتمام كاف بتوفير قنوات اتصال أفقية وتقليدية للتقليل من النتائج السيئة لهذه الظاهرة وآثارها السلبية.

**(٤) حاجة وسائل الاتصال الجماهيرى إلى رجع الصدى:**

فالملاحظ أن تدفق المعلومات فى هذه المجتمعات يأخذ اتجاها رأسيا من القمة إلى القاعدة، أى من الحكومة إلى الجماهير، أى من الأقوياء اتصاليا إلى الضعفاء اتصاليا. وتتحدث القمة من خلال هذا الاتصال الرأسى إلى القاعدة، ولا تكاد تسمع إلى القاعدة، وتتخذ القرارات فى القمة وتبلغ إلى القاعدة. وهذا الوضع يعتبر غير متوازن وغير عادل. فكما تتحدث القمة لابد لها أن تسمع، وكما تسمع القاعدة لابد لها أن تتكلم، لكن قنوات الاتصال التى تسمح للجماهير أن تتكلم تكاد أن تكون معدومة، على عكس تلك القنوات التى تسمح لها أن تسمع.

وبذلك، تصبح وسائل الاتصال الجماهيرى رأسية فى هذه المجتمعات، بمعنى أنها تصبح وسائل لتوزيع المعلومات، وليس لتبادلها، لأن الاتصال من الناحية العلمية، يعنى الحوار والتفاعل والمشاركة، وهذه الصفات جميعها ليست متوفرة تماماً لهذه الوسائل فى هذه المجتمعات.

**(ب) فيما يتعلق بالصحف والدوريات بصفة خاصة نجد الصفات التالية:**

***(١) تتركز الصحف والدوريات فى المراكز الحضرية:***

وخاصة فى العواصم: ومن ثم، فإن امتدادها إلى المناطق الريفية محدود للغاية. وأدت هذه الصفة إلى عدم تنوع جماهيرها تنوعا شاملا. وقد حمل هذا تأثيره على نوعية مضمون هذه الصحف والدوريات وعلى توزيعها، وبالتالى، على الإمكانيات المادية لها عن طريق التوزيع. فإذا أضفنا إلى ذلك قلة حجم الإعلانات بسبب ضعف الاقتصاد القومى، أصبحت هذه الصحف والدوريات فى حالة ضعف شديد من حيث الإمكانيات المادية.

**(٢) وقوع الصحف والدوريات تحت ضغط الحكومات:**

فقد كان طبيعيا، والصحافة تعانى من ضعف الإمكانيات المادية، أن تقع تحت ضغط الحكومات، مما يسمح غالبا بنوع من التوجيه المباشر وغير المباشر

لمضمونها. ولاشك أن لهذا الضغط الحكومى تأثيره على حرية الصحافة، وبالتالى، على قدرتها على توجيه الأمور فى مجتمعاتها، وتأدية رسالتها أداء سليما ومتكاملا.

## (٣) عدم النمو المتوازن للصحافة في هذه المجتمعات:

وهى صفة تعتبر انعكاسا لعدم النمو المتوازن للبناء الاقتصادى و الاجتماعى لكل مجتمع منها. فالصحف والدوريات غير قادرة على أن تغطى المجتمع كله تغطية كافية ومناسبة، لا من حيث الامتداد والاتساع والانتشار، ولا من حيث المضمون والتحرير، ولا من حيث تغطية الاهتمامات المتنوعة لكل الجماهير، ولا من حيث التوازن بين اهتمامات الحكومة واهتمامات الجماهير. وحتى لو أرادت الصحف والدوريات ذلك، فإنها لا تستطيع بسبب ضعف الإمكانيات المادية والفنية، إلى جانب عدم وجود جهاز بشرى مدرب.

## (٤) القصور الذاتى للصحافة عن التكامل كمشروعات متخصصة لها كيانها المادى والفني ذات الصفة الوطنية:

بمعنى أن كل الصحف والدوريات فى هذه المجتمعات لا تزال مشروعات ناقصة فى صفتها الوطنية، حيث تعتمد على الخارج لإمدادها بالورق ومعدات الطباعة، بل والمواد الإخبارية وغير الإخبارية. وهذا عامل له تأثيره على الكيان الوطنى للصحافة وعلى رسالتها الاجتماعية كذلك.

## (٥) القصور الذاتى للصحافة عن تلبية الاحتياجات الفعلية لهذه المجتمعات النامية:

وقد يرجع هذا الوضع، إلى جانب الأسباب السابقة، إلى ضعف المفاهيم العامة للصحافة، مثل ضعف الولاء الصحفى والمهنى، وضعف مفهوم الحرية الصحفية وإهمال مضمونها: على الرغم من النص عليها فى معظم الدساتير، والتجاوز فى حالات كثيرة عن الأخلاقيات المهنية الصحفية، بالإضافة إلى ضعف مفهوم العمل الصحفى عند عدد من الناشرين، وخاصة فى أفريقيا. وكلها عوامل تتصل بضعف جهازها البشرى الفنى المدرب والواعى بمتطلبات المهنة الصحفية.

## (٦) ضعف المضمون الإعلامي للصحافة:

فقد لاحظ ميريل J . Merrill عدم وضوح السياسة التحريرية للصحف والدوريات مع قلة الإحساس بالمسئولية في حالات كثيرة، وخاصة في أفريقيا، إلى جانب اختفاء الموضوعية في التحرير[1].

ومن أهم جوانب نقص المضمون الإعلامي للصحافة، ما يتصل منها بالتغطية المحلية، حيث تنقص بشكل واضح وحاد. فقد أشار المحررون الآسيويون في أحد مؤتمراتهم الذي عقد طوكيو خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٦ إلى هذه الحقيقة، حيث اعترف المجتمعون بأنه على الرغم من أن الأخبار السياسية والدبلوماسية متوفرة نسبيا بالصحف، إلا أن الأخبار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية قليلة ولا تفي بالغرض. كما اعترفوا بأن الموارد التي تعطي خلفية واضحة لشرح الأخبار وتحليلها غير كافية كذلك[2]. وفي مقال لألوبا Alopa وهو أحد الصحفيين الأفريقيين، اعترف بأن الصحف الأفريقية تلاقي صعوبات لا طاقة لها بها في جمع الأخبار المحلية، وان مضمون هذه الصحف ليس إلا مجموعة من أنصاف الحقائق والمناقشات الضعيفة تحت عناوين كبيرة[3].

## (٧) ضعف الاتجاه الريفي لمضمون الصحف والدوريات في هذه المجتمعات إلى حد كبير جداً:

وهذه الصفة تعتبر نتيجة طبيعية ومنطقية لكل العوامل والصفات السابقة هذا بجانب قلة ما يصل من الصحف والدوريات إلى المناطق الريفية، بل وندرته إن

---

[1] Merrill. J "The Forgen Press " Lowisiana Lowisiana U P 2ed edition. 19..
PP 177-178

[2] Yamamoto . F " The Asian Editers Conference " Gazette vol 2, No. 2 , 1956
P 119

[3] Kitchen. K The press In Africa Washington R Sloow Associates 1956 P..

لم يكن انعدامه فى حالات كثيرة، فإن مضمونها يعطى اهتماما بسيطا وغير لائق لاهتمامات السكان فى هذه المناطق[1] .

وعلى ذلك، تنتهى هنا فيما يتعلق بالصفات العامة التى تصور واقع الاتصال الجماهيرى ووسائله بصفة عامة، وواقع الصحافة كإحدى هذه الوسائل الأكثر حساسية بصفة خاصة، إلى حقيقتين هامتين: أولاهما، أن كل ما يصف واقع الاتصال الجماهيرى له انعكاساته التطبيقية على واقع الصحافة إلى جانب ما اتصفت به كوسيلة أكثر حساسية. فما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء، إلى جانب ما يتميز به الجزء لخصائصه الذاتية.

وثانيتهما، أنه على الرغم من تفاوت درجة توفر هذه الصفات جميعها والتى تصف واقع الاتصال الجماهيرى بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة، إلا أن وجود كل صفة منها ليس منفصلا عن وجود الصفات الأخرى. وهذا يرجع إلى تشابك الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتعقدها فى هذه المجتمعات. ومن ثم ، فإن هذه الصفات تتكامل وتتفاعل معا، لتخلق وضعا واقعيا واحداً ذا جوانب مترابطة. وأنها تشكل النظام الاتصالى كله فى هذه المجتمعات، بكل عناصره المتداخلة.

ولذلك، فإن وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات، وهى تواجه جماهيرها عامة، وجمهورها الريف خاصة، سوف تظل طبولا مكتومة الأصوات، كما وصف هاشتن الصحافة الأفريقية بذاك، طالما بقيت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة قيودا عليها وعلى واقعها ورسالتها.

**انعكاس واقع الاتصال الجماهيرى على دوره فى المناطق الريفية:**

يعتبر واقع الاتصال الجماهيرى ودوره فى المناطق الريفية استكمالا للصورة التى حللناها لواقعه ودوره على مستوى المجتمعات النامية كلها، بل أن هذه الدراسة لواقعه ودوره فى المناطق الريفية توفر لواقعه ودوره على مستوى المجتمع

---

[1] Rogres, E. Modernhzation Among peasants : The Impact of Communication . New York : Holt , 1969 PP 98-99

كله مغزاه العميق ، نظرا لما تتمتع به هذه المناطق الريفية من أهمية بالغة على الخريطة الجغرافية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع نام.

ولقد تبين أن للظروف الاقتصادية والاجتماعية آثارها البالغة على الاتصال الجماهيرى ووسائله بصفة عامة فى المجتمعات النامية. وأدت هذه الآثار إلى طبع هذه الوسائل بعدد من السمات، ميزت طبيعتها، وحدت من حركتها، وخففت من فاعليتها وقدرتها على أداء دور إيجابى يتناسب مع متطلبات جماهيرها فى هذه المجتمعات بصفة عامة.

ولعل أهم الإنطباعات التى خلفتها هذه السمات العامة، هى أن وسائل الاتصال الجماهيرى غير قادرة على الامتداد إلى المناطق الريفية بكيفية مناسبة وفعالة. كما أن هذه الوسائل غير قادرة على تقديم مواد تفى بالاحتياجات الأساسية لتطوير سكان هذه المناطق، وذلك لارتباطها بنوعيات أخرى من الجماهير، هم سكان المدن التي يتركز فيها وجودها وانتشارها بصفة أساسية.

وقد تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية وما خلفته من آثار، أسبابا مقنعة للدفاع عن هذا الوضع غير الطبيعى لوسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية. غير أن هذه الظروف العامة والآثار المترتبة عليها لم تكن لتبلغ هذا المدى فى الحد من قدرة هذه الوسائل على الحركة والفعالية فى المناطق الريفية، لولا تعاون الظروف الخاصة بهذه المناطق معها. وهى ظروف زادت وضع هذه الوسائل دقة وحدة فى مواجهة نوع من الجماهير تدعو ظروفه إلى الاستفادة منها، وتمنعه هذه الظروف ذاتها فى نفس الوقت من مجرد الشعور بأهميتها.

وهذه حقيقة هامة، وخاصة إذا تتبعنا تاريخ وسائل الاتصال الجماهيرى، وعرفنا أن هذه الوسائل فى نشأتها وتطورها ارتبطت ارتباطا وثيقا بحاجة الناس إليها، وشعورهم بهذه الحاجة لإشباع ما فى نفوسهم وعقولهم من رغبة معنوية لا يمكن تجاهلها وإنكارها. ولئن كانت هذه الوسائل قد تطورت تبعا لتطورات المجتمعات المتقدمة، فإن ما ترمز إليه الأشكال القديمة منها ووظائفها، هو نفس الشيء الذى ترمز إليه الأشكال الحديثة ووظائفها، بل أن الحديث عن هذه الأشكال

والوظـائف ليس إلا امتداداً للقديم وتطويراً لـه ليواجه متطلبات جـدت وحاجـات استحدثت. ومن ثم، فإن السبب الذى يدعو إلى وجود هذه الوسائل وفعاليتها لم يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وهو شعور الناس بحاجاتهم إليها فى كل زمان ومكان.

وإذا كانت هذه هى عبرة التاريخ، فإن الظروف الخاصة بالبيئة الريفية، والتى يرجع إليها مثل هذا الوضع الدقيق والحاد لوسائل الاتصال الجماهيرى فى مواجهة جمهورها فى هذه البيئة، تكون ذات مغزى هام وخاص بالنسبة لطبيعة الدور الذى يمكن أن تؤديه وسائل الاتصال الجماهيرى فى البيئة الريفية داخل المجتمعات النامية.

فقد تبين من تحليل الظروف التقليدية للبيئة الريفية فى هذه المجتمعات، أن هذه الظروف ليست إلا مجموعة من الظروف العامة التى تعانى منها هذه المجتمعات على سعتها، ولكنها تترك آثارا أعمق على المناطق الريفية بسبب النسبة الغالبة التى تمثلها فى هذه المجتمعات من حيث المساحة والسكان، إلى جانب عدد من الظروف الخاصة بالبيئة الريفية ذاتها، والتى تزيد آثار الظروف العامة وتعمقها، كالاقتصاد الزراعي المتخلف، وما يتبعه من ضعف اقتصاد السوق وضعف القوة الشرائية، إلى جانب العزلة الاجتماعية والنفسية والمعنوية التى خلقتها هذه الظروف مجتمعة على شخصية الفرد وعقليته ودرجة انفتاحه على الحياة فى مجتمعه وعالمه، وإن كانت هذه العزلة وآثارها قد خفت حدتها خلال السنوات الأخيرة بتأثير ظروف وتغيرات اجتماعية حدثت للأفراد والجماعات فى هذه المناطق الريفية.

ولقد تركت هذه الظروف جميعها وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية أمام وضع ضعيف وواقع سيئ لا تستطيع داخله أن تمارس دورا إيجابيا أو تأثيرا فعالا فى مواجهة جمهورها داخل البيئة الريفية. وقد تبين أن هذا الوضع الضعيف والواقع السيئ تحدده ثلاث نتائج هامة لهذه الظروف جميعها، وهى: ضعف انتشار هذه الوسائل وضآلة تداولها بين السكان، وقلة الوقت الذى يتعرضون

فيه لهذه الوسائل من اجل الاستفادة منها، إلى جانب اعتمادها عليها فيما يتعلق بأمورهم وشئونهم الخاصة.

وقد أثبتت الدراسات العلمية التى أجريت على البيئة الريفية في المجتمعات النامية هذه النتائج الثلاث. ويمكن أن نستعرض عددا منها لنقدم أدلة واقعية على هذه النتائج التى انتهينا إليها، على أن تكون العينة التى نختارها من هذه الدراسات ممثلة لفترة زمنية ممتدة طوال نصف القرن الماضى كله، وهى "الفترة التى بدأت واستمرت فيها جهود التنمية فى هذه المجتمعات.

## (أ) ضعف انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى:

نبدأ تحليل العينة التى اخترناها من هذه الدراسات، بدراسة قام بها جارفر R Garver . على قرية هاديت راى Hadit - Ri بإقليم شيجو فى كوريا الجنوبية. وهى دراسة توضح المدى الذى قد يصل إليه ضعف انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى فى البيئة الريفية بالمجتمعات النامية[1].

فقد تبين من هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى إقليم شيجو أكثر سوءا منها فى باقى أقاليم كوريا الجنوبية، ولكن تأثيراتها عامة ومشتركة فى جميع المناطق الريفية بها. وتشمل هذه الظروف مثلا نسبة عالية من الأمية إلى جانب انخفاض الدخل الفردى ومعدلا مرتفعا من المرض بالإضافة إلى ضعف وسائل النقل والمواصلات، وبالتالى صعوبة الانتقال من القرى فى هذا الإقليم وإليها.

وفيما يتعلق بإمكانيات كوريا الجنوبية من وسائل الاتصال الجماهيرى، تذكر هذه الدراسة هنا أنه يوجد، إلى جانب محطة الإذاعة الرئيسية، ست عشرة محطة إقليمية وأربع محطات تجارية ودينية. ويستقبل إرسال هذه المحطات حوالى ٧٠٧,٠٣٤ جهاز استقبال. وتقدر حصة كل مائة شخص فى كوريا الجنوبية من أجهزة الاستقبال بحوالى ٢,٨ جهازا، بينما تهبط هذه الحصة فى إقليم شيجو إلى ١,١ جهازا، وترتفع فى العاصمة إلى ٨,٤ جهازا. وفى كوريا الجنوبية أيضا محطة

---

1 Garver R communication Prablems of underevelopment Chegu Du Korea 1962. Public Opinion Quarterly , vol 26 No 4, 1962. P 613

إرسال تليفزيوني، يستقبل إرسالها حوالي سبعة آلاف جهاز استقبال. ويلاحظ هنا أن محطات الإذاعة الإقليمية تعتمد على المحطة الرئيسية التي تمتلكها الحكومة في نقل برامجها إلى المستمعين في الأقاليم، مما يتعارض أحيانا مع الذوق المحلي لكل إقليم، نظرا لما تتسم به هذه البرامج من مراعاة لذوق المستمع في العاصمة سيول. وترجع أسباب ذلك إلى ضعف الإمكانيات المادية والفنية والبشرية لهذه المحطات الإقليمية.

وتوضح الدراسة هنا نصيب قرية هاديت رى من الإمكانيات الإذاعية المتاحة في كوريا الجنوبية، حيث تذكر أنه على الرغم من أن عدد سكان القرية يصل إلى ٥٣٠ شخصا، إلا أنه لا يوجد سوى ثلاثة أجهزة استقبال للراديو فقط، ويعني ذلك انه إذا كان نصيب كل مائة شخص من سكان إقليم شيجو التابعين له يصل إلى ١,١ جهازا، فإن نصيبهم داخل هذه القرية يصل ٠,٥٦ جهازا.

وبالنسبة للإمكانيات الصحفية في كوريا الجنوبية، نجد أن مجموع توزيع الصحف اليومية فيها يصل إلى حوالي ٩٧١,٤٣٧ نسخة، ويتركز ٧٣٪ من إجمالي هذا التوزيع في عشر مدن كبيرة، تصل نسبة مجموع سكانها إلى ٢٢٪ فقط من مجموع سكان كوريا الجنوبية. بينما يصل مجموع توزيع الصحف في إقليم شيجو حوالي ٥,٦٩٠ نسخة، يوزع ٥٤٪ منها داخل عاصمة الإقليم التي تضم ٢٤٪ من سكانه. ولا يصل من توزيع هذه الصحف إلى قرية هاديت رى إلا نسخة واحدة من صحيفة واحدة، وحتى هذه النسخة الوحيدة لا تصل بانتظام، بل إنها تصل كل يومين أو ثلاثة عن طريق البريد.

وتنتهي هذه الدراسة إلى نتيجة هامة، وهي أن وضع الصحافة والإذاعة في قرية هاديت - رى يمثل الوضع الطبيعي لها في المناطق الريفية بكوريا الجنوبية خلال الفترة الزمنية التي أجريت فيها. وليس هنا ما يدعو الاعتقاد بعكس ذلك، لأن الفرد في هذه المناطق الريفية يعيش في ظروف متشابهة كالأمية والفقر والمرض، وهي كلها ظروف تحتاج مواجهتها إلى وقت طويل.

**(ب) قلة تعرض السكان لوسائل الاتصال الجماهيرى:**

والدراسة الثانية الداخلة فى العينة التى اخترناها، هى دراسة أكسن G. Axin وهى دراسة تجريبية على قرية نسوكا أجبو Nsukka Igbo بنيجيريا. وقد اعتمدت هذه الدراسة التجريبية على الملاحظة الشخصية المباشرة لسكان القرية إلى جانب دراسة لعينة منهم، وتهدف إلى إثبات قلة تعرض السكان لوسائل الإتصال الجماهيرى المتاحة، وبالتالى قلة تعرضهم لمضمونها.[1]

وتبين هذه الدراسة أن الملاحظة لسكان هذه القرية دامت عاما كاملاً، وامتدت من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساء، طوال خمسة أيام من كل أسبوع. وراقب الباحثون سلوك الناس تجاه وسائل الإتصال الجماهيرى إلى جانب وسائل الإتصال التقليدية، ابتداء من المحادثات الشخصية بين الأفراد والجماعات، إلى الإستماع إلى الراديو وقراءة الصحف والمجلات. بل وامتدت ملاحظات الباحثين لتشمل أيضاً الوقت الذى يقضيه سكان القرية فى العمل والأكل والراحة والنوم والسفر. ثم قام الباحثون إلى جانب هذه الملاحظات الشخصية المباشرة لسكان هذه القرية باجراء استقصاء على عينة منهم، بلغ عدد أفرادها ١٢٨ شخصاً. واختيرت هذه العينة لتمثل سكان القرية بكل نوعياتهم وأعمارهم.

ويلاحظ أن قرية نسوكا أجبو تقع على بعد ستة أميال من مدينة نسوكا، وتقترب بعض عزبها من هذه المدينة حتى تعتبر ضاحية لها، وتقع مدينة نسوكا على بعد ٤٣ ميلا من مدينة أنوجو، عاصمة الإقليم الشمالى. ولا توجد محطة إذاعة إقليمية أو محطة تليفزيون إقليمية أو صحيفة يومية إقليمية فى مدينة أنوجو، وإن كانت برامج الإذاعة وإعداد الصحف متاحة لسكان مدينة أنوجو، كما أنها فى متناول كل فرد فى مدينة نسوكا والمنطقة المحيطة بها. كما يلاحظ أن القرية - موضوع الدراسة - ليس بها كهرباء أو ساعة لمعرفة الوقت.

---

[1] Axin, G." Communieation Among The Nesukka Igbo: A Folk- Village Society." Journalism Quarterly, Vol. 46, No. 2, Spring 1969. P. 320.

وانتهت الدراسة هنا إلى عدد من الحقائق الهامة التى تتعلق بالوقت الذى يخصصه سكان القرية للتعرض لوسائل الاتصال المتاحة لهم من تقليدية كالمحادثات الشخصية. وجماهيرية كالراديو والصحف. فقد تبين أنهم يخصصون ٠,٢٤٪ من وقتهم خلال مدة الملاحظة التى امتدت إلى ثلاث عشرة ساعة يوميا للاستماع الى الراديو، بينما يخصصون ٠,١٠٪ لقراءة الصحف أو الاستماع إلى قراءتها، أى أنهم يخصصون للراديو والصحف معا وقتا تصل نسبته إلى ٠,٣٤٪ فقط من المجموع الكلى لوقت الملاحظة والذى بلغ ثلاث عشرة ساعة، بينما يخصصون ٢٠,٥٦٪ من هذا المجموع للمحادثات الشخصية.

وتتفاوت هذه النسبة العامة بين سكان القرية بحسب النوع والعمر. فهى ترتفع قليلا بين الرجال من متوسطى العمر. وبصفة عامة، نجد أن الذين تقل أعمارهم عن الخامسة والثلاثين من الرجال والنساء يقضون وقتاً أطول فى تداول أى وسيلة اتصال جماهيرى عن باقى الأعمار من الجنسين. وهذه الحقيقة تتفق مع الظروف الاقتصادية الخاصة بالقرى فى المجتمعات النامية بصفة عامة، حيث يعتمد العمل الزراعى أساساً على الفئات الشابة.

## (ج) ضعف اعتماد السكان على وسائل الاتصال الجماهيرى:

إلى جانب الدراستين السابقتين، توجد أكثر من دراسة واقعية وتجريبية تثبت ضعف اعتماد السكان فى البيئة الريفية على وسائل الاتصال الجماهيرى فيما يتعلق بشئونهم الخاصة. ويمكن هنا أن نستشهد بثلاث منها، نظرا لأهمية هذه النتيجة فى تحديد مدى التأثير الذى يمكن أن يخلفه وجود هذه الوسائل داخل هذه البيئة الريفية وحدوث تعرض سكانها لها، وبالتالى، فى تحديد مدى المساهمة التى تقوم بها هذه الوسائل فى تطوير البيئة الريفية وسكانها.

ففى دراسة أجراها دازجوبتا S. Dasgupta على سكان أربع قرى هندية، يبلغ عدد سكانها ٢٤٦ أسرة، وتقع بالقرب من إحدى المدن، ولسكانها صلات خارجية تتمثل فى عدد من أقاربهم العاملين فى المدينة، وتتمثل أيضاً فى الصحف وأجهزة استقبال الراديو التى يحصلون عليها. وتعتبر الزراعة المهنة الرئيسية فى

هذه القرى، حيث يعمل بها ثلثا السكان، والباقون يعملون فى مهن أخرى كالنقل والتجارة.[١]

وقد أجريت مقابلات مع كل الأسر المقيمة فى هذه القرى، بهدف تحديد الأهمية النسبية لمصادر المعلومات الزراعية. ووضعت هذه الدراسة عددا من الفروض العلمية المبنية على نتائج الدراسات السابقة للوصول إلى الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه.

وتبين من نتائج هذه الدراسة أن الجيران والأقارب هم المصدر الرئيسى الأول لحصول الأهالى على المعلومات الزراعية، بنسبة ٧٢٪ من مجموع إجابات السكان. ويلى ذلك الأخصائيون الزراعيون فى القرية بنسبة ١٢٪ ثم العملاء التجاريون بنسبة ١٠,٩٪. أما الصحف فقد حصلت على نسبة ٠,٤٪ من مجموع الإجابات.

وانتهت هذه الدراسة إلى أن مصادر الاتصال التقليدية ممثلة فى الاتصالات الشخصية هى الأكثر أهمية للفلاح الهندى. بينما تتضاءل كثيراً جداً أهمية مصادر الاتصال الجماهيرى كالصحف بالنسبة إليه. وعلى ذلك، فإن القرية كنظام اجتماعى تعتبر كياناً مؤثراً على كيفية انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى فيها، بمعنى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبيئة الريفية هى التى أدت إلى هذه النتيجة.

وتؤكد هذه النتيجة دراسة أخرى، قام بها روجرز E. Rogers على ثلاث قرى فى كولومبيا، تقع عند سفوح جبال الأنديز على بعد ٣٥ميلاً من عاصمتها بوجوتا. وتعتبر الزراعة المهنة الرئيسية للسكان، وأهم منتجاتهم البطاطا والقمح والشعير. وعلى الرغم من أن وسائل الاتصال الجماهيرى، كالصحف والمجلات والراديو والتليفزيون، فى متناول سكان القرية، إلا أن تعرضهم لها محدد بسبب ضعف الدخل الفردى وانتشار الأمية، إلى جانب ضآلة الاتجاه الريفى فى مضمون هذه الوسائل، حيث يوجه مضمونها بصورة شاملة وغالبة إلى سكان المدن،

---

[١] Dasgupta, S. "Communication and Innevation In Indian Villages." Social Forces, vol. 43. No. 3, March 1965. P. 330.

ونادرا ما يشتمل على مواد ذات طبيعة زراعية.[1]

وتهدف الدراسة هنا إلى بيان الأهمية النسبية للمصادر الإعلامية للسكان حول انتشار أحد مبيدات الحشائش الضارة، حيث كانت نسبة عالية منهم تصل إلى ٦٥٪ تستعمله بالفعل. وأجريت الدراسة على عينة ممثلة للسكان، يبلغ عدد أفرادها ١٥٨ فرداً، ويتوفر فيهم جميعهم ضعف المستوى التعليمي والاقتصادي، إلى جانب مستوى منخفض من التعرض لوسائل الاتصال الجماهيري.

ووجه الباحث إلى أفراد العينة عدداً من الأسئلة باللغة الأسبانية، تهدف جميعها إلى تحديد مصادر المعلومات في مرحلة من مراحل تطبيق استعمال هذا المبيد، وهي أربع مراحل بالتحديد: أولاها، مرحلة الإدراك Awareness Stage وتعني حصول الفرد على المعلومات الأولية المتعلقة بهذا المبيد. والثانية، مرحلة الاهتمام Interest Stage وتعني حصول الفرد على مزيد من المعلومات بسبب اهتمامه بهذا الموضوع. والثالثة، مرحلة التقويم Evaluation Stage وتعني انتهاء الفرد من تقييم فائدة المبيد واقتناعه بأهميته. والرابعة، مرحلة التجربة والاستعمال Trial Stage وتعني أن الفرد انتقل إلى التطبيق العملي فعلا بتنفيذ ما اقتنع به خلال المراحل الثلاث السابقة.

وحددت الدراسة مصادر المعلومات لكل مرحلة من مراحل تطبيق استعمال المبيد في أربعة مصادر: أولها، وسائل الاتصال الجماهيري. وثانيها، مصادر شخصية من خارج القرية، كالأخصائيين الزراعيين وعمال المخازن وسكان القرى المجاورة. وثالثها، مصادر شخصية داخلية، كالجيران والأصدقاء. ورابعها، مصادر ذاتية، أي الشخص نفسه، بمعنى أن استعماله للمبيد جاء نتيجة تجربته الشخصية.

وقد انتهت هذه الدراسة في تقييمها للأهمية النسبية لمصادر المعلومات بالنسبة لمراحل تطبيق المبيد واستعماله، إلى أن أحدا من أفراد العينة لم يذكر وسائل الاتصال الجماهيري كمصدر لمعلوماته عن المبيد في أي مرحلة من مراحل التطبيق

---

[1] Rogers. E. "Communication Sources F.or 4-D. Weed Spray Amoug Colombian Peasants." Rural Sociology. Vol. 30. No.2. June 1966. P 213.

الأربع، مما يدل على ضآلة الاعتماد على هذه الوسائل فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجديدة، وهى من أهم المسائل المتعلقة بشئونهم الخاصة وتطويرها. وقد أرجعت الدراسة هنا أيضاً هذه النتيجة إلى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبيئة الريفية على سكانها، وعلى مدى تعرضهم لوسائل الاتصال الجماهيرى والاستفادة منها، كسبب رئيسى.

أما الدراسة الثالثة التى نستشهد بها هنا، فإنها إلى جانب تأكيدها على النتيجة التى انتهت إليها الدراستان السابقتان، والخاصة بضعف اعتماد السكان فى البيئة الريفية على وسائل الاتصال الجماهيرى فيما يتعلق بشئونهم الخاصة، فإنها تتميز على هاتين الدراستين بميزتين أساسيتين: أولاهما، أنها أعطت تفصيلاً أكثر لهذه النتيجة وتطبيقاتها فى المجتمع المصرى. وثانيتهما، أنها أوضحت نوعية التأثير الذى أمكن لهذه الوسائل أن تخلفه على حياة هؤلاء السكان، وهى نقطة تعطى للنتائج الثلاث المتعلقة بوضع وسائل الاتصال الجماهيرى وواقعها فى البيئة الريفية عمقه الحقيقى فى أحسن حالاته. وقد قام محمد عوده بهذه الدراسة على قرية فى محافظة الغربية.[١]

ويفصل هذه القرية عن الطريق الزراعى الذى يربط القاهرة بالإسكندرية طريق ضيق وغير ممهد، ويمتد حوالى ستة كيلو مترات. ويعمل السكان بالزراعة كمهنة رئيسية، إلى جانب عدد من المهن والحرف الأخرى. ويبلغ عدد سكان هذه القرية ٤٩٠٠ نسمة وقت الدراسة، وتصل نسبة الأمية بينهم إلى ٧٢,٩٪ بينما حالتهم الاقتصادية معتدلة، إذا قيست بالحالة الاقتصادية للسكان فى قرى أخرى كثيرة. كما أن القرية تخدمها مؤسسات تعليمية وصحية واجتماعية وزراعية، إلى جانب مكتب للبريد وآخر للتليفون والتلغراف، وهذا أيضاً وضع يفضل مثيله فى قرى أخرى كثيرة محرومة من كل هذه الخدمات أو من بعضها على الأقل.

---

[١] محمد عوده: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى: دراسة ميدانية على قرية مصرية. القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧١. صفحة ٢٧٣ وما بعدها.

والعينة التى اختارها الباحث يبلغ مجموع أفرادها ١٥٣ شخصاً، بنسبة ١٥٪ من مجموع السكان تقريباً. وهى عينة تمثل أيضاً وضعاً أفضل داخل القرية، حيث تبلغ نسبة الأمية بين أفرادها حوالى ٤٩٪، وحيث تتمتع نسبة كبيرة من أفرادها بوضع اقتصادى مريح نسبياً، فعلى الرغم من أن نسبة المهن الزراعية فى هذه العينة تصل إلى ٧٣٪، إلا أن أعضاءها اختيروا من المزارعين الذين يمتهنون مهناً أخرى بنسبة ٢٨,١٪ ومعنى ذلك، أن هذا الوضع الأفضل يتيح لهم فرصة أوسع للتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى، والدليل على ذلك، أن الدراسة بعد تحليلها لتعرض أفراد العينة إلى هذه الوسائل، اتضح أن أغلبية أفراد العينة يستمعون إلى الراديو بانتظام أحياناً، وأن قلة منهم هى التى لا تمارس هذا النشاط بنسبة ٥,٨٨٪ فقط من مجموع أفراد العينة، وأن نسبة الذين يقرؤون الصحف والمجلات بانتظام أو أحياناً تصل إلى ٦٦,٦٧٪ من مجموع الذين يعرفون القراءة من أفراد العينة على الرغم من هذه الدراسة لاحظت أن وصول الصحف والمجلات إلى هذه القرية غير منتظم، ويأتى عن طريق عدد محدود جداً من الأشخاص.

ومع ذلك انتهت هذه الدراسة هنا إلى نتيجة هامة مؤيدة لما انتهت إليه الدراستان السابقتان، وهى أن السكان فى البيئة الريفية يقل اعتمادهم على وسائل الاتصال الجماهيرى بصفة عامة وعلى الصحف والمجلات بصفة خاصة فيما يتعلق بشئونهم الخاصة. فقد اتضح أن البرامج الريفية الموجهة إلى سكان الريف عن طريق الراديو لا تلقى منهم اهتماماً يذكر، ويفضلون عليها البرامج الأخرى كالأخبار والبرامج الترفيهية. وينطبق نفس الاتجاه على مضمون الصحف والمجلات. ويستنتج الباحث هنا، أن هذا معناه أن دور وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمع القروى محدود، ويؤدى وظائف محدودة.

وتجمل الدراسة أخيراً، ما توصلت إليه بشأن نوعية تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى بصفة عامة على القرويين فى أن دور هذه الوسائل يتقلص فى الموضوعات ذات الطابع المحلى، أى التى تتعلق بالشئون الخاصة بهم، بينما يتزايد

دور الاتصـ.. ـشخصـي، ويحدث العكس فيما يتعلق بالموضوعـات الاجتماعيـة والسياسية العـمه

وتتفق هـ. الحقـائق التى انتهت إليها هذه الدراسة مع النتائج التى انتهت إليها دراسات أخرى حول طبيعة تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى على السكان فى البيئة الريفية، مثل دراسة أبولغد Abu- Lughod[1]. ودراسة هاريك I. Harik[2] وكلتاهما أجريت على قرى مصرية أيضاً.

## (د) تأكيد الدراسات الحديثة على النتائج السابقة:

**لكى نوفر لهذه النتائج عمقاً زمنيا أطول، إلـى جـانب الوقـوف علـى الوضـع الحالى لوسائل الاتصـال الجماهيرى وواقعه فى البيئة الريفية بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على جهود التنمية فى مصر، فإننا نستشهد هنا بدراستين حديثتين أجريتا على الريف المصرى سنة ١٩٩٣م وسنة ١٩٩٥م، بقصد التعرف على واقـع الـدور الذى تمارسـه وسـائل الاتصـال الجمـاهيرى فـى القـرى المصريـة وفعاليتـه، وقـام بالدراستين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر[٣].**

وقد قامت الدراسة الأولى بتحليل كل المـواد الإعلاميـة الصحفيـة والإذاعيـة والتليفزيونية التى تتناول كل ما يتعلق بالريف والزراعة والتنميـة الريفيـة، أيـاً كـان

---

[1] Abu-Lughod, I, "The Mass Media and Egyptian Village Life." Social Ferces. Vol.42, No, 1, October, 19968. P. 97.

[2] Harik, I. " Opinsoin Leaders and Mass Media In Rural Egypt . "American Political Science Review, Vol.65, No.3, September, 1971. P. 731.

[٣] أنظر هاتين الدراستين بالعنوانين التاليين:

- ليلى عبد المجيد: قضايا القرية المصرية فى وسـائل الاتصـال الجمـاهيرى. القـاهرة: المركـز القومـى للبحوث الاجتماعية والجنائية، سنة ١٩٩٣م.
- عبد الفتاح عبد النبى: فعاليات بناء الاتصال فـى القريـة المصريـة. القـاهرة: المركـز القومـى للبحـوث الاجتماعية والجنائية، سنة ١٩٩٥م.

شكلها الصحفى أو قالبها الإذاعى والتلفزيونى، والتى نشرت أو أذيعت أو عرضت خلال الشهور الثلاثة من أكتوبر حتى ديسمبر سنة ١٩٩١ على سبيل الحصر الشامل لمضمون عدد من الصحف القومية والحزبية والمحلية والمتخصصة إلى جانب إذاعة القاهرة الكبرى وإذاعة شمال الصعيد وقنوات التليفزيون الثلاث، الأولى والثانية والثالثة، وقد انتهت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، أجملتها فى النقاط التالية:

١- أنه رغم أن الريف يمثل أكثر من نصف سكان المجتمع المصرى، إلا أن معالجة قضاياه ومشكلاته لم تحظ باهتمام مواز من جانب وسائل الاتصال الجماهيرى، وأن المساحات أو الأوقات التى خصصتها هذه الوسائل لمعالجة قضايا الريف المصرى كانت محددة للغاية، إذا قورنت بالوزن الفعلى للريف فى المجتمع المصرى.

٢- أن وعى الاتصال الجماهيرى بالأوضاع الراهنة للقرية المصرية كان جزئياً وفرعياً، وأن النظرة للقرية المصرية كانت نظرة أنانية من جانب هذه الوسائل التى اعتبرت القرية مجرد وسيلة لتغطية احتياجات المجتمع من الغذاء دون أن تبالى - فى كثير من الأحيان - باحتياجات القرية نفسها والبشر الذين يعيشون على أرضها ومتطلباتهم.

وأنه حتى عن الحديث عن بعض مشكلات الريف كالإسكان والخدمات، كان التركيز على تناول هذه المشكلات كجزء هامشى من مشكلات الخدمات فى المدن وبخاصة القاهرة، أو التركيز على انعكاسات هذه الآثار السيئة على القاهرة. فمن ذلك، على سبيل المثال، أنه عند الحديث - الذى كان عابراً - عن مشكلة الهجرة من الريف إلى الحضر، وبخاصة القاهرة، ركزت الصحف على آثار هذه الهجرة على القاهرة وما تسببه من اختناقات فى العاصمة وضغط على مرافقها وخدماتها. وعندما تعرضت لموضوع انكماش الرقعة الزراعية المضيقة التى تتركز عليها القرى المصرية، أشارت إلى أن مصر أصبحت دولة تستورد

الغذاء من الخارج نتيجة لتدهور الزراعة. وأصبح الفلاح يصارع أهل المدينة أمام الأفران للحصول على رغيف العيش والفراخ المجمدة واللحوم المستوردة.

٣- أن هناك مخاطر أساسية تجابه القرية المصرية، ورغم هذا لم تعطها وسائل الاتصال الجماهيرى أهميتها الواجبة وأغفلت التعرض لبعضها، ومن ذلك مشكلات تجريف الأرض الزراعية وتبوير مساحات منها واستغلالها خارج الإنتاج فى المبانى وغيرها من الاستثمارات، ومنها مشكلة النقص فى العمالة الزراعية المأجورة بسبب الهجرة، حيث تناولتها بشكل عابر، ومنها أيضاً قضية الأمية والتعليم، حيث كان تناولها نادراً ومحدودا. كما لاحظت الدراسة أن المواد الإعلامية التى تستهدف تزويد الريفيين بالمهارات الجديدة التى تعدهم للمشاركة فى الإنتاج كانت قليلة. ولاحظت كذلك أن تناول وسائل الاتصال الجماهيرى للجرائم التى تحدث فى الريف كان سكحيا ومثيرا، رغم أن كثيرا منها يتصل باهتزاز القيم الأسرية التى ظل ثباتها يميز القرية المصرية. ومع ذلك لم تتناول هذه الجرائم بالكيفية التى تتناسب مع أهميتها وتأثيرها على القيم الأصيلة للقرية المصرية.

٤- فى كثير من الأحيان عرضت وسائل الاتصال الجماهيرى لمشكلات الخدمات والإنتاج فى الريف بشكل هامشى عند الحديث عن مشكلات المدن، وخاصة القاهرة، كما أنها أشارت إلى إشارات عابرة لموضوعات كهربة الريف وتصنيعه ونشر الملكية الزراعية، رغم أن هذه التغيرات كان لها تأثيرها على نوعية الحياة داخل كثير من القرى المصرية.

٥- لم تناقش وسائل الاتصال الجماهيرى- بالقدر الكافى والمطلوب - التحديات الثقافية والاتصالية التى تواجه القرية اليوم، وآثارها السيئة الفعلية والمحتملة، خاصة بعد اقتحام وسائل الاتصال الجماهيرى المرئية والمسموعة المباشرة والمسجلة للقرية، بما تبثه من برامج محملة بالعديد من القيم والممارسات المختلفة مع الثقافة التقليدية للقرية المصرية.

٦- أهملت وسائل الاتصال الجماهيرى، وبخاصة الراديو والتلفزيون، الموضوعات السياسية الخاصة بالقرية، مثل المشاركة السياسية للفلاحين، ونشاطات المؤسسات السياسية داخل القرى والأقاليم، مثل مجالس الحكم المحلى ومجالس القرى. بل أن الإذاعة المسموعة والمرئية لم تتناول هذه الموضوعات إطلاقاً.

٧- فى الوقت الذى يكثر فيه الحديث عن المشكلة السكانية فى مصر وأبعادها، ولاسيما بعد النمو المتزايد للسكان، وبالذات سكان الريف المصرى، فإن وسائل الاتصال الجماهيرى لم تناقش هذه الحقيقة كقضية من قضايا الريف المصرى، وكأحد التحديات المستقبلية التى تواجهه.

وأخيراً، انتهت هذه الدراسة إلى القول بشكل عام أن النظام الاتصالى الجماهيرى لا يقوم بدوره - كما ينبغى- لإعداد المواطنين وتهيئتهم للتعبير عن إرادتهم ومشاركتهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، مما يمثل تحدياً مستقبلياً. وإذا قارنا بين هذه النتائج ومجملها مع النتائج التى انتهت إليها الدراسات السابقة فى مصر وغيرها، نجد تطابقاً بدرجة عالية تصلح لتعميم كل هذه النتائج على المجتمعات النامية بصفة عامة.

أما الدراسة الثانية وهى التى أجريت سنة ١٩٩٥، فإنها تستهدف تحليل مدى اعتماد القرويين على وسائل الاتصال المختلفة، ومن بينها وسائل الاتصال الجماهيرى، وتحليل اوجه القوة والقصور فى النظام الاتصالى للقرية المصرية. وطبقت الدراسة على قريتين من محافظتين: إحداهما، محافظة المنوفية كممثلة للوجه البحرى، والأخرى محافظة المنيا كممثلة للوجه القبلى. وبلغ مجموع أفراد العينة فى القرى الأربع ٥٠٠ فرد، نصفهم من قرى محافظة المنوفية، ونصفهم الآخر من قرى محافظ المنيا. وشمل المجال الزمنى للدراسة الفترة من فبراير ١٩٩٢ إلى يناير ١٩٩٣، وانتهت إلى عدد من النتائج الهامة، والتى أجملتها فى النقاط التالية:

### ١- فيما يتعلق بالتعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى:

تبين أنه على الرغم من الانتشار الواسع لمختلف أنواع الاتصال الجماهيرى فى القرية المصرية، وانبهار القرويين بهذه الوسائل، والسعى خلال حقبتى السبعينات والثمانينات لحيازتها، والتعرض المكثف لها، فإن موجة هذا الانبهار انكسرت حدتها فى المرحلة التالية لعوامل شتى، يأتى على رأسها المشغولية وضيق وقت الفراغ، وانحصار دائرة اهتمام غالبية القرويين فى تدبير قوت يومهم فى مواجهة مشكلات حياتهم اليومية، وانفصال كل مضمون هذه الوسائل عن واقع الحياة ومجريات التغير فى القرية المصرية، وتجاهل الاحتياجات الإعلامية الجديدة التى تفرضها مجريات هذا التغير، ولقد حدث تغيير واضح فى حجم وسلوك تعرض القرويين لوسائل الاتصال الجماهيرى. ويميل هذا التغير فى اتجاه التعرض السلبى ومحدودية وقت التعرض، والاكتفاء بالتوظيف الترفيهى لهذه الوسائل والفرجة على ممارسات النخبة، دون التفاعل مع هذه المضامين.

### ٢- فيما يتعلق بفاعلية أنماط الاتصال المختلفة:

تبين أنه مع التراجع الملحوظ فى معدلات تعرض القرويين لوسائل الاتصال الجماهيرى، وانحصار دائرة اهتمامهم بمضامينها، وتركز هذا الاهتمام فى الجوانب الترفيهية، أصبح الجانب الأكبر من القرويين يفضل شغل وقت فراغه بعيدا عن هذه الوسائل، مع تميز نسبى بين الوسائل المختلفة فى هذا المجال لصالح التليفزيون، لتفوقه فى تلبية الرغبة الترفيهية لديهم.

### ٣- فيما يتعلق بالتأثيرات القيمية لوسائل الاتصال الجماهيرى:

تبين أنه إذا تجاوزنا التعرض والفاعلية، وحاولنا تحديد مكانه وأدوار قنوات الاتصال المختلفة فى بناء الاتصال بالقرية المصرية، إلى حجم مساهمات هذه الوسائل فى التغيرات الحادثة فى القرية المصرية، وبالذات التغيرات القيمية حول قيم الأرض والعمل والتعليم والتعاون والادخار والتضامن العائلى، فإننا نجد

تفاوتا فى تأثيرات هذه الوسائل على هذه القيم، لتفاوت طبيعة كل منها، مع الميل العام للتدعيم أكثر من التغيير.

وانتهت هذه الدراسة إلى القول أنه فى حالة استمرار الأوضاع الراهنة والتى تتميز بضعف اهتمام وسائل الاتصال الجماهيرى المركزية والمحلية بالريف، وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الإعلامية للقرويين، وانفصال معظم مضمونها عنهم وعن مشكلات حياتهم اليومية، وانصراف القرويين عن هذه الوسائل، ومحدودية الوقت الذى يمنحونه لها، وانحصار تعاملهم معها على الترفيه والتعرض السلبى للمضامين المثارة، فمن المتوقع أن تتزايد الهوة بين مكونات بيئة الاتصال الحالية، وسوف تتجه هذه الهوة نحو المزيد من التباعد والانفصال بحيث تعمل قنوات الاتصال الجماهيرى فى واد، وقنوات الاتصال الشخصى فى واد آخر.

وعلى ضوء كل النتائج والدراسات التى عرضناها وحللناها، نخلص هنا إلى أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات النامية وتأثيرها إلى جانب الظروف الخاصة بالبيئة الريفية فيها، قد تركت وسائل الاتصال الجماهيرى بها فى وضع ضعيف داخل البيئة الريفية، لا تستطيع منه أداء دور فعال فى تنميتها وتطوير سكانها، بفعل هذه النتائج التى تخلفت عن هذه الظروف جميعها.

## التجارب الواقعية على استخدامات الاتصال الجماهيرى فى التنمية:

تتعدد التجارب الواقعية على استخدامات الاتصال الجماهيرى ووسائله فى خدمة الأهداف التنموية، داخل إطار الإمكانيات الذاتية التى شكلت واقعها والمناخ الاقتصادى والاجتماعى الذى صاغ قدراتها. ومع ذلك، فهى تجارب تزيد معالم واقعها وضوحا، وتفتح الطريق للوصول إلى أسس علمية يقوم عليها دورها المستقبلى الأكثر فاعلية فى مواجهة المتطلبات المادية والمعنوية للتنمية فى المجتمعات النامية.

ولسوف نختار عددا من هذه التجارب الواقعية الناجحة، على أن يكون لكل تجربة نختارها ما يميزها عن التجارب الأخرى، حتى نستطيع أن نضع تصورا

يشمل كل الاستخدامات التى قامت بها المجتمعات النامية لاتصالها الجماهيرى وسائله بمعونة المنظمة الدولية لدعم جهودها التنموية.

**(أ) تجربة نوادى الاستماع.**

تنتشر نوادى الاستماع الآن فى كثير من المجتمعات النامية. وتعتبر داهومى من المجتمعات التى سبقت إلى هذا الاستخدام بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو FAO) سنة ١٩٨٦م. وداهومى من أفقر ٢٥ دولة نامية على مستوى العالم ومن أقلها حظا من حيث الثروات الطبيعية، وكل ما تملكه لا يزيد عن الأرض الزراعية التى يقيم عليها ثلاثة ملايين نسمة. وتعانى من مشكلات اللغة والأمية والفقر والعزلة الاجتماعية. ولا تملك سوى الراديو كوسيلة اتصال جماهيرية يمكنها بها أن تخاطب كل جماهيرها، إلى جانب قلة من الصحف التى تتمركز فى العاصمة، وانتشارها محدود للغاية.[1]

ولقد قدمت منظمة الفاو ونفذت مشروعا لاستغلال الراديو فى برامج ريفية توجه إلى الفلاحين فى قراهم من خلال مراكز أو نوادى للاستماع الجماعى تحت إشراف وتوجيه ومشاركة مسئولين مدربين وقادرين على إدارة الحوار الجماعى بعد الاستماع إلى هذه البرامج الريفية، من أجل تعميق المفاهيم التى تدعو إليها ولإقناعهم بها وحثهم على تنفيذ ما تدعو إليه.

وكان لهذا المشروع قيادة مركزية مقرها محطة الاذاعة بالعاصمة، وانتشرت نوادى الاستماع فى قرى داهومى بالتدريج، وبالطبع كان هناك العديد من المشكلات التى استطاعت قيادة المشروع التغلب عليها. وأهم هذه المشكلات ما يتصل بها بإعداد المحررين الإذاعيين القادرين على صياغة مواد البرامج الريفية بطريقة سهلة ومفهومة بحسب لغات ولهجات الجماعات الريفية التى توجه إليها. ومنها ما يتصل بإعداد القادة القادرين على الإقناع والتأثير على الجماعات من خلال

---

[1] De Fever. Integrated Development Support Communicat ion In Dahemy " In M Teheranian '& Others Communication Policy For National Development - London Routleoge . 1977 PP 205 - 224.

المناقشات الجماعية للبرامج الريفية، ومنها أيضا ما يتصل بالكيفية المناسبة لتجميع المستمعين فى نوادى الاستماع داخل اطار تراث ثقافى لا يشجع على ذلك، ومنها كذلك مشكلة التمويل والإمكانيات المادية المحدودة والتى تدعو الى تشجيع الفلاحين على الإسهام فى إقامة نوادى الاستماع ونشرها فى قراهم، وغيرها.

ولقد استطاعت قيادة المشروع أن تتغلب على كل هذه المشكلات. ونجحت خلال سنتين من بداية المشروع أن تقيم ٤٥٠ ناديا، ارتفعت فى سنة ١٩٧٥ إلى ألف ناد تقريبا. وتكلف هذا المشروع ما يقرب من مليون دولار أمريكى.

ورغم أن رجع الصدى بالنسبة لقياس مدى نجاح هذا المشروع كان ضعيفا، إلا أنه تبين من مسابقة بين نوادى الاستماع حول الإنجازات التى حققها كل منها، أن الفلاحين فى قرى كثيرة 'استفادوا من البرامج التى استمعوا إليها وناقشوها وتأثروا بها، بحيث استطاعوا بجهودهم الذاتية أن يقيموا مشروعات زراعية وخدمية كثيرة، رغم كل جوانب القصور التى كشفت عنها هذه التجربة.

وانتهت هذه التجربة إلى عدد من النتائج التى يمكن الاستفادة منها فى المستقبل داخل المجتمعات التى ترغب فى تكرارها. فهذه النوادى لم تكن جزءا مكملا لخطة تنموية عامة، ووسائل الاتصال الجماهيرى لم يكن دورها بسيطا ولا مسلما به. ولذلك، فإن الإعداد الجيد والتكامل التام بين هذه الوسائل وتحديد الأهداف بوضوح والأعداد المهنى الكافى للمنفذين ولرسائلهم، كلها أمور لها مغزاها وضرورتها إذا أردنا لهذا النوع من الاستخدامات أن ينجح ويحقق الأهداف التنموية المرجوة منه.

## (ب) تجربة مراكز دعم الاتصال التنموى:

هذه التجربة تعتبر تطويرا لتجربة نوادى الاستماع من حيث الاستخدامت والمجال. وتستهدف هذه التجربة إيجاد طرق ووسائل جديدة لاستخدام وسائل الاتصال. وتعرف مراكز دعم الاتصال التنموى بأنها مجموعة مواد توجيهية محدودة الأهداف مرتبطة بخدمات تعليمية موسعة أعدت خصيصا. ويتم توزيعها مباشرة على الجمهور عن طريق الوحدات المتنقلة والخدمات الإرشادية، وتضمن

تبادل الأفكار والآراء والتغذية الإسترجاعية والتقييم الدائم. والعمل بهذه الطريقة لا يعنى أن وسائل الاتصال لا تنتهى بانتهاء بث البرامج، حيث أن محررى برامج مراكز دعم الاتصال التنموى يهتمون بالتوزيع والاستقبال. وبتحليلهم ردود الفعل يتوصلون إلى مزيد من الفهم وهم ينتجون البرامج الجديدة[١].

وتنظم هذه التجربة مؤسسة فريد ريش ناومان بالتعاون مع المنظمة التعاونية فى الأردن لتطبيقها فى المناطق الريفية الأردنية. ويستهدف منظمو هذه التجربة تقديم عروض شهرية على الأقل فى أى مكان يمكن العرض فيه. ويقومون بتنظيم هذه العروض داخليا فى نوادى أو مراكز مجهزة بشكل يتلاءم مع بث برامج مراكز دعم الاتصال التنموى. وهذه النوادى تنشأ فى مراكز المجتمعات المحلية ونوادى الشباب والرياضة والجمعيات والمكاتب التعاونية، وما شابه ذلك. كما يقومون بتنظيم فرق من الأطباء والزراعيين وأعضاء الاتحادات والأخصائيين الاجتماعيين والقيادات النسائية وغيرهم من الشخصيات ذات التأثير على الجماهير فى كل هذه النوادى، بعد تدريبهم تدريبا خاصا، ليكونوا قادرين على المساعدة فى العروض وتنظيمها بصورة متكررة تبعا للحاجات والاهتمامات فى المجتمعات الريفية.

وهذه النوادى يمكنها أن تقدم خدمات إعلامية وتعليمية للمناطق الريفية، وتضمن أحسن استخدام لمواد البرامج التى تنتجها مراكز دعم الاتصال التنموى، بالإضافة إلى إقامة حوار دائم يؤدى إلى ظهور أفكار جديدة وإلى التفاعل بين المنظمين المتطوعين والأعضاء. ويرى المنظمون لهذه التجربة أن هذه المراكز يمكنها أن تتفوق على جميع وسائل الاتصال الجماهيرى، وأن تتعاون معها أيضا.

### (جـ) تجارب على الصحف والدوريات الريفية:

قامت منظمة اليونسكو بالتعاون مع بعض المجتمعات النامية إلى جانب بعض الباحثين. بإجراء تجارب على إنتاج عدد من الصحف والدوريات الريفية

---

[١] والتر رودل: "برامج مراكز دعم الاتصال التنموى : نموذج من الأردن ". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤١ بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٨٥. ص ١٢٠

وتطبيقها ودراسة نتائجها لإثبات إمكانية إقامة دور لها فى مجالات التعليم والإعلام، وداخل إطار الأهداف التنموية لهذه المجتمعات. ويمكن استعراض عدد من التجارب لما لها من أهمية خاصة، على ضوء ما نعرفه من الأوضاع الأكثر سوءا التى تميز واقع الصحافة فى المجتمعات النامية، وبخاصة فى بيئتها الريفية.

## ١- استخدام الصحف والدوريات الريفية فى التعليم:

كانت محاولة إيجاد مواد تعليمية مشوقة لأولئك الذين أنهوا تعليمهم حديثا لمساعدتهم على الاحتفاظ بقدراتهم على القراءة ودعمها، هى الدافع وراء ظهور واستخدام الصحف والدوريات الريفية فى هذا المجال. وكانت هذه المحاولة دولية فى أساسها، وتقف وراءها منظمة اليونسكو بالتعاون مع المجتمعات الدولية[1].

وتحدد الغرض من ظهور هذا النوع من الصحف والدوريات الريفية فى تقديم مواد للقراءة إلى حديثى التعليم لمساعدتهم على مواصلة تعليمهم فيما يهمهم من شئون خاصة كالزراعة والصحة ومشكلات البيئة، إلى جانب مواد إخبارية محلية ودولية، وكذلك لتشجيعهم على المساهمة فى تطوير بيئتهم بإبداء آرائهم فى برامج التطوير فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تكوين عادة قراءة الصحف عندهم.

وحدد خبراء اليونسكو الكيفية التى يمكن بها إعداد مثل هذا النوع من الصحف والدوريات الريفية، بإيجاد تعاون بين وزارت الإعلام والتعليم والتنمية الريفية، للاستفادة من التسهيلات التى يمكن أن تقدمها كل منها، والمساعدة فى عملية توزيعها. ويرى هؤلاء الخبراء أن أنسب الطرق للاستفادة من هذه الصحف والدوريات هو ربطها ببرامج محو الأمية، مادام هدفها دعم القدرات التعليمية عند الأفراد حديثى التعليم. مع الاستعانة بعدد من الصحفيين لتحرير مواد هذه الصحف والدوريات بطريقة صحفية مشوقة. ويضاف إلى ذلك ضرورة استخدام اللغة التى يتكلم بها الأفراد الذين توجه إليهم مثل هذه الصحف والدوريات، مع تشجيعهم على

---

[1] Topur, H " The Rural Press and New Literates. " UNESCO Chrenicle Vol. 17, No. 12, 1971, PP 452 - 455

أن يساهموا فى تحريرها. كما ينصحون بتخصيص نصف مساحة كل صحيفة أو دورية منها للمواد التعليمية، والنصف الآخر للمواد الإخبارية، مع استخدام الصور والرسوم والأسلوب البسيط الشائع والعناوين المختلفة والخطوط المتنوعة لجعل مظهرها مشوقا وجذابا.

ويرى هؤلاء الخبراء أن أهم الصعوبات التى تقف فى مواجهة هذه الصحف والدوريات تتمثل فى ارتفاع تكاليفها من ناحية، وفى احتمال استخدام الحكومات لها كوسيلة دعائية وليست تعليمية. ومع ذلك، انتشرت هذه الصحف والدوريات انتشارا واسعا. وقامت الإذاعة الوطنية فى بعض المجتمعات بإذاعة مضمونها فى برامج خاصة، كما أن القائمين عليها فى مجتمعات أخرى استطاعوا إنشاء عدد من النوادى فى القرى التى توزع فيها لتشجيع تداولها.

ونستطيع أن نتبين أهمية هذا النوع من الصحف والدوريات الريفية داخل هذا المجال من الاستخدامات على ضوء الحقيقة القائلة أن أعداد كبيرة من الذين يكتسبون القدرة على القراءة حديثا يعودون مرة أخرى إلى ما يشبه الأمية بمجرد مرور بعض الوقت، لأنهم لا يداومون على تأكيد هذه القدرة التى اكتسبوها ودعمها.

## ثانيا: استخدام الصحف والدوريات الريفية فى الإعلام:

هذه تجربة علمية قام بها منيفى S . Menefee على أربع قرى هندية، على أساس فرضين رئيسين: أولهما، أن الدورية المطبوعة البسيطة المظهر والتى توزع بأعداد قليلة ومحدودة فى القرى، يمكن أن تزيد كمية المعلومات عند الفلاحين فيما يتعلق بالمسائل الإخبارية. وثانيهما، أن هذه الزيادة فى كمية المعلومات يمكن أن تحدث بدرجة أكبر لو اقترن توزيع هذه الدورية البسيطة المظهر بوجود ناد للاستماع الجماعى إلى الراديو، وصاحب ذلك مناقشة جماعية لما تتضمنه برامج الراديو ومواد التحرير فى هذه الدورية، للمساعدة على فهم مضمونها، وما يهدف إليه هذا المضمون.[1]

[1] Menefee, S. " A Country Weekly Proves Itself In India ". Journalism Quarterly vol, 44, No, 1 , Winter 1967, PP. 114 - 117.

وللتحقق من صحة هذين الفرضين، قام الباحث باختيار أربع قرى هندية صغيرة تحيط بمدينة تبتور Tiptur من جميع الجهات، وتبعد عنها بمسافات تتراوح ما بين ٦,٢-١٢ ميلا، ويتراوح عدد سكان القرى الثلاث الرئيسية فى التجربة ما بين ١٢٠٠ و ٢٧٠٠ نسمة لكل منها. وقد حرمت القرية الأولى من أى خدمة إخبارية، ومنحت القرية الثانية خدمة إخبارية شاملة من الراديو والدورية المطبوعة موضوع التجربة، واقتصرت الخدمة الإخبارية فى القرية الثالثة على الدورية المطبوعة موضوع التجربة فقط، ثم أضيفت القرية الرابعة فى المرحلة الأخيرة من التجربة، على اعتبار أنها قرية صغيرة تمتاز بأنها أكثر تخلفا من القرى الثلاث الأخيرة، وسكانها أقل من كل منها، ويبلغ عددهم ٦٠٠ نسمة. واقتصرت الخدمة الإخبارية فى هذه القرية الرابعة على الدورية المطبوعة موضوع التجربة فقط، لمعرفة ما إذا كان لهذا التخلف أثره على نسبة الزيادة فى حجم المعلومات أم لا. وقد أجريت مقابلات ميدانية مع أكثر من ٦٠ فردا فى كل قرية من هذه القرى قبل التجربة وبعدها.

أما الدورية المطبوعة موضوع التجربة، فقد كانت دورية أسبوعية، أطلق عليها اسم " أخبار القرية Gram Samasher " وحررت على نمط الدورية الأسبوعية الأمريكية، غير أنها مطبوعة على الإستنسل وهذا هو السبب فى وصفها بالبساطة فى المظهر، وتضمنت الدورية المذكورة أخباراً محلية عن مؤتمرات ومعارض ومنح مساعدات وتقاوى جديدة ومحسنة وأسمدة ومسابقات لأفضل إنتاج من الأرز إلى جانب قصص الطرائف المتعلقة بإنجازات الفلاحين الذين يعتمدون على أنفسهم فى رصف طريق أو بناء قنطرة، بالإضافة إلى الأخبار الخاصة التى أجريت عليها التجربة، مع عرض موجز للأخبار العامة التى وقعت خلال الأسبوع.

واستمر صدور هذه الدورية طوال مدة التجربة، وهى ثلاثة عشر أسبوعا. وكان يطبع منها حوالى ١٢٠ نسخة من كل عدد أسبوعيا. وتوزع هذه النسخ بواقع ٣٠ نسخة لكل قرية من القرى الأربع فى يوم الجمعة من كل أسبوع. أما طريقة التوزيع فقد كانت بسيطة للغاية، حيث تلصق بعض النسخ على حائط مبنى يتوسط

القرية وتعطى باقى النسخ إلى ناظر المدرسة والنـادى الريفـى لتوزيعهـا أو لقراءتهـا على عدد من السكان.

وبعد انتهاء مدة التجربة، أجريت مقابلات مع نفس الأشخاص الذين أجريـت معهم قبل التجربة، لمعرفة مدى التحسن فى كمية المعلومـات التـى اكتسبوها خـلال مدة التجربة. وقد كشفت نتائج هذه التجربـة، رغـم أن مدتهـا المحـدودة، عن تحسن ملحوظ في معلومات هؤلاء الأشخاص. وكانت نسبة الزيادة بين سكان القريـة التـى تمتعت بخدمة إخباريـة كاملـة مـن الراديـو والدوريـة فقـط. بينمـا كـانت هـذه النسـبة الأخيرة أعلى مـن نسبة الزيـادة بيـن السـكان فـى القريـة التـى حرمـت مـن الخدمـة الإخبارية تماما. وهذا يعنى أن النتائج كانت إيجابية فى القرى الثلاث، ولكنهـا كـانت سلبية فى القرية الرابعة.

## ثالثا: استخدام الصحف والدوريات الريفية للإعلام والتعليم معا:

هذه التجربة حدثت فقط فى ليبريا. وهذا المجتمع الأفريقـى تتوفـر فيـه كثير من الظروف التقليدية التى تعانى منها المجتمعات النامية بصفة عامة. وترتفـع نسـبة سكان الريف إلى ٩٠٪ من مجموع السكان البالغ أكثر من مليون نسمة. ويعانى مـن مشكلات الأمية والقبلية وتعدد اللغات المسـتعملة والعزلـة الاجتماعيـة التـى سـاعدت عليها قلة وسائل المواصلات والاتصالات وقلة الطرق الصالحة وضعفها.

وظروف كهذه، يمكـن أن تكـون عقبـة أكيـدة أمـام ظهـور الصحافـة الريفيـة ونجاحها، بالإضافة إلى ضآلة الدور الذى يمكن أن تؤديه فى مواجهة سكان المناطق الريفية. ومع ذلك، استطاعت ليبريا أن تجرب عمليا وعلـى نطـاق واسـع شـكلا مـن الدوريات الريفية الصغيرة والبسيطة، واستخدمتها للإعلام والتعليم معا، وقـد نجحـت فى ذلك بشكل ملحوظ. وهنـاك دراسـتان حـول هـذه التجربـة، أحدهمـا لمـارتن L. Martin والأخرى لمنظمة اليونسكو[1].

---

[1] Martin, L. " Mimeographed village Paper Proves Value In Liberia ". Journalism Quarterly, vol 41, No, 2, Spring 1964, P. 245.
- UNESCO., Rural Memo News ,. Paris: unesco., 1971.

وتبدأ التجربة بإقامة مركز إعلامى حكومى فى مدينة صغيرة وآلة كاتبة وماكينة لطبع الاستنسل وجهاز عرض صغير للصور التسجيلية. وقد أمكن لهذا المركز الإعلامى أن يصدر أول دورية ريفية صغيرة وبسيطة أطلق عليها Gbargna Gbargna Gbele News فى ابريل سنة ١٩٦٣. وانتشرت الدوريات الريفية الصغيرة بعد ذلك، حتى صار عددها فى نهاية تلك السنة حوالى ٢٢ دورية، ثم ارتفع عددها إلى ٥٠دورية فى نهاية سنة ١٩٦٤. واشترك فى إصدارها بلغات مختلفة الأفراد والجماعات التعليمية والدينية والتجارية.

وتشبه هذه الدوريات الريفية صحف المدن الأمريكية الصغيرة إلى حد ما. وهى وأن كانت تختلف عنها فى المظهر إلا أنها لا تقل عنها فى أهميتها الوظيفية. وكانت أول دورية منها تتكون من صفحتين مطبوعتين على الاستنسل من الجهتين الأمامية والخلفية. وتنقسم كل صفحة إلى عمودين، وقد أمكن زيادة عدد الصفحات والأعمدة خلال المحاولات التى تلت الدورية الأولى. وتحمل كل دورية منها اسما ثابتا ملونا فى أعلى الصفحة الأولى، ويستخدم فى إخراجها الرسوم والجداول والأركان والإعلانات. وبذلك كانت لا تقل فى اهتمامها بالإخراج والمظهر عن بعض الصحف الأمريكية الصغيرة المطبوعة بطريق أكثر تكلفة. وقد أمكن لهذه الدوريات أن تستخدم فيما بعد فى عرضها لمضمونها لونين أو ثلاثة. وكانت الدوريات الأولى منها تصدر خمسة أيام من كل أسبوع.

وقد استطاعت الحكومة تدريب عدد من المحررين على التحرير والإخراج والضرب على الآلة الكاتبة وجمع الإعلانات والتوزيع والإدارة. وقامت الحكومة أيضا بتوفير الآلات الكاتبة وماكينات طباعة الاستنسل وأجهزة استقبال الراديو وماكينات ربط الأوراق بالسلك، وقامت كذلك بتوفير ورق الاستنسل وورق الطباعة والحبر والأقلام والألوان، وكل مستلزمات إصدار هذه الدوريات.

واستطاعت هذه الدوريات جمع مادتها الإخبارية والتعليمية من مصادر متعددة، مثل محطة الراديو إلى جانب الموسسات الحكومية والأهلية والأفراد والهيئات الرسمية وغير الرسمية. وبذلك استطاعت أن تجمع مواد متنوعة وأن

تغطى الجوانب الإخبارية على مستوى القرية والمجتمع المحلى والمجتمع الكبير. بل والعالم أيضا، ونوعت فى مواردها لتشمل الجوانب الإعلامية والتعليمية والتثقيفية معا.

وكان على كل دورية أن تعتمد على نفسها ماديا. ومن ثم، كان الإعلان ضروريا لهذا الاستقلال المادى ودعمه. وقد استطاعت بالفعل أن تجمع قدرا كافيا من الإعلانات من التجار ورجال الأعمال وغيرهم من الجماعات الأخرى ذات المصلحة فى تسويق سلعها فى مناطق محلية أوسع مما كانت تصل إليه من قبل. ورغم أن التوزيع كان مشكلة حقيقية لقلة المواصلات وعدم صلاحية الطرق، إلا انه أمكن التغلب على هذه المشكلة جزئيا بإعفائها من رسوم النقل، وبتوزيعها على الموظفين الحكوميين فى المجتمع المحلى بالبريد، وباستخدام شتى وسائل النقل لوصولها إلى القرى، حيث الزعماء المحليين والمدرسيين ونسبة من المتعلمين. وكان ثمن النسخة يتراوح ما بين سنتين وثلاثة. ويلاحظ أن العدد الذى كان يتعرض لهذه الدوريات أكبر من العدد الذى يشتريها.

وتنتهى دراسة مارتن L . Martin ودراسة اليونسكو حول هذه التجربة إلى القول أنه على الرغم من أن هذه الدوريات لم تتطلب فى أعدادها إلا إمكانيات بسيطة، إلا أنها استطاعت أن تؤدى لسكان المناطق الريفية فى ليبريا خدمات إخبارية وتعليمية وإعلامية، كانوا فى أشد الحاجة إليها، وأتاحت لهم وسائل للتعبير عن آرائهم والإسهام فى تطوير مجتمعهم. بل أنها أصبحت مصادر للأخبار لسكان العاصمة، وأسهمت فى تنشيط الاقتصاد القومى من خلال الحملات التى تدعو إلى مشروعات اقتصادية معينة، ومن خلال ما تنشره من إعلانات تجارية.

ونخلص هنا، إلى أن هذه التجارب الواقعية جميعها تجارب مبتكرة، حاولت استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى بطريقة جديدة، تهدف إلى التغلب على قصورها وتحقيق أقصى استفادة منها داخل إطار إمكانياتها القائمة بالفعل. مثل تجربة نوادى الاستماع وتجربة مراكز دعم الاتصال التنموى. كما حاولت ابتكار وسائل اتصال جماهيرية لم تكن معروفة من قبل، بل أن استخدامها فى مواجهة جماهيرها من

سكان المناطق الريفية كان تحديا حضاريا وإعلاميا، ولكنها استطاعت أن تواجه التحدى وأن تحقق النجاح بدرجة ملحوظة.

ثم أن هذه التجارب الواقعية داخل إطار الظروف التقليدية التى أجريت فيها وبالنجاح الذى حققته. دفعت إلى تفكير الباحثين بجدية كبيرة فى كيفية توفير الظروف الأفضل التى تستطيع داخلها وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية والمبتكرة أن تحقق نجاحا أكبر وفعالية اعظم لدور أكثر قدرة على خدمة الأهداف التنموية.

وهذا يعنى أن واقع الاتصال الجماهيرى الذى كان انعكاسا سيئا للظروف التقليدية والنتائج غير المتوازنة التى رسخت فى المجتمعات النامية، كان دافعا إلى ظهور هذه التجارب الواقعية للتغلب على هذا الواقع العاجز. كما يعنى أن النجاح المحدود الذى حققته هذه التجارب الواقعية كان دافعا إلى المزيد من الدراسات والبحوث العلمية التى استهدفت توفير أسس النجاح الكامل لوسائل الاتصال الجماهيرى، من خلال دور أكثر إيجابية داخل ظروف أكثر ملاءمة، ومن اجل تحقيق غايات تنموية حقيقية.



# الفصل الثالث:

## النماذج والنظريات العلمية التي تحكم العلاقة بين الاتصال الجماهيري والتنمية

انتهينا فى تحليلنا للظروف التقليدية فى المجتمعات النامية وجهود التنمية التى قامت بها خلال النصف الثانى من القرن العشرين، إلى أن نتائج التنمية حركت قليلا من سطح المياه فى البركة الراكدة، وأن وسائل الاتصال الجماهيرى لا يزال دورها محدوداً لأن ما تحرك من سطح المياه لا يكفى لدفع وسائل الاتصال الجماهيرى المتحركة ببطء على السطح، وأن الوضع سوف يظل على ما هو عليه، إلى أن تتوفر البيئة المتحركة باتزان والدافعة بقوة بكل ما فيها وبكل من فيها إلى حيث يتحقق التقدم للبيئة والإنسان معا.

لكن هذه النتائج غير المشجعة، وضعتنا أمام تساؤلات محيرة: فكيف حدث هذا الوضع؟ وكيف انتهينا إلى هذه النتائج؟ وكيف نصل إلى بداية الطريق الذى يصل بنا إلى تصورات واقعية لدور أكثر فاعلية لوسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية؟ وكلها تساؤلات تحدد أبعاد العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية.

ولقد حاولت دراسات علمية كثيرة الإجابة على هذه التساؤلات، وانتهت إلى نماذج ونظريات علمية تحاول بها أن تفسر وأن تشرح الكيفية التى حدث بها هذا الوضع ونتائجه غير المشجعة، وان كانت فيما يتعلق بالكيفية التى نصل بها إلى بداية الطريق الموصل إلى دور أكثر إيجابية لوسائل الاتصال الجماهيرى، كانت نتائجها عامة بأكثر منها محددة، ومن ثم تحتاج إلى شىء من الربط والتنسيق والتكامل والاستنتاج، حتى يمكن أن نضع لهذا التساؤل الأخير إجابة أكثر تحديدا ووضوحا.

ويمكن القول أن هذه الدراسات العلمية الكثيرة انقسمت إلى اتجاهين أساسيين: أحدهما اتجهت دراساته إلى تحليل النماذج الفلسفية التى خلقت إطاراً يحكم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية. وثانيهما، اتجهت دراساته إلى تحليل النظريات العلمية التى تفسر الكيفية التى يقوم بها الاتصال الجماهيرى، بدور داخل الظروف السائدة فى المجتمعات النامية.

ومع ذلك اتخذ كل اتجاه طريقه مع الإشارة البسيطة بوجود علاقة بينه وبين الاتجاه الآخر، بمعنى أن كل اتجاه منهما كان يشير إلى الآخر كلما سنحت الفرصة لذلك، ولكن دون أن يقيم معه علاقة قوية، مع أن الاتجاهين مترابطان تماماً، لأن كل فلسفة سياسية قد تصلح لها نظريات معينة، قد لا تصلح للفلسفات الأخرى[1].

ومن ثم، فلسوف نعرض ونحلل هنا النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسات العلمية، على أساس من العلاقة الواضحة بين الاتجاهين اللذين انقسمت إليهما، كمحاولة لإيجاد مدخل إلى تصور أكثر وضوحاً للإجابات المستهدفة هنا على التساؤلات التى أثارها تحليلنا لأوضاع المجتمعات النامية ونتائج التنمية فيها، والذى انتهى بإقرارنا بضعف الدور الذى تلعبه وسائل الاتصال الجماهيرى فى تنمية هذه المجتمعات.

وبادئ ذى بدء، نقول هنا أن الفلسفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حكمت المجتمعات النامية وكانت إطاراً للعلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية، تنقسم إلى ثلاثة نماذج أساسية: أولها، النموذج الرأسمالى الحر، وثانيها، النموذج الماركسى الاشتراكى، وثالثها، النموذج الموحد أو المشترك. وهذه نماذج عامة، ولكل منها درجات متفاوتة من التطبيقات بحسب ما يأخذ هذا المجتمع أو ذاك من هذه النماذج وبالقدر الذى يراه مناسباً.

## أولاً: النموذج الرأسمالى الحر:

يستمد الفكر الفلسفى والسياسى لهذا النموذج الرأسمالى الحر أصوله التاريخية من نظريات التفكير الليبرالى لفلاسفة كثيرين، من أمثال جون سيتورات لوك J. S. Loke وتوماس هوبز T. Hobbes وآدامز سميث A. Smith ودافيدريكاردو D. Ricardo وغيرهم من كبار المفكرين الغربيين والأمريكيين من أمثال جان جال روسو J.Rowrseau وتوماس جيفرسون T. Jefferson وجيمس ماديسون J. Madeson.

---

1 Mowlana, H.& Other. Communication Technology and Development. Paris: Unerco. 1988.pp. 12-15.

وأهم ما يميز هذا النموذج الرأسمالي الحر قلة اهتمامه بالأشكال التقليدية للاتصال وأنظمته البنائية، بينما يركز اهتمامه بدرجة أكبر على البيروقراطية العاقلة والمؤسسات الرسمية والأنظمة الحكومية الغربية، ويعترف بالاتصال الجماهيرى كقوة أساسية منظمة، وبالعلاقة الوثيقة بينه وبين الثقافة الجماهيرية والمجتمع الجماهيرى . ويصف المفكرون هذه العلاقة الوثيقة بين هذه العناصر الثلاثة، بنظرية العلاقة الثلاثية Triple M. Theory وحرف M هنا هو بداية المصطلحات الثلاثة، وهى Mass Media, Mass Cultureand Mass Society ويسمون هذه العلاقة بالجبرية التكنولوجية Technological Determinirm.

وتقوم التنمية فى هذا النموذج الرأسمالى الحر على المفاهيم الأساسية للحرية الفردية والحقوق العامة للانتخاب والسلطة الشعبية والسوق الحرة للأفكار والسلع والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويمثل الاتصال الجماهيرى السلطة الرابعة. وترتبط الديمقراطية بالحرية الفردية والمساهمة الشعبية والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع وحرية المشروع وعلمانية التفكير والفصل بين الكنيسة والدولة وبين الدين والسياسة، والنظر إلى صناعة الاتصال الجماهيرى على أنها تقوم على المصالح الخاصة للمستهلكين والتى تتحقق من خلال العرض والطلب، وهى التى تحكم نجاح هذه الصناعة وتطور خدماتها وتكنولوجيتها.

وغالباً ما يعتبر هذا النموذج الرأسمالى الحر كنموذج مسيطر على العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية، بل إن تطبيقاته فى المجتمعات الغربية المتقدمة اتخذت أساساً لقيام أفكار ومفاهيم نظرية ومنهجية لكثير من الباحثين من أمثال دانيل ليرنر D. Lerner ودافيد ريزمان D. Riesman وهارولد لاسويل H. Lasswell وبادل لازار سفيلد P. Lasarsfeld وكارل ديتش K. Deutsch ولوسيان باى L. pye وأثيل دى سولابول I. pool وفردريك فرى F. Frey وولبورشرام W. Schramm وايفرت روجرز E. Rogers وغيرهم من الباحثين الذين قدموا دراسات علمية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وقد تبلورت نتائج هذه الدراسات فيما سمى بنظرية التحديث Modernization Theory، والتى يمكن

تناولها بشيء من التفصيل في نقطتين أساسيتين، إحداهما تتناول أصول هذه النظرية، والأخرى تتناول مضمونها ونتائجها بالكيفية التي تمهد للأفكار والنظريات الأخرى التي عاصرتها أو جاءت بعدها كما يلي:

## أ- الأصول العلمية لنظرية التحديث:

وتجد نظرية التحديث أصولها العلمية في نظرية التقمص الوجداني Empathy Teory التي توصل إليها علماء النفس الاجتماعي. وهذه النظرية بدورها شكلتها نتائج نظريتين سابقتين عليها، هما: نظرية الاستنتاجInference Theory التي قال بها سولوني آشS. Ashe ونظرية الأدوارRoles Theory التي قال بها جورج ميد J. Mead.[1]

ويقوم مضمون نظرية الاستنتاج على أن الفرد يطور مفهومه عن ذاته أولاً من خلال ملاحظته لسلوكه والربط بينه وبين حالته السيكولوجية الداخلية، ليفسره وليجد له معنى. ومن خلال مفهومه عن ذاته يتصل بالآخرين، ويلاحظ سلوكهم. وعلى أساس تفسيراته السابقة لسلوكه هو والمعاني التي استنتجها عند الربط بينه وبين حالته النفسية الداخلية، يخرج باستنتاجاته عن حالة الآخرين السيكولوجية.

وتقوم هذه النظرية على ثلاثة فروض أساسية: أولها، أن الإنسان لديه معلومات من الدرجة الأولى عن أحاسيسه الداخلية، ولديه معلومات من الدرجة الثانية عن أحاسيس الآخرين الداخلية. وثانيها، أن الآخرين يعبرون عن أحاسيسهم الداخلية بالقيام بنفس السلوك الذى نقوم به للتعبير عن مشاعرنا، بمعنى أن هناك تماثلاً بين سلوكنا وسلوك الآخرين. وثالثها، أن الإنسان لا يستطيع أن يفهم الحالة الداخلية للآخرين ما لم يجرب تلك الحالة النفسية بنفسه، فالإنسان لا يستطيع أن يفهم العواطف التي لم يشعر بها والأفكار التي لم تخطر على ذهنه.

وهذه الفروض جميعها ليست صحيحة بدرجة كاملة. فالناس ليسوا متماثلين تماماً كما يقول الفرض الثاني، ونحن نستطيع أن نتصور العواطف والأفكار التي لم

---

[1] جيهان رشتي: الأسس العلمية لنظريات الإعلام. القاهرة: دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٣. ص ص: ٣٩٧-٤١٠.

نجربها لأن التجربة لا تخلق هذه العواطف والأفكار، وإنما تزيد فهمنا لها، وهذه الحقيقة تنقض مفهوم الفرض الثالث . ومع ذلك، يمكن القول أن هذه النظرية أسهمت بدرجة ما في الوصول إلى نظرية التقمص الوجداني.

أما نظرية الأدوار، فإنها تقوم على أن الفرد يطور مفهومه عن ذاته من خلال اتصاله بالآخرين، وليس المفهوم عن الذات سابقاً للاتصال مع الآخرين كما تقول نظرية الاستنتاج. ومفهوم الذات فى هذه النظرية يمر بثلاث مراحل أساسية فى عمر الإنسان.

ففى المرحلة الأولى، يقلد الطفل الرضيع كثيراً من سلوك الآخرين. فهو يلاحظ سلوكهم ويحاول أن يقلده بقدر الإمكان، ولكن دون أن يفهم معناه أو يفسره. وفى المرحلة الثانية، ينظر الطفل إلى نفسه كمحور للسلوك، أى ينظر إلى نفسه على أنه شيء خارجى عن الآخرين فهو يلعب دور الوالدين، ويضع نفسه مكانهما، ويفهم ما يقوم به ويفسره.

أما المرحلة الثالثة، فهى المرحلة التى يضع فيها الطفل نفسه مكان الآخرين رمزياً، بعد أن كان يضع نفسه مكانهم مادياً. وفى هذه المرحلة يطور توقعاته عن سلوكه الذاتى، أى عما يتوقع منه فى ظروف معينة، ثم يتصرف بعد ذلك طبقاً لتلك التوقعات، فإذا أحسن كوفئ، وإذا أساء عوقب. وبالاستمرار فى المحاولة من خلال اشتراكه فى نشاط الجماعة التى ينتمى إليها، يمارس الطفل أدواراً كثيرة يقوم بها الآخرون. وفى قيامه بهذه الأدوار، ينظر إلى نفسه كمتلقى وكمحور للسلوك، أى ينظر إلى نفسه كشيء خارجى عن الآخرين. وبالتدريج يبدأ فى تكوين أفكار عامة عن الطريقة التى سوف يتصرف بها الآخرون، والكيفية التى يفسرون بها، والكيفية التى يستجيبون بها. وهذا ما يسمى بالتعميم عن الآخرين.

والتعميم عن الآخرين عملية تجريدية، تقوم على ما يتعلمه الفرد عن الأدوار الفردية الشائعة التى يقوم بها الآخرون فى جماعته. وهذا التعميم يوفر له مجموعة من التوقعات عن الطريقة التى ينبغى أن نتصرف بها فى ظروف معينة،

وهو ما نعنيه بمفهوم الذات، وهو ما حدث فى هذه النظرية من خلال الاتصال مع الآخرين، وأخذ الأدوار عنهم، والتعميم عنهم.

وبالمقارنة بين هاتين النظريتين، يتبين أن النظرية الأولى تفترض وجود مفهوم الذات قبل عمليات الاتصال، وأن الفرد يستطيع أن يتقمص وجدانياً باستخدام مفهوم الذات، ليخرج باستنتاجات عن حالات الآخرين الداخلية. أما النظرية الثانية، فإنها تفترض أن مفهوم الذات يتكون من خلال الاتصال، وأن التقمص الوجدانى يتم من خلال الاتصال أيضاً.

وتتلاقى النظريتان خلال عمليات الاتصال. فمفهوم الذات يلعب دوراً فى التعميم عن الآخرين بعد أن تكون. ويلعب دوراً فى تعديل توقعاتنا عن الآخرين من خلال تعديل مفهومنا عن ذاتنا. وإذا فشلنا فى تعديل توقعاتنا عن الآخرين من خلال إعادة تعديل صورتنا عن أنفسنا، فإننا ننعزل اجتماعياً ونصاب عقلياً. ومثال ذلك، ما يحدث للمهاجر إلى مجتمع جديد.

وتعتبر النظريتان معاً وبكل النتائج التى انتهينا إليها أساسا لقيام مفهوم نظرية التقمص الوجدانى التى تعنى من الناحية النفسية الاجتماعية قدرة الفرد على أن يتمثل الحالة الذهنية والنفسية للآخرين ويفهمها، وهى بهذا المفهوم تعتبر مطلباً أساسياً لعمليات الاتصال، لأن كلا من القائم بالاتصال والمتلقى، يحتاج إلى أن يقوم بالتنبؤ بالطريقة التى سيستجيب بها الآخرون لرسالته، فالمصدر يطور توقعاته عن المتلقى، وتؤثر هذه التوقعات على الكيفية التى يصيغ بها رسالته. والمتلقى تتحكم فيه وفى استجابته الصور الذهنية التى كونها عن المصدر وتوقعاته عن نوع رسائله وأهدافها.

## (ب) مضمون نظرية التحديث ونتائجها:

لقد قامت نظرية التحديث على نظرية التقمص الوجدانى بعد أن طور أصحابها مفهومها ليشرح العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية فى المجتمعات النامية، فأصبح هذا المفهوم يعنى قدرة الفرد على أن يتخيل تغيرا إيجابيا ذا مغزى

في حالته الخاصة، لكي يطور ذاته ومجتمعه من أسلوب الحياة التقليدى إلى أسلوب انتقالى ثم إلى الأسلوب الحديث.

ويرى دانيل ليرنر D. Lerner وهو من أكبر المؤيدين لنظرية التحديث. أن القدرة على التقمص الوجدانى من الخصائص الأساسية اللازمة لانتقال المجتمع التقليدى إلى مجتمع حديث. وقد كانت هذه الخاصية تكتسب فى الماضى من خلال انتقال الأفراد من مكان إلى مكان، واختلاطهم بالآخرين. أما فى القرن العشرين، فإنها أصبحت تكتسب عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى أساساً، لأنها قامت بنقل العالم الخارجى إلى الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة السفر والانتقال، وهو ما يسمى بالحراك النفسى.

وقد طبق دانيال ليرنر نظريته على المجتمعات الغربية، وأثبت صحتها، ثم تأكد من صحتها بعد أن قام بجمع معلومات كافية عن دول الشرق الأوسط، حيث تبين له أن هناك مراحل محددة، ينتقل من خلالها المجتمع التقليدى إلى مجتمع حديث. فالمدينة تتسع لتشمل القرى المحيطة بها، وهذا يعنى مزيدا من التحضر، ونسبة أكبر من الأفراد يتعلمون القراءة ويتعلمون كيف يكونون الآراء، وهذا يعنى مزيدا من قراء الصحف ومزيدا من المستمعين للراديو، ويلى ذلك اكتساب نسبة أكبر للقدرة على التقمص الوجدانى، أى زيادة عدد الأفراد القادرين على تصور أنفسهم فى مواقف وسلوك أفضل، ثم يتسع نطاق المساهمة السياسية والاقتصادية، فيتطور المجتمع.

ويعنى مضمون نظرية التحديث التى نادى بها دانيال ليرنر وآخرون، أن وسائل الاتصال الجماهيرى تزيد قدرة الأفراد على التحرك النفسى، أى تزيد قدرتهم على تخيل أنفسهم فى مواقف لم يجربوها، وفى أماكن غير الأماكن التى إعتادوا رؤيتها. وأن هذه الوسائل عودت أذهان الأفراد على تصور تجارب أوسع من تجاربهم المباشرة المحدودة، وعلى تخيل مناطق لم يشاهدوها. وهذه كلها مواصفات يتصف بها الإنسان الذى يعيش فى مجتمع متطور، فهو شخصية متحركة وتملك القدرة على التقمص الوجدانى.

وهذا يعنى، أنه إذا ظهر عدد كبير من الأفراد القادرين على التقمص الوجدانى فى مجتمع معين، فإن هذا المجتمع يكون فى سبيله إلى التطور السريع. ذلك، لأن التحضر حالة ذهنية واستعداد نفسى للتغير والتكيف. ووسائل الاتصال الجماهيرى تساعد على تغيير تطلعات الأفراد وآفاقهم، وتقدم أسسا قوية لتطور المجتمع بسرعة أكبر، مما كان فى الماضى عندما كان الناس يعتمدون على خبراتهم الذاتية فقط، وهى بطبيعتها محدودة إذا قيست بما تقدمه وسائل الاتصال الجماهيرى.

ويقدم دانيال ليرنر D. Lerner ثلاثة فروض أساسية يقوم عليها مضمون نظريته ونتائجها التطبيقية، وهى:

أ- أن التحديث فى المجتمعات النامية سوف يتبع نموذج التنمية الذى حدث فى المجتمعات الغربية المتقدمة.

ب- أن مفاتيح التحديث تتمثل فى أنماط الحراك المادى والاجتماعى والنفسى، التى تجد تعبيرا عنها فى نظرية التقمص الوجدانى.

جـ - أن وسائل الاتصال الجماهيرى تساعد على عملية التحديث، على أساس أنها شرط أساسى لقيام المجتمع الحديث، بما تقوم به من تغيير فى اتجاهات أفراده وسلوكهم.

ولقد وجدت نظرية التحديث صداها فى المجتمعات النامية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع بداية انطلاقها نحو التنمية المخططة، بتأثير عدة أسباب، كانت من أهمها تلك الأفكار التى هيأت لها مناخا ملائماً، مثل الفكر التطورى والفكر الانتشارى والفكر البنائى، حيث ربط الفكر التطورى مراحل التطور الإنسانى كلها بنقطة بداية عند الحالة التى تقف عندها المجتمعات البدائية والمجتمعات المتخلفة ونقطة نهاية عند الحالة التى وصلت إليها المجتمعات الغربية، فكأن التاريخ البشرى سلسلة متواصلة من الحلقات. وبالتالى، أثبتت إمكانية أن تلحق بعض المجتمعات المتخلفة بالمجتمعات المتقدمة. أما الفكر الانتشارى، فإنه نظر إلى إمكانية انتقال عنصر ثقافى متقدم فى مجتمع متقدم إلى مجتمع متخلف. وأما الفكر البنائى،

فإنه أكد على إمكانية انتقال البناء الاجتماعى بأكمله من مجتمع إلى آخر، فكأن هذه الأنماط الفكرية قدمت تبريرات فكرية لنظرية التحديث.

ومن أهم تلك الأسباب أيضا، ما نتج عن الاحتكاك الحضارى بين المجتمعات الأوروبية المتقدمة والمجتمعات النامية خلال عهود الاستعمار، من اتجاه الباحثين إلى وضع تسلسل حضارى بين مجتمعاتهم المتقدمة والمجتمعات النامية، على أساس القرب أو البعد عن مستوياتهم المتقدمة. وجاءت نتائجهم لتدعم الفكر التطورى والانتشارى والبنائى بعد ذلك.

ومن أهم تلك الأسباب كذلك، ما حدث نتيجة لاحتكاك الصفوة فى المجتمعات النامية بالمجتمعات الأوروبية المتقدمة وانبهارهم بتقدمها ومحاولتهم تطبيق ما انبهروا به على مجتمعاتهم، بل أنهم اعتبروا المجتمعات الأوروبية المتقدمة نماذج مثالية مستهدفة لمجتمعاتهم النامية.

ويقول بعض الباحثين، أنه بعد مرور عقدين على تجارب التنمية فى دول العالم الثالث النامية، كانت النتائج مخيبة للآمال التى نظر إليها أصحاب نظرية التحديث. ففى معظم الحالات لم تنشأ المؤسسات السياسية والاقتصادية الضرورية لإنجاح عمليات التنمية، بل ظهر العديد من المشكلات الجديدة التى لم تزل تبحث عن حلول، وبقيت مستويات الرفاهية الاجتماعية والخدمات العامة وأداء الأعمال، بالرغم من تقدمها، بعيدة عن المستويات التى حققتها الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أن كثيراً من الدول النامية عانت من عدم الاستقرار وفقدان الأمن، ولم تتمكن مجموعة كبيرة منها من تطوير الشخصية الوطنية المتماسكة وتحقيق التآلف الاجتماعى. وعلى أثر ذلك، تعرضت نظرية التحديث إلى انتقادات متعددة، واتهمت بنزعتها الغربية، وفشلها فى فهم طبيعة المجتمعات النامية. وتحديد الأسباب الحقيقية لمشكلة التخلف فيها.[١]

---

[١] انظر من هذه الدراسات العلمية التى انتهت إلى هذه النتيجة، ما يلى:

- ألفت حسن أغا: " الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث " مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦ بتاريخ أول أكتوبر، سنة ١٩٩١م. ص ٤٢.
- عثمان ياسين الروناف: " مدرستا التنمية والتبعية " : أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٢ سنة ١٩٨٩. ص ٥٥.

وهناك حقائق كثيرة تجاهلتها نظرية التحديث، ومن شأنها، أن تدعم الانتقادات التى وجهت إليها. فلقد تبين من الدراسات العلمية لتطبيقات عديدة فى مجتمعات نامية، أن انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى فى البيئة الريفية كان محدوداً. على الرغم من أن البيئة الريفية تمثل النسبة الغالبة مساحة وسكانا. وإذا وصلت هذه الوسائل فهى لا تعطى سكانها الا القليل مما يتصل باهتماماتهم، وحتى هذا القليل لا يتعرض له السكان بدرجة كافية . فأين ومتى وكيف يمكن أن يحدث التقمص الوجدانى الذى تقوم عليه نظرية التحديث؟! لقد انتهى باحثون كثيرون إلى أن كثيراً من المجتمعات النامية أدخلت وسائل الاتصال الجماهيرى وطورتها كنوع من الترف الحضارى، وليس كضرورة حضارية. وهذه الظاهرة تكفى دليلا على أن نظرية التحديث لم تقم على أسس واقعية سليمة.

كما تبين من الدراسات العلمية أن هذه النظرية تجاهلت وجود اختلاف رئيسى بين خبرة التنمية فى المجتمعات المتقدمة و خبرة التنمية فى المجتمعات النامية، وتجاهلت العنصر الاقتصادى للتنمية وما يحتاج إليه تطويره من إمكانيات وقدرات مادية ومعنوية وفكرية وثقافية، كانت متوفرة بدرجة كبيرة فى المجتمعات المتقدمة وهى تنطلق نحو التنمية، بينما كانت شحيحة فى المجتمعات النامية. ثم أن مفهوم الدولة القومية كان راسخا فى المجتمعات المتقدمة، بينما كان ضعيفا مهلهلا فى كثير من المجتمعات النامية.

بل أن هناك نتائج سلبية برزت بعد حدوث ظواهر التحديث التى دعت إليها هذه النظرية، فالتحضر الناتج عن الهجرة الكبيرة من سكان الريف إلى المدن، انتهى إلى مشكلات سكانية وحضارية، حيث نشأت العشوائيات والضواحى الفقيرة والقذرة، وزاد الضغط على الخدمات فى المدن السكانية، وخاصة العواصم والمدن الكبيرة، وانتهى التعليم إلى بطالة كثيفة بالملايين، وأدت الانتخابات والمشاركات السياسية إلى صراعات قبلية وطائفية، كما أدى التوسع فى وسائل الاتصال الجماهيرى إلى الغزو الثقافى للقيم والسلوكيات الأصيلة، نتيجة لتركيزهم على المستورد من المواد الثقافية والترفيهية، واشتعلت ثورة التطلعات عند السكان فى الوقت الذى كانت الإمكانيات

محدودة والنتائج غير متوازنة ولا شاملة. بل أن الإعلانات التى نشرتها وأذاعتها هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية، كانت لها أيضا آثارها السلبية، فقد هددت الهوية الثقافية للمجتمعات النامية بنشرها لقيم أخلاقية غريبة ودخيلة.

ونتيجة لهذه السلبيات والانتقادات، بدأت نماذج ونظريات أخرى، بعد أن تأكد الباحثون من حقيقتين هامتين: أولاهما، أن النموذج الرأسمالى الحر، متمثلا فى المجتمعات الغربية الرأسمالية المتقدمة. ونظرية التحديث التى حاولت أن تثبت إمكانية انتقال المجتمعات النامية إلى هذا النموذج من خلال تطور مماثل، لم يعد هذا النموذج الوحيد الذى يمثل إطاراً للتقدم فى المجتمعات النامية، فالتقدم يمكن أن يحدث داخل أُطر ونماذج ونظريات أخرى.

والحقيقة الثانية، هى أنه على الرغم من أن نظرية التحديث قدمت تفسيرا لبعض ظواهر التقدم التى حدثت فى المجتمعات النامية، إلا أنها لم تكن قادرة على التنبؤ بحدوث السلبيات الكثيرة التى برزت نتيجة لظواهر التقدم التى حدثت، لأنها تجاهلت حقائق أساسية فى صميم البنيان الاقتصادى والاجتماعى، وهى حقائق تجعل المجتمعات النامية تعيش ظروفاً مخالفة تماما لتلك الظروف التى عاشتها المجتمعات المتقدمة عند انطلاقها نحو التنمية.

وهناك دراسات كثيرة تؤكد على هاتين الحقيقتين: ففى دراسة للباحث الأمريكى لابالومبارا J.Lapalombara نفى قيام النموذج الرأسمالى الحر كنموذج مسيطر وحيد على حركات التقدم والتنمية فى المجتمعات النامية، وأكد على أن التنمية والتقدم يمكن أن يحدثا فى نماذج وأنظمة اجتماعية أخرى ليست رأسمالية ولا حرة[1].

وفى دراسة لايفريت روجرز E. Rogers الذى كان من أكبر المناصرين لنظرية التحديث، نجده يسهم فى هدم هذه النظرية، بعد أن شكك فى صحة الفروض التى تقوم عليها، وحاول أن يقدم أفكاراً أخرى بديلة، بعد أن تحقق

---

[1] Lapalombara, J. Bureaucraly and Political Development, Princeton, N.J,: Princiton U.P., 1943. P.10.

من نتائجها السلبية فى كل المجتمعات النامية التى أخذت بها. وتقوم أفكاره البديلة على الاعتماد على سكان هذه المجتمعات ذاتها، بعد أن يكتسبوا القدرة على التحكم فى البيئة التى يعيشون عليها – ويحاولون تطويرها[1] .

وفى دراسة ثالثة لولبور شرام W. Schramm ولى رجلز L. Ruggeles نجدهما يؤكدان على أن التحضر لم يعد ضرورة، لكى يحدث الحراك النفسى. فقد أسهمت وسائل الاتصال الجماهيرى فى التخفيف من العزلة الاجتماعية لسكان الريف، وخلقت بينهم الشخصية الحراكية القادرة على التخيل. ومن ثم، لم يعد شرطا لأن ينتقل سكان الريف إلى المدن، لكى ينتج التحديث، وبذلك هدما فرضا من فروض نظرية التحديث[2] ، وإن كانت النتائج التى انتهت إليها دراسات أخرى، أثبتت أن هذا الحراك النفسى لسكان الريف لم يكن متوازنا ولا سليما، لأنه لم يحدث بالكيفية التى تستهدفها التنمية الشاملة فى هذه المجتمعات.

## ثانيا: النموذج الماركسى الاشتراكى:

يقف هذا النموذج فى مواجهة النموذج الرأسمالى، كنموذج مسيطر، وكإطار يحكم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية. وينظر هذا النموذج إلى الاتصال الجماهيرى كجزء مكمل للنظرية السياسية والأيدلوجية، من ناحية، وكعنصر أساسى لعملية التنمية من ناحية ثانية. ويؤكد هذا النموذج على الدعاية والتنظيم الجماهيرى والتعبئة الجماهيرية والنقد الذاتى، كوظائف أساسية وضرورية لقنوات الاتصال بصفة عامة ولوسائل الاتصال الجماهيرى بصفة خاصة. كما يؤكد على مستوى عال من الاتصال الشخصى الجماعى من خلال أجهزة الحزب السياسى. وتتكامل وظائف الاتصال الجماهيرى والشخصى والجماعى، كوسائل ضرورية لصياغة وتنفيذ خطط التنمية وأهدافها وإستراتيجيتها.

---

[1] Rogers , E. " The Rise and Fall of The Deminent Paradigm. " Journal of Communication, vol, 28, No.1 , 1979. PP 64 - 69.

[2] Schramm.,W & Others " How Mass Media System Grow. " Lerner and Schramm , Communication, and change In The Developing Countries. Honolulu: East - West Center Press , 1967. p.57.

وهذا النموذج الماركسي الاشتراكي، كنموذج اقتصـادى أساسـا، يفترض أن تزايد المشاركة السياسية يؤدى إلى التقدم الاقتصـادى، وأن تزايد مشـاركة وسـائل الاتصال الجماهيرى ينتج عنها تزايد الوعـى الجمـاهيرى وتزايد التغير الاجتماعى وتزايد الثورة، فالماركسيون التقليديون والجدد يعتقدون اعتقادا شديدا فى أن الاتصال دافع إلـى التنميـة، وينظـرون إلى الاتصـال علـى أنـه مجموعـة مـن الصياغـات الأيدلوجية التى تحرك الإنتاج المادى فى المجتمع كعامل دينامى فى عملية الإنتاج.

ويختلف النموذج الرأسمالى الحر مع النمـوذج الماركسـى الاشتراكى فـى نظرة كل منهما إلى العلاقة بين الاتصال والتنمية، حيث نجد أن النمـوذج الرأسـمالى ينظر إلى المجتمـع الصـناعى الجمـاهيرى علـى أنـه هـو الـذى يـؤدى إلـى الاتصـال الجماهيرى، والاتصـال الجماهيرى يؤدى إلى الثقافة الجماهيرية. بينما يحدث العكـس فى النموذج الماركسى الاشتراكى. فمن خلال التنظيم السياسـى والاقتصـادى يتشـكل رجع الصدى، حيث تسهم الجمـاهير فـى إنتـاج وتوزيـع الرسـائل الثقافيـة. وبالتـالى، يستطيع الاتصـال الجماهيرى، أن ينمى الوعى ويساعد على تنظيم وتعبئـة الجمـاهير لإحداث التغير السياسى المؤدى إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهـذا يعنـى أن الثقافة الجماهيرية تؤدى إلى الاتصـال الجماهيرى، والاتصـال الجماهيرى يـؤدى إلـى المجتمع الجماهيرى.

وعلى ذلك، ينظر الماركسيون جميعهم إلـى وسـائل الاتصـال الجمـاهيرى، على أنها وسائل يتم من خلالها تطبيق التحرر الاجتماعى. وهنا يبدو واضحـا الـدور الأساسى للدولـة والحـزب فـى صياغـة سياسـات الاتصـال، وخاصـة خـلال العقديـن السـادس والسـابع مـن هـذا القـرن، لمـا توفـره هـذه الوسـائل للنمـوذج الماركسـى الاشتراكى من الحماية والشرعية، وهى مفاهيم لها أهميتها الحيوية لمثل هذه الأنظمة السياسية والاجتماعية.

وتوجد ثلاث نظريات يمكنها أن تشرح وتفسر طبيعة العلاقـة بيـن الاتصـال الجمـاهيرى والتنميـة داخـل إطـار هـذا النمـوذج: أولاهـا، نظريـة اقتصـاديـة تعـرف بنظرية التبعية، والثانية، نظريـة اتصـاليـة تعـرف بنظريـة التحليـل البنـائى. والثالثـة،

نظرية اتصالية أيضا تعرف بنظرية انتقال المعلومات على مرحلتين. وتتعاون النظريات الثلاث على توضيح طبيعة العلاقة بين الاتصال، وخاصة الجماهيرى منه، والتنمية، بالمفهوم الذى قدمه هذا النموذج، وذلك، كما يلى:

### ١- نظرية التبعية: Dependency theory

تعود أصول هذه النظرية إلى الخمسينات من هذا القرن. وهى تقدم منظوراً آخر لمفهومى التخلف والتنمية فى مواجهة المنظور الذى قدمته نظرية التحديث لمفهوم التنمية[١]. ولقد نسبت هذه النظرية إلى كتاب وفلاسفة ماركسيين. ولذلك تحيزوا للاتجاهات الماركسية وفلسفتها، كما تحيز أصحاب نظرية التحديث الرأسماليون للاتجاهات الرأسمالية الغربية وفلسفتها. فكل من الرأسمالية والماركسية اتجاه مسيطر بفلسفته، وتأتى التطبيقات على مستوى العالم كله درجات من هذا الاتجاه أو ذاك.

ويعرف أصحاب نظرية التبعية مفهوم التبعية، بأنها الحالة التى يكون فيها تطور اقتصاد إحدى الدول وتقدمه موقوفاً على تطور اقتصاد دولة أخرى وتقدمها[٢]. وهذا المفهوم يعنى سيطرة الاقتصاديات المتقدمة على الاقتصاديات المتخلفة. وتسمى الاقتصاديات المتقدمة بالاقتصاديات المركزية، بينما تسمى الاقتصاديات المتخلفة بالاقتصاديات الهامشية[٣].

ويرجع أصحاب هذه النظرية هذا المفهوم إلى الاستعمار الغربى، حيث يعود إليه السبب فى تقدم الدول الغربية الرأسمالية على حساب الدول النامية المتخلفة. فلولا أن الاستعمار الغربى أدى إلى نهب خيرات الدول النامية، والتى رفعت بعجلة التقدم بخطوات سريعة فى أوروبا، لما كانت اقتصاديات الدول النامية على حالتها

---

[١] على ليله: العالم الثالث: قضايا ومشكلات . القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨٥م.ص:٨٤ .

[2] Santos, D. "The Structure of Dependence." American Elonomic Review, Vol.60, 1970.P.231،

[3] Chilcote. R. Theoriesv Of Development and Undevelopment.. Boulder: Westview press , 1984 p. 27.

الآن من العجز والتبعية لاقتصاديات الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة. ولذلك، احتلت فكرة الإمبريالية الغربية جزءا كبيرا من تفكير الماركيسين ودعايتهم الموجهة إلى الدول النامية.

ويتوسع المفكرون الماركسيون، أصحاب نظرية التبعية فى تطبيقها، بحيث تشمل كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعلامية. فهم يرون أن التبعية فى كل هذه المجالات، ويرون تبعية الدول النامية للدول الغربية المتقدمة فى كل هذه المجالات أيضا. فالثقافة والتعليم والإعلام فى الدول النامية تتبع الأنماط الغربية، سواء فى المنهج أو المضمون أو الأسلوب، بحيث تنتشر بين أبنائها السلوكيات والأفكار الغربية، كنتيجة مباشرة لتأثرهم بهذه الأنماط السلوكية والفكرية الغربية.

ولذلك، فهم يرون أن العودة بالنظام العالمى إلى التوازن بين المصالح السياسية لكل دوله وشعوبه، هو المدخل السليم إلى التخلص من هذه التبعية بكل آثارها وأشكالها ونتائجها، إذا أرادت دول العالم الثالث تنمية سليمة وعلاقة سليمة بين التنمية والاتصال، تسهم فى تقدم هذه الدول. بل أن هناك من يرى أن الخلاص من هذه التبعية لن يتم إلا إذا حدث انفصال جذرى للدول النامية عن النظام الرأسمالى الغربى الحالى.

وهذه النتيجة تمثل جوهر نظرية التبعية وإطارها الفكرى الماركسى. وهى تقف على النقيض تماما من جوهر نظرية التحديث وإطارها الفكرى الرأسمالى الحر، حيث تجد هذه النظرية أن خلاص الدول النامية من تخلفها لن يحدث إلا اذا اتبعت النموذج الغربى الرأسمالى الحر، وطبقته على مراحل تطورها.

وترى إحدى الدراسات العلمية، أن نظرية التبعية ركزت على تفسير ظاهرة التخلف أكثر من تركيزها على تفسير الكيفية التى تحدث بها التنمية، إلى جانب إنها

لا تملك إلا إمكانيات تطبيقية محدودة، مما يجعلها عديمة الجدوى. ومن ثم، فإنه يمكن وصفها بأنها نظرية فى التخلف وليست نظرية فى التنمية[1].

## ٢- نظرية التحليل البنائى: Strutural Analysis Theory

تعنى هذه النظرية بالتحليل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للعلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية داخل إطار النظام الاتصالى الدولى، لتشرح وتفسر وتحدد العوامل المعوقة أو المساعدة على التطور بكل مستوياته. وقد أسهمت فى صنع هذه النظرية - عدد من الدراسات العلمية التى قدمت أفكارا تدعو إلى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. وإقامة نظام اتصالى عالمى جديد، إلى جانب تلك الدراسات التى انتقدت النظم القومية والعالمية للاتصال بكل مستوياتها.

فعلى سبيل المثال، دعا تقرير مكبرايد The Macbride Report إلى إحداث تغييرات فى النظام الاتصالى العالمى، لإحداث توازن أكبر فى البناء الاتصالى[2]. وهذا التوازن ضرورى، من وجهة نظر أصحاب نظرية التحليل البنائى، إذ أريد تحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية إيجابية وفعالة، ويكون للاتصال الجماهيرى دور فى تحقيقها.

ولقد اسهم باحثون كثيرون، بما توصلوا غليه خلال الدراسات العلمية التى قدموها. فى تشكيل الأسس والمفاهيم التى قامت عليها هذه النظرية. ويعتبر هؤلاء الباحثون جيلا من الباحثين الثائرين على الأنماط الاتصالية التقليدية. ومن هؤلاء الباحثين دالاس سميث D.Smythe بدراسته عن الاتصال والرأسمالية وطريق التبعية فى كندا[3]، ومنهم أيضا هر برت شيلر H. Schiller بدراسته النقدية لبناء

---

[1] عثمان ياسين الرواف: مدرستا التنمية والتبعية:" أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى " مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٧. العدد ٢ سنة ١٩٨٩. ص ٨١.

[2] International Commission For The Study Of Communication Problems, Many Voices One World - London : Kogan Page, 1980.

[3] Smythe, D, Dependency Road: Communication, Capitalism, Consciousness and Canada. Norwood, N.J : Alexander pub., 1981

النظام الاتصالي الأمريكي[1]، ومنهم كذلك أرماند ماتيلارت A. mattelart بدراسته عن دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصناعات الثقافية[2].

ونظرية التحليل البنائي، وهي تحلل العلاقة بين الاتصال الجماهيري والتنمية، لا تهتم فقط بالجوانب الاقتصادية والسياسة للاتصال الجماهيري، ولكنها تهتم أيضا بالجوانب الثقافية والاجتماعية المتصلة بعلاقة الاتصال الجماهيري بالمجتمع. فهي تقترح إطاراً متكاملاً لأنظمة اتصالية مقارنة، تركز من خلاله على عملية إنتاج الرسالة الإعلامية وتوزيعها والقصد منها. ولطالما أهملت الدراسات العلمية هذه الجوانب التي تؤكد عليها هذه النظرية.

وخلاصة القول هنا، أن نظرية التحليل البنائي، تقدم لنا تحليلاً متكاملاً للعلاقة بين الاتصال الجماهيري وسياسيات التنمية وتخطيطها، ليس فقط من خلال اهتمامها بمتغيرات، مثل الملكية والإنتاج والتوزيع، ولكن أيضاً باهتمامها بالسيطرة الحقيقية على أنظمة الاتصال، وما يتصل بها من متغيرات، مثل رأس المال والدخل والبيروقراطية واستخدامات الرسائل الإعلامية، وما شابه ذلك.

وإذا كانت هذه النظرية، بانتمائها إلى النموذج الماركسي الاشتراكي، توفر لنا إطاراً لفهم مضمون النظرة إلى الاتصال الجماهيري داخل هذا النموذج، إلى جانب طبيعة العلاقة بين الاتصال الجماهيري والدولة والحزب في مفهوم الماركسية إلا أنها تقدم لنا أيضاً إطاراً لفهم الكيفية التي انعكست بها الظروف التقليدية للمجتمعات النامية وتطوراتها على أنظمتها الاتصالية الجماهيرية، وبالتالي، انعكاسها على طبيعة دورها وحدوده داخل هذه المجتمعات.

### ٣- نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين: Two Stage Theory

نشأت هذه النظرية وتطورت في أحضان الفكر الرأسمالي الحر، لكن مفهومها يصلح إطاراً لتفسير العلاقة بين الاتصال الجماهيري والشخصي

---

1 Schiller. H. Mass Communication and American empire. N. Y,: Kelly pub., 1970.

2 Mattelart .A., Multinational Companis and The Cotrol of Culture. Atlantic Higlands , N J : Humanities press, 1979

والجماعى، التى كانت جزئية أساسية من العلاقة الأكبر بين الاتصال الجماهيرى والمجتمع. كما أنها جزئية أساسية فى الفكر الماركسى الاشتراكى ونظرته إلى هذه العلاقة بشقيها. ومن هنا كانت أهمية هذه النظرية، وخاصة أن لها تطبيقات فى التجارب التى حاول بها الباحثون اثبات إمكانية قيام دور للاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية.

وتقوم هذه النظرية على فرض أساس مؤداه أن هناك علاقة بين الاتصال الشخصى والجماعى والجماهيرى، وأن وسائل الاتصال الجماهيرى تمارس تأثيرها من خلال هذه العلاقة. ولقد كان الاعتقاد سائداً قديماً بأن تأثير هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية مباشر، وأن الجمهور يتكون من أفراد مبعثرين، وليس لهم وزن وتأثير. لكن الدراسات العلمية أثبتت أن هؤلاء الأفراد ليسوا مبعثرين، ولكنهم ينتمون إلى جماعات تقوم بين أعضائها علاقات شخصية، وأن هذه الجماعات لها تأثير على قبول الفرد لرسالة معينة ترسلها وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى أو رفضها. وتعود هذه الدراسات إلى جهود علماء كثيرين، وجمعها اليهوكاتز E. katz فى دراسة واحدة لكى يصل إلى مضمون نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين[1].

وكانت البداية عندما استنتج الباحثون، خلال حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة ١٩٤٠، أن سريان مضمون وسائل الاتصال الجماهيرى قد لا يكون مباشراً كما كان يفترض من قبل. وبعدها قام مركز الأبحاث الاجتماعية التطبيقية فى جامعة كولمبيا بدراسة هذه الاستنتاجات والتأكد منها. وأسفرت جهوده عن أربع دراسات علمية، شكلت نتائجها معا ما يعرف بنظرية انتقال المعلومات على مرحلتين.

وقام بالدراسة الأولى ثلاثة باحثين، هم باول لازار سفيلد P. Lazarsfeld وبرنابيرلسون P. Berelson وهازد جورى H. Graudet وكان موضوعها حول

---

[1] Katz,E."The Two- Step Flow Communication."In W. Schramm (ed), The Precess and Effects of Mass Communication. Urbana, Ill.: University of Illinois Precess. 1972. PP 346-365.

لختيار الشعب سنة ١٩٤٨م.[1] وتلتها دراسة أخرى حول التأثير الشخصى والسلوك الاتصالى، قام بها روبرت ميرتون R. Merton فى منطقة روفير سنة ١٩٤٩م.[2] وقام بالدراسة الثالثة ديكاتور Dekator حول تسويق موضات الأزياء سنة١٩٥٥م، وقدمها لازارسفيلد فى كتاب له فى نفس السنة [3] . وكانت الدراسة الرابعة فى نفس السنة أيضاً، وقام بها مينزل وكاتز H. Menzel & E. katz حول نشر دواء جديد بين الأطباء[4]

ويمكن إيجاز نتائج هذه الدراسات جميعها فى ثلاثة مجالات أساسية، تصور معاً ما يقصد بنظرية انتقال المعلومات على مرحلتين، وتتصل بواقع التأثير الشخصى، وسريان التأثير الشخصى، ومدى تعرض قادة الرأى لوسائل الاتصال الجماهيرى.

وفيما يتعلق بواقع التأثير الشخصى، تبين أن التأثير الشخصى أكبر من تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى. وتبين أن الجماعات الأولية البسيطة تتصف بتآلف الآراء والتصرفات. وثبت أن قوة التأثير الشخصى تعود إلى أنه غير هادف، وأنه يمتاز بالمرونة، وأنه يؤدى إلى الثقة فى النفس وفى الآخرين. كما ثبت أن وسائل الاتصال الجماهيرى يمكنها أن تلعب دورا مدعماً للاتجاهات والآراء التى تتخذ فعلاً، وتضفى عليها قدراً من الشرعية.

وفيما يتعلق بسريان التأثير الشخصى، ثبت أن قادة الرأى لا ينتمون إلى الطبقات والفئات الأعلى فى المجتمع، وإنما ينتشرون فى كل الطبقات والفئات، وأن بروزهم يرتبط بإهتماتهم الشخصية، ونادراً ما يجمع القائد منهم بين أكثر من اهتمام. كما ثبت أن أعضاء الجماعة قد يركزون أحياناً على قادة رأى معينين، لما يتجسد فيهم من مثل وقيم معينة، ولما يبدونه من كفاءة وحنكة، ولما يتمتعون به من مكانة

---

[1] LazarsFeld, P. & Others. The People`s cholce. N.Y.: Celembia U-P., 1948. P. 151.
[2] Merton, R."Patterns of Influence." In P. LazarsFeld & Others. Communication esearch , N.Y.: Harper,P. 1949. PP. 180-219.
[3] LazarsFeld, P. Personal Influence. Glencoe, Ill: The Free Press. 1955
[4] Menzel, H.& Other."Social Relations and Inrevation In The Medical Profession." Public Opinion Quarterly,-Vel. 19, 1955. PP. 337-352.

اجتماعيـة. وكذلك أثبتت هذه الدراسـات أن هنـاك احتمـالاً كبيراً لوجـود صـلات وعلاقات بين قـادة الـرأى ، أو بعضهم علـى الأقل، وأعضـاء آخريـن ينتمـون إلـى جماعات أخرى.

وفيما يتعلق بمدى تعرض قادة الرأى لوسائل الاتصال الجماهيرى، تبين أن هؤلاء القادة أكثر تعرضاً لهذه الوسائل من الأعضـاء الآخرين فـى الجماعـات التـى ينتمون إليها، وأنهم أيضاً أكثر تأثراً بهذه الوسائل عندما يتخذون قرارات معينة، كمـا أنهم أكثر ارتباطا بالجماعات التي ينتمون إليها، وأن أعضاء هذه الجماعات يلجأ ون إليهم طلب للمعلومات والنصائح. وثبت كذلـك، أن العلاقـات بين أعضـاء الجماعـة الواحـدة تمثـل قنـوات للمعلومـات ومصـادر للضغـوط الاجتماعيـة ومصـادر للتـأييد الاجتمـاعى، وأن هذه الحقيقـة الأخيرة تمثـل صعوبـة منهجيـة، حيـث لا يكـون مـن السهل تحديد هذه العلاقات الاجتماعية وأبعادها، خاصة وأن هـذه الدراسـات العلميـة اعتمدت على العينة، وليس على المسح الشامل لمجتمع البحث.

وبناء على كل هذه النتائج فى كل مجالاتها، تقـوم نظريـة انتقـال المعلومـات على مرحلتين على أساس أن تأثير وسائل الاتصـال الجماهيرى ليـس مباشـراً، وإنمـا ينتقل إلى قادة الرأى أولا لما لهم مـن صفـات خاصـة، ثـم ينتقـل منهـم إلـى أعضـاء الجماعات التى ينتمون إليها.

وعلى الرغم من صحة النتائج التى انتهت إليهـا هـذه الدراسـات العلميـة، إلا أننا لا نستطيع القول بأنها صحيحة تماماً، وإنما هى صحيحة بدرجة ما. فقـد جـاءت دراسات علمية أخرى تالية لظهـور هـذه النظريـة، وأثبتت حقـائق أخـرى تقلـل مـن تعميم النتائج المشكلة لمضمون هذه النظرية.[1]

فمن هذه الدراسات التالية، ثبت أن الناس يحصلون على كثير من المعلومات من وسائل الاتصـال الجماهيرى مباشـرة، وخاصـة مـن الراديـو والتليفزيـون، وأنـهم

---

[1] Devito, J. Human Communication , The Basic Course. N. 4. Harper Collins Cellege Pub.. 6 th edition, 1994. 472- 474.

يثقون فى صحة هذه المعلومات دون الحاجة إلى الرجوع إلى قادة الرأى فى الجماعات التى ينتمون إليها.

وثبت من هذه الدراسات أيضاً أن قادة الرأى أنفسهم يختلفون فى درجاتهم ومواقفهم في المجتمع. فكما أنهم زعماء لأتباعهم، فان بعضهم تابعون لزعماء أكبر منهم. وعلى ذلك، يحصل بعضهم على المعلومات من وسائل الاتصال الجماهيرى، والبعض الآخر يحص عليها من زعماء آخرين.

ثم أن كثيراً من قادة الرأى هم بالفعل شخصيات بارزة فى وسائل الاتصال الجماهيرى. وبالتالى، فلن تكون هناك حاجة بالناس فى كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى زعماء محليين، طالما أمامهم من يثقون فيهم، ويشبع حاجتهم إلى المعلومات والنصائح مباشرة.

وعلى ضوء هذه الحقائق، ظهرت نظرية أخرى تعرف بنظرية تعدد المراحل The Multi- Step Theery تقوم فى مضمونها على أن التأثير الناتج عن وسائل الاتصال الجماهيرى يحدث بعد تبادل التأثير بينها وبين جماهيرها، ثم بين جماهيرها أنفسهم، ثم بينهم وبين وسائل الاتصال الجماهيرى، قبل أن نقول بحدوث تأثير لهذه الوسائل.

وتجد هذه النظرية تطبيقات لها فى الحياة العملية الواقعية. فالناس يتعرضون لأكثر من وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى ولنفس المواد الإعلامية، ويتعرضون أيضاً للاتصال الشخصى خلال تعرضهم المتعدد لأكثر من وسيلة اتصالية جماهيرية. والناس فيما بينهم يتأثرون ويؤثرون. وهذا يعنى أن تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى يتداخل مع التأثير الشخصى وليس تابعاً له.

وإذا كانت نظرية تعدد المراحل، وهى مطورة لنظرية انتقال المعلومات على مرحلتين، أكثر واقعية فى النموذج الرأسمالى الحر، نظراً لتعدد وسائل الاتصال الجماهيرى وانتشارها وتعدد مصادر المعلومات وتنوعها، وبالتالى، تعدد الأفكار والرسائل والمحتوى وتنوعها، فان نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين أكثر واقعية في النموذج الماركس الاشتراكى، نظراً لما يقوم عليه من تفكير سياسى

وعقيدة مذهبية وتنظيم جماهيرى محكم، يقوم على نشر الخلايا الحزبية باتساع المجتمع كله وباتساع مؤسساته، كما يقوم على السيطرة على وسائل الاتصال الجماهيرى والتحكم فيها، بحيث لا تنطق إلا بما يخدم الأغراض الأيدلوجية للدولة. ثم أنه يربط بين هذه الوسائل والتنظيمات الحزبية. وهذه الاعتبارات كلها توفر لنظرية انتقال المعلومات على مرحلتين مجالاً للتطبيق الواقعى.

ثم أن نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين تقدم الإطار النظرى الذى يفسر ربط النموذج الماركسى الاشتراكى بين الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى، فى مفهومه عن العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية. كما يفسر الكيفية التى ينظر بها إلى هذا الربط ، على أنه مدخل قوى لدور إيجابى للاتصال الجماهيرى. ووسائله فى تنمية المجتمع وتقدمه.

وبالتالى، نخلص إلى أنه إذا كانت نظرية التحليل البنائى تقدم لنا تفسيراً للكيفية التى تؤثر بها الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية على إمكانيات وسائل الاتصال الجماهيرى وطبيعتها وعلاقاتها ودورها، سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى، فان نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين تقدم لنا تفسيراً لمفهوم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى والتنمية داخل إطار النموذج الماركسى الاشتراكى. وتكون التفسيرات التى قدمتها هاتان النظريتان مقبولة بدرجات متفاوتة، بحسب تفاوت تطبيقات النماذج الفلسفية السياسية فى المجتمعات النامية كلها.

## ثالثا: النموذج الموحد أو المشترك:

ظهر هذا النموذج فى أواخر السبعينات من هذا القرن، وبدأ يأخذ اهتماما مركزاً، على أساس أنه يعتبر رداً على النموذج الرأسمالى الحر والنموذج الماركسى الاشتراكى، كإطار يحكم العلاقة بين الاتصال والتنمية بصفة عامة. ويعتبر هذا النموذج نتاجاً لحركة فكرية ثورية إنسانية روحية، تؤكد على النوعية بدلاً من الكم، وتدعو إلى المساواة والتوازن فى النظام الدولى.

وعلى الرغم من وجود درجات متباينة من تطبيقات هذا النموذج، والتى تختلف باختلاف الظروف الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع، إلا أنها جميعها تستهدف تأكيد الذات. وتجدها جذورها فى نظريات التطور الاجتماعى ذات المفاهيم الإنسانية والأخلاقية والأصول التقليدية إلى جانب مبادئ الحياد والاعتماد على الذات.[1]

ويؤكد أنصار هذا النموذج الموحد أو المشترك على الاتصال الشخصى والجماعى، كأحد الضرورات الهامة لخطط التنمية. كما يؤكدون على أهمية قنوات الاتصال التقليدية، بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال الحديثة. وهذا يعنى أن هذا النموذج يؤكد على أهمية التكامل بين كل وسائل الاتصال وأشكاله فى مواجهة متطلبات عملية التنمية.

وينظر أنصار هذا النموذج الموحد أو المشترك إلى التنمية داخل إطار من القيم الثقافية الخاصة التى توفر لها أهدافها وتحدد لها طريقها. وإذا كانت هناك إستراتيجيات تحاول أن تعدل أنماط من القيم والسلوكيات، فلابد من حدوثها على أساس من المراجعة والمقارنة مع جوهر القيم الاجتماعية، من أجل المحافظة على القاعدة الثقافية للمجتمع. بمعنى أنه لا ينبغى أن يحدث أى تغيير يتجاهل القيم الثقافية والدينية التقليدية للنظام الاجتماعى، لأن المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية، يشجع الناس على الإسهام فى التنمية، التى لا ينبغى أن تكون عشوائية.

ويقوم هذا النموذج الموحد أو المشترك على نظرة إلى طبيعة الكون وعلاقتها بالتعدد والتنوع داخلها، تختلف عن نظرة النموذج الرأسمالى الحر إلى حد ما، وتختلف عن نظرة النموذج الماركسى الاشتراكى بدرجة أكبر، حيث يقوم مفهوم التنمية فى هذين النموذجين على مبادئ الدولة والبيروقراطية والسلوك العاقل والنمو المتعدد المراحل والإستراتيجيات التى تستهدف تمكين المجتمع من التحرك نحو التنمية الاقتصادية والتغير السياسى والسيطرة على البيئة.

بينما ينظر هذا النموذج الموحد أو المشترك إلى التنمية على أنها وحدة اجتماعية شاملة، ويؤكد داخل هذه الوحدة على المجتمع المحلى أكثر من تأكيده على

---

[1] Mowlana Communication Technology and Development. Paris: Unesce. 1988. P. 14.

الدولة، وعلى وحدة العالم أكثر من تأكيده على وحدة الدولة، وعلى الروحانيات أكثر من تأكيده على الماديات، وعلى الحوار أكثر من تأكيده على المناجاة، وعلى التحرر أكثر من تأكيده على العزلة. ويجد هذا النموذج تطبيقات له فى المطالبة بتنمية المجتمع المحلى فى أفريقيا، وحركات التحرر فى أمريكا اللاتينية، والأحداث السياسية والدينية فى أوروبا والدول الصناعية. كما يجد تطبيقاته، بصفة عامة، فى الحركة الإسلامية الجديدة والداعية إلى وحدة العالم الإسلامى.

ويكون الفرق هنا بين هذه النماذج الثلاثة، هو أن النموذج الرأسمالى الحر له نظرته العالمية التى تقوم على نشر التنمية بالمفاهيم الغربية الرأسمالية، وأن النموذج الماركسى الاشتراكى يقوم على نشر التنمية بالمفهوم الشيوعى على مستوى العالم، وهى الدعوى التى سميت بوحدة العالم الشيوعى. غير أن هذين النموذجين ينطلقان من تنمية الدولة أولا كقاعدة ونموذج مؤثر على المستوى العالمى. أو كمدخل إلى قيام العالمية على النمط الرأسمالى أو على النمط الشيوعى. أما النموذج الموحد أو المشترك، فإنه ينطلق إلى العالمية مباشرة من قاعدة محلية، تستهدف تنمية المجتمع المحلى وتتجاهل الدولة. وهذا الفرق بين النماذج الثلاثة لا ينفى حدوث بعض الإستثناءات، فالدعوة إلى تنمية المجتمع المحلى فى أفريقيا، لا تنطلق من مفهوم عالمى، وإنما تنطلق من مفهوم محلى، يعترف بالظروف التقليدية فى المجتمعات الأفريقية، حيث التجزئة السياسية والقبلية واللغوية وغيرها من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، والتى لا تسمح بمفهوم واسع للتنمية على مستوى الدولة داخل إطار خطة شاملة.

وحيث أن التطبيقات الأخرى التى أشارت اليها الدراسات العلمية لهذا النموذج الموحد أو المشترك، تعتبر أقرب إلى الحركات السياسية والدينية المبعثرة التى لا تتوافق أحلامها مع التنظيمات التقليدية. ومن ثم، فهى غير صالحة لتأسيس نظريات عليها، فإن التجارب المحلية الأفريقية، هى التى تسمح بمناقشة عدد من النظريات التى تشرحها وتفسرها وتبرر قيامها.

ويؤيدنا في هذا الاستنتاج باحثون أفريقيون، من أمثال أجبوجاه .F Ugboajah[1]، وأونوار نيونيلى[2] . وغيرهما، ممن دعوا إلى تنمية المجتمعات المحلية الأفريقية، على أساس أن حدوث التغير الاجتماعى بالكيفية التى تتوافق مع قيم المجتمع ومثله الأصيلة، يكون أكثر قبولا عند الأفراد والجماعات، وأدعى إلى مشاركتهم فى عملية التغير ذاتها، وعلى أساس التكامل بين وسائل الاتصال الجماهيرى والتقليدى داخل إطار دور مخطط لها فى عملية التنمية الشاملة.

وينادى هؤلاء الباحثون بتنمية لا شرقية ولا غربية، تنمية تراعى الظروف الثقافية و الاقتصادية لكل مجتمع، وتتناسب مع احتياجات بيناته المحلية واهتماماتها ومصالحها، بعيدا عن النماذج التى تعصب لها أصحابها من خارج المجتمعات النامية، وأن تكون نقطة البداية لها متمثلة فى تنمية المجتمعات المحلية، حتى يسهل السيطرة على آثارها السلبية وتقويمها، وعلى آثارها الإيجابية ودعمها.

ولا يحبذ أنصار هذا الاتجاه الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمكلفة، وإنما يطالبون بالتكنولوجيا الوسيطة التى تقوم على زيادة الإنتاج دون الحاجة إلى تكلفة عالية، ويأتى تطبيقها فى مجال الاتصال الجماهيرى بالمقارنة بين العائد الحقيقى والاستخدام الفعلى لتكنولوجيا معينة. فمثلا، إذا كانت هناك دولة نامية تطمح فى استخدام أقمار الاتصال أو تصنيع قمر منها لتستخدمه فى أغراضها، فعليها أن تسأل نفسها عما إذا كان العائد من استخدام هذه التكنولوجيا المتقدمة يكافئ التكاليف الباهظة التى ستنفقها فى مقابل امتلاكها واستخدامها لهذه التكنولوجيا المتقدمة.

فلقد جرت كثير من المجتمعات النامية وراء إدخال تكنولوجيا التليفزيون، وتكلفت الكثير من أجل تحقيق هذه الغاية، ولكنها لم تحسن استخدامها فى خدمة أغراض التنمية بها، وإنما كان استخدامها من قبيل التظاهر بالتقدم والتقليد الأعمى.

ولعل نظرية نشر الأفكار المستحدثة هى الأكثر ملاءمة لهذا النموذج، داخل إطار المفهوم الضيق الذى حددناه له من خلال تطبيقه على المجتمعات المحلية فى

---

[1] Ugboajah, F. Communication In Nigeria. Paris: Unesco, 1980.

[2] Nweneli,O. " Strategy For Integrated Mass Media System For Rural devlopment." African Communication Review, vol.182, 1984.

أفريقيا. ويشير مصطلح نشر الأفكار المستحدثة Diffusion Of Innovations الى الكيفية التى تنتشر بها المعلومات الجديدة أو الأفكار الجديدة، مثل السلع الجديدة والأطعمة الجديدة والأساليب الزراعيــة الجديدة أو الأجهزة التكنولوجيــة الجديدة أو الأنماط السلوكية والقيم الجديدة وغيرها. وهذه أنشطة واسعة ينطبق عليها مضمون هذه النظرية، وإن كانت ركزت فى بداية تطبيقها على نشر الأخبار الجديدة.

وتهدف هذه النظرية إلى بيان الكيفية التى يطبق بها الناس هذه المعلومات والأفكار والسلوكيات الجديدة. وهى ترى أن هذه الكيفية تتمثل فى ثلاث مراحل ، هى:

١- مرحلة امتلاك المعلومات، حيث يفهم الفرد المعلومات المتصلة بفكرة معينة أو سلوك معين، وهذه المرحلة تعنى أن الجديد ينبغى أن يكون فى متناول الفرد بكيفية مناسبة، بحيث يستطيع أن يقرأ أو يسمع أو يشاهد كل ما يتصل بهذا الجديد، وأن يفهمه ويستوعب مضمونه تماما.

٢- مرحلة تقويم المعلومات التى فهمت، من حيث صلاحيتها وفائدتها. وهذه المرحلة تعنى أن تقدم هذه المعلومات داخل إطار المصالح السياسية للفرد، وبالكيفية التى يدرك بها أهميتها لهذه المصالح والعائد الفعلى عليه وعلى مصالحه من تطبيقها.

٣- مرحلة قبول التطبيق أو رفضه، حيث ترفض الفكرة أو السلوك أو تقبل وتطبق بالفعل.

والناس لا يرفضون الأفكار الجديدة أو يطبقونها بطريقة واحدة وبدرجة واحدة. فهناك الرواد الذين يقدمون الفكرة الجديدة إلى الناس. ويطلق عليهم المبدعون Innovators. ويليهم عدد من المنفذين للفكرة، والذين يأخذون قصب السبق، ويطلق عليهم المنفذون الأوائل The Early Adopters. ويليهم فريق ثالث يطلق عليهم مصطلح الأغلبية المتقدمة The Early Majority. ثم يأتى فريق رابع يطلق عليه مصطلح الأغلبية المتأخرة The Late Majority. ويأتى أخيرا فريق خامس يطلق عليه الفريق المتمهل Laggards وهم آخر المطبقين للفكرة الجديدة،

ولكنهم قد يتفوقون على المجموعات السابقة. وقد يتبقى بعد ذلك أفراد رافضون Diahards. وأحيانا لا يوجد رافضون على الإطلاق.

ويؤكد أصحاب هذه النظرية على أن الفريق الأول يتصف بأنه أصغر سنا واكبر مكانة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر تخصصا من الناحية المهنية، وأكثر تعاطفا مع الآخرين، وأقل تعصبا وتعسفا. فهم، بصفة عامة، قادة الرأى وزعماؤه داخل الجماعات التى ينتمون إليها.

ومن الواضح هنا، أن مضمون هذه النظرية ينطبق تماما على تنمية المجتمعات المحلية فى المجتمعات النامية، حيث هى الأكثر تخلفا والأكثر استهدافا من جهود التنمية. لما تمثله من ثقل بشرى واقتصادى واجتماعى داخل هذه المجتمعات. ثم أنها تعبر عن مضمون النموذج الموحد أو المشترك بالمفهوم الذى حددناه.

وتبقى أخيرا تساؤلات هامة، لكى تحدث هذه النظرية آثارها الواقعية، وهى تتصل بكيفية توفير الوسائل الاتصالية التقليدية والجماهيرية، التى تصل بالفكرة الجديدة إلى جماهير هذه المجتمعات المحلية بالكيفية المناسبة؟! وتتصل بكيفية استثمارها وتوجيهها كجزء من خطة متكاملة للتنمية الشاملة؟ وتتصل أخيرا بالكيفية التى يمكن بها توفير الإمكانات البشرية القادرة على التخطيط والتنفيذ؟ وهذه التساؤلات تحتاج إلى إجابات واضحة ومحددة على أرض الواقع.

## رابعا: مغزى النتائج التى انتهت إليها تطبيقات النماذج الثلاثة ونظرياتها:

عرفنا أن التطبيقات المختلفة للنماذج الثلاثة فى المجتمعات النامية انتهت إلى نتائج سلبية، لأنها لم تسهم فى تحديد الغايات المستهدفة فى هذه المجتمعات. بل أنه يمكن القول أنها انتهت إلى رؤية غير واضحة لواقعها ومستقبلها، بل أن بعض هذه االمجتمعات النامية بدت مستسلمة أمام مصيرها.

ولعل أهم النتـائج التـى انتهـى تحليـل هـذه النمـاذج الثلاثـة والنظريـات التـى انتمت إليها، أنها أسهمت فى فهم الكيفية التى تنظر بها هذه النماذج والنظريـات إلـى العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية فى المجتمعـات الناميـة، وكيـف تـأثر واقـع الاتصـال الجمـاهيرى بظـروف هـذه المجتمعـات وبالنتـائج غـير المتوازنـة لجهودهـا التنموية. ويمكن إيجاز النتائج التى انتهت إليها هذه النماذج والنظريـات، لنصـل إلـى المغزى الذى نستنتجه منها، والذى يسـاعدنا فـى الوصـول إلـى علاقـة سـليمة ودور مناسب لهذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية بعد ذلك. وذلك، كما يلى:

١ - **أن المجتمعات النامية بعد قرون من الاستعمار والتبعية،** أخذت بنمـاذج فلسـفية مستوردة بطريقة عشوائية ومقلدة. فلا هى درست تطبيقاتها داخل إطار من ظروفها وإمكانياتهـا الخاصـة، ولا هـى كـانت مبتكـرة فـى تطبيقاتهـا، بحيـث لا تكـون هـذه الفلسفات وحيا أو تقليدا أو انبهارا، وإنما فكر واع ومستوعب لحقائق التـاريخ وواقـع المجتمع.

صـحيح أن تطبيقها لهذه الفلسفات السياسية كان بدرجـات متفاوتـة، لكـن هـذه الدرجات المتفاوتة لم تكن تعنى أنها درست واستوعبت وقارنت واختارت ما يناسـب ظروفها وأوضاعها وإمكانياتها. وما حدث بالفعل هو أن اختيارها حكمتـه اعتبـارات شخصية وسياسية لقادة هـذه المجتمعـات. أمـا الاعتبـارات الموضوعيـة داخـل إطـار المصلحة العامة، فكانت متجاهلة تماما.

فمصر مثلا، وهى دولة نامية، ما الـذى دفعها إلـى التحـول عـن الرأسـمالية التى كانت موجودة قبل ثورة عام ١٩٥٢م. إلى الاشـتراكية خـلال السـنوات الأولـى لهذه الثورة؟ ثم ما الذى عـاد بهـا مـرة ثانيـة إلـى الرأسـمالية فـى أواخـر السـبعينات وأوائـل الثمانينـات مـن هـذا القـرن؟! إن مـا حـدث فـى مصـر مثـال لمـا حـدث فـى مجتمعات نامية كثيرة وعديدة. ولا يمكن أن يوصـف هذا المجتمع هنا وهناك، إلا أنه يتسم بالعشوائية والتخبط، وبأنه أضـاع علـى هـذه المجتمعـات سـنوات طويلـة كـانت أحوج ما تكون إليها.

ورغم ضياع كل هذه السنوات هباء منثور إلا أن التصحيح يعتبر مطلبا حيويا وأساسيا. ويكون على هذه المجتمعات أن تعود من حيث بدأت، فتعيد النظر فى فلسفتها السياسية مرة أخرى على أسس مدروسة دراسة متأنية، لكى تحدد على ضوء ظروفها وإمكانياتها الخاصة وتراثها الثقافى الأصيل ومصالحها الذاتية الوطنية، تغيير أو تعديل أو تبديل ما أخذت به من فلسفة سياسية. والمهم أن ما تختاره لنفسها يكون متوافقا مع المصلحة العامة ومعبرا عن ذاتها.

إن أهمية هذه البداية تكمن بوضوح فى قدرة أى فلسفة سياسية على تشكيل وصياغة الحياة بكل وجوهها داخل المجتمع بصفة عامة، وعلى تشكيل وصياغة العلاقة بين الاتصال بكل أشكاله وجهود التنمية، كأحد أوجه الحياة الهامة والمؤثرة بصفة خاصة. وهذه حقيقة ينبغى تداركها الآن بعد أن طال تجاهلها فيما مضى.

**٢- أن كل النظريات العلمية التى شرحت وفصلت كيفية الاستفادة من العلاقة بين الاتصال والتنمية بصفة عامة، والاتصال الجماهيرى والتنمية بصفة خاصة،** نادى بها باحثون ينتمون إلى هذا النموذج أو ذاك من النماذج الثلاثة للفلسفات السياسية التى سادت العالم خلال النصف الثانى من القرن العشرين. وقد تعصب كل منهم للنموذج الذى يناصره والنظريات التى تدعمه.

وجاءت المجتمعات النامية، لتجد أمامها نماذج ونظريات جاهزة، فأخذت من هذا أو من ذاك بتطبيقات متسرعة، انتهت إلى نتائج سلبية محطمة، فهذه المجتمعات فى أغلبها، أصبحت تملك الآن إمكانيات كمية من وسائل الاتصال الجماهيرى، لم تتوفر لها من قبل. ولكنها لا تعرف الكيفية المناسبة لاستخدامها واستغلالها فى تحقيق أهدافها وغايتها التنموية، لأنها لا تعرف كيف تعمل وتؤثر وتستثمر، فتحولت كل هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية إلى وسائل ترفيهية فى المقام الأول، تعتمد فى شغل أوقاتها غالبا، على الموارد المستوردة والتى لا تلائم الأصول الثقافية لمجتمعاتها، فأصبح تأثيرها الإيجابى محدودا. ودورها فى التنمية محدودا، وآثارها السلبية بلا حدود.

وخلاصة القول هنا، أن النماذج الثلاثة التى حللناها استخدمت النظريات العلمية لتشرح وتفسر مضمونها وتدعم تطبيقها، ولكن النظريات العلمية لها أغراض أخرى، تتمثل فى فهم الكيفية التى تعمل بها وسائل الاتصال الجماهيرى وتؤثر، وهو ما لم يحدث فى المجتمعات النامية ولم تستهدفه الدراسات العلمية لها. وهذه الأغراض الأخيرة هى التى كان ينبغى أن تهتم بها هذه المجتمعات، لتكون مدخلا إلى تطوير استخدام هذه الوسائل فى مواجهة متطلبات التنمية بها.

وهنا نصل إلى مغزى النتائج التى انتهت إليها تطبيقات النماذج الثلاثة ونظرياتها، فبعد أن أسهمت هذه التطبيقات فى تفسير الكيفية التى انتهى إليها واقع المجتمعات النامية وواقع الاتصال الجماهيرى بها، يأتى التساؤل حول الكيفية التى تستطيع بها هذه المجتمعات أن تقيم علاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والمجتمع الذى ينتمى إليه كإطار لدور أكثر فعالية فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها؟!

ولا شك أن الإجابة على هذا التساؤل، تتطلب تصورا شاملا ومتكاملا يستوعب كل الدراسات العلمية السابقة ونتائجها، ويستوعب التجارب الواقعية التى حدثت فى المجتمعات النامية، كما يستوعب النتائج التى انتهت إليها النماذج التفسيرية والنظريات العلمية التى حكمت العلاقة بين الاتصال والتنمية، حتى يمكن التوصل إلى ما ينبغى أن يكون عليه دور الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات، وحتى يكون لهذا الدور أصالته وواقعيته.



# الفصل الرابع

## نحو دور إيجابي للاتصال الجماهيري في التنمية

تناولنا بالتحليل النماذج والنظريات العلمية التى تحكم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية، وانتهينا إلى أن واقع هذه العلاقة كان سلبيا، لأسباب ترجع إلى طبيعة الإطار الفلسفى والسياسى والاجتماعى الذى أخذت به المجتمعات النامية وطبقته بدون دراسة كافية لمدى مناسبته لظروفها وإمكانياتها، أو لكيفية توافقه مع هذه الظروف والإمكانيات. كما ترجع إلى أخذها بنظريات علمية ليست مناسبة لمتطلبات تنميتها. سواء كان ذلك تقليدا أو انبهارا، أو بوعى أو بغير وعى. المهم أن النتائج جميعها كانت فى غير صالحها وغير محققة لأهدافها.

وبالتالى، يكون تصورنا لتحقيق علاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والتنمية على أساس من العودة إلى نقطة البداية، حيث الدراسة المتأنية لظروف كل مجتمع نام ولإمكانياته ولمتطلباته، من اجل وضع قاعدة سليمة تقوم عليها تلك العلاقة الإيجابية بين الاتصال بصفة عامة والتنمية، ولتصبح إطاراً مناسباً لدور أكثر إيجابية للاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات النامية.

ولقد حاولت دراسات علمية كثيرة أن تستثمر الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات فى وضع تصور لهذا الدور الإيجابى للاتصال الجماهيرى، إلا إنها انطلقت من زوايا جزئية ضيقة. ولم تنطلق من زاوية واسعة وشاملة، بمعنى أن كلا منها ركزت على ركن أو مجال من أركان هذا الدور أو من مجالات استخدامه، ولم تركز على إحداث تكامل بين كل أركانه ومجالاته، أو على إحداث وحدة مشتركة بينها.

ومثل هذه الدراسات يمكن الاستفادة منها بدرجات متفاوتة، إلى جانب ما انتهينا إليه من نتائج أسهمت فى تحليل واقع هذه المجتمعات وواقع الاتصال الجماهيرى بكل وسائله داخلها، كما أسهمت فى تفسير العلاقة بين ما حدث لهذه المجتمعات وما حدث للاتصال الجماهيرى بها، بل أنها أسهمت فى وضع مدخل إلى الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها مثل هذا التصور الشامل لعلاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى ومجتمعه من ناحية، وبينه وبين جهود التنمية فى مجتمعه من ناحية ثانية.

وبناء على ذلك، نستطيع أن نحدد هنا أربعة أسس متكاملة، يقوم عليها مثل هذا التصور الشامل، وهى وإن كانت تقوم على الصفات المشتركة بين المجتمعات النامية أيضا لأغراض دراسية، إلا أنها تحاول أن تقدم إضافة علمية إلى الدراسات العلمية التى سبقتها. كما يلى:

١- تحديد الإطار السياسى والاجتماعى المناسب.

٢- تحريك الواقع بكيفية مناسبة.

٣- تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى.

٤- تحديد الاعتبارات التى تحكم التطبيق.

إن هذه الأسس جميعها تقوم على مسلمة هامة، وهى أن الاتصال الجماهيرى يشكل أحد الأنظمة الاتصالية فى المجتمعات المعاصرة جميعها. وهو جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعى الذى ينتمى إليه، يؤثر فيه بقدر ما يتأثر به. ومن ثم، فهذه الأسس جميعها تحاول أن تصنع مناخا فكريا وعمليا لعلاقة أكثر إيجابية بين الاتصال الجماهيرى ومجتمعاته النامية لتكون إطاراً مناسباً لدور أكثر فعالية فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها، داخل هذه المجتمعات. وعلى ذلك، سوف نتناول هذه الأسس جميعها، واحد تلو الآخر بشىء من التفصيل، على أن يكون واضحا ما بينها من تكامل.

## أولا: تحديد الإطار السياسى والاجتماعى المناسب:

يقصد بالإطار السياسى والاجتماعى تلك الفلسفة السياسية والاجتماعية التى يأخذ بها المجتمع، ولها أهميتها وقوتها فى تشكيل العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والمجتمع. كما أن لها أهميتها وقوتها فى تشكيل العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والتنمية.

وإذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع تشكل قدرة وسائل الاتصال الجماهيرى على الحركة، فإن الفلسفة السياسية والاجتماعية تحدد المساحة التى تتحرك داخلها هذه الوسائل فى مواجهة جماهيرها. وهذه الظروف الاقتصادية

والاجتماعية تصنع معا قدرة المجتمع على التأثير على هذه الوسائل داخل إطار علاقة التأثير المشتركة والمتبادلة بينهما كطرفين متقابلين.

ومساحة الحركة التي تحكمها الفلسفة السياسية والاجتماعية للمجتمع، تعني القدر من الحرية الذي يوفره مضمون هذه الفلسفة لوسائل الاتصال الجماهيري، وهي شكل من أشكال الحرية الممنوحة للفرد، والتي تطورت مفاهيمها وتطبيقاتها عبر مراحل تاريخية كثيرة، ونص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨م.

وبالتالي، فإن حرية وسائل الاتصال الجماهيري تعتبر جزء من حرية الرأي وحرية الإعلام وحرية الاتصال، وهي أشكال الحرية التي منحت للفرد، بحسب تطور مفهوم الاتصال ووسائله وتكنولوجيته. غير أنه على الرغم من عقد مؤتمرات دولية وإقليمية ومحلية كثيرة، لوضع تعريفات دقيقة ومحددة لمفاهيم هذه الحريات جميعها، إلا أنها انتهت من الناحية العملية إلى لا شيء. وعلى الرغم من النص على هذه الحريات جميعها صراحة أو ضمنا في دساتير كل دول العالم تقريبا، إلا أن النصوص الخطية شيء والواقع شيء آخر. ولازالت الحرية بكل أشكالها وألوانها ومفاهيمها مشكلة عالمية، لاختلاف الفلسفات السياسية حولها نظريا وعمليا.

ولقد شهدت المجتمعات المعاصرة، سواء المتقدمة منها أو النامية، طوال تاريخها أربع فلسفات سياسية أساسية، وطبقتها بدرجات متفاوتة، وهي: فلسفة السلطة، والفلسفة الشيوعية، وفلسفة الحرية، وفلسفة المسئولية الاجتماعية. وتتعدد هذه الفلسفات وتتنوع بحسب القدر الذي يأخذه مجتمع معين من هذه الفلسفة أو تلك[1].

## ١- فلسفة السلطة:

ظهرت هذه الفلسفة بوضوح خلال القرن السادس عشر في إنجلترا. ولا تزال تطبيقاتها قائمة في كثير من المجتمعات المعاصرة، وينص مضمونها على أن العمل بوسائل الاتصال الجماهيري امتياز خاص يمنحه الحاكم. ويكون على هذه

---

[1] Merrill. J. Global Journalism: Asurvey Of The World`s Mass media. New York and London: Longman,1983. PP,22 - 28

الوسائل تبعا لذلك التزام تجاه هذا الحاكم وحكومته. ولقد شكلت هذه الفلسفة أنظمة الاتصال الجماهيرى فى كثير من دول العالم وخاصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد اكتسبت هذه الفلسفة تقليدا طويلا. وأصبحت تعنى أنه على الرغم من أن وسائل الاتصال الجماهيرى مشروعات خاصة، إلا أنها تعمل داخل الدولة الفرد، أى الدولة التى يحكمها حاكم واحد. وتستمد وجودها من الدولة، وعليها أن تعمل جاهدة على تمجيد سلطة الدولة التى تسمح لها بالحياة والاستمرار. ومن الطبيعى أن تتمتع وسائل الاتصال الجماهيرى داخل إطار هذه الفلسفة بالقدر من الحرية التى تسمح به الدولة وحاكمها الفرد، ولا شك أن هذا القدر من الحرية محدود للغاية، ومرهون بمدى التزامها بمضمون فلسفة السلطة فى الدولة. وبمدى رضى الحاكم الفرد وحكومته عن أعمالها ونشاطها.

## ٢- الفلسفة الشيوعية:

على الرغم من أن الشيوعية، كفلسفة سياسية واجتماعية، سقطت فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية، إلا أن دول أخرى لا تزال تحتضنها كمنهج سياسى لا تحيد عنه، رغم ادعائها بالاتجاه نحو الانفتاح، كالصين الشعبية مثلاً. ومن ثم، فإن هذه الفلسفة الشيوعية، كفلسفة نابعة من فلسفة السلطة، تجد تطبيقاتها أساساً فى الدول التى لا تزال تدين بالشيوعية إلى جانب دول أخرى تأخذ بمضمون هذه الفلسفة وروحها، وهى ما أن كانت لا تدين بالشيوعية، إلا أنها تدين بالسلطة المطلقة.

وتعود جذور هذه الفلسفة إلى الربع الأول من القرن العشرين. وطبقاً لها، تكون وسائل الاتصال الجماهيرى أدوات فى أيدى الحكومة، على أساس أنها جزء مكمل للدولة. ولذلك، تملك الدولة هذه الوسائل وتستخدمها وحدها، وتوجهها من خلال الحزب الشيوعى الوحيد وأجهزته. وعلى هذه الوسائل أن تلتزم فى وظائفها بالغرض الأساسى للمجتمع، وهو نشر الفكر الشيوعى ودعم النظام الشيوعى وترجمة السياسة الاجتماعية للدولة، ولو على حساب الحقيقة. ويمكن لهذه الوسائل

أن تمارس النقد الذاتى، أى النقد لنفسها، على أساس مدى التزامها بالخطط التى تضعها الدولة.

ولئن كانت هذه الفلسفة امتدادا لفلسفة السلطة، إلا أن وسائل الاتصال الجماهيرى تتمتع بقدر محدود من الحرية فى فلسفة السلطة، بينما تحرم من هذا القدر تماماً فى الدولة الشيوعية، حيث تكبل الدولة هذه الوسائل وتراقبها الحكومة الشيوعية مراقبة دائمة ومستمرة.

## ٣- فلسفة الحرية:

تجد هذه الفلسفة جذورها فى إنجلترا والعالم الجديد فى أمريكا الشمالية خلال القرن السابع عشر، حيث كانت فلسفة هذا العصر تقوم على أن الإنسان مخلوق عاقل، وله حقوقه الطبيعية، وأهمها حقه فى معرفة الحقيقة وتتبعها، وليس عليه قيد فى ذلك.

وتعنى تطبيقات هذه الفلسفة على وسائل الاتصال الجماهيرى، أن وظائف هذه الوسائل تقوم على كشف الحقائق وتقديمها، وهى لا تستطيع أن تمارس هذه الوظائف إذا فرضت عليها قيود من خارجها. وبالتالى، فانه لا يقيدها إلا رغبة جماهيرها فى المجتمع الحر، حيث تستطيع هذه الجماهير أن تؤيد أو ترفض أى وسيلة من هذه الوسائل .

ويضاف إلى ذلك، أن هذه الفلسفة تقوم على حق الجماهير. فى أن تعلم وأن تختار معلوماتها. ولذلك، فوسائل الاتصال الجماهيرى حلقة وصل بين الحكومة والجماهير. ومن ثم، فلا قيود على حركتها حتى توفر للجماهير ما تريد. وتطبيقات هذه الفلسفة تحتاج إلى وسائل اتصال جماهيرى على درجة عالية من النضج والإحساس بالمسئولية. كما تحتاج إلى جماهير على درجة عالية أيضاً من النضج والتحضر. وهذه حالة مثالية، إذا انتفت بعض أركانها، فان هذا يعنى دخول كثير من التطبيقات السيئة ذات الآثار الفاسدة.

### ٤- فلسفة المسئولية الاجتماعية:

تعود هذه الفلسفة إلى منتصف القرن العشرين. وتجد جذورها فى فلسفة الحرية. وينبثق مضمونها بدرجة كبيرة من تقرير وضعته جماعة خاصة، بعد أن شكلت لجنة لحرية الصحافة، لدراسة أوضاعها فى المجتمع الأمريكى. ونشر هذا التقرير سنة ١٩٤٧م. وجاء فى هذا التقرير ذكر المصلح الذى أطلق على هذه الفلسفة.

وهذا يعنى أن فلسفة المسئولية الإجتماعية جاءت كرد فعل طبيعى تجاه الاستخدامات السيئة التى نتجت عن تطبيقات فلسفة الحرية، حيث استهدفت وضع قيود معنوية على ممارساتها تجنباً لهذه الآثار السيئة. فقد جاء فى تقرير هذه اللجنة، أنه نظراً لأن وسائل الاتصال الجماهيرى تجاوزت حدود المفاهيم التى تعنيها فلسفة الحرية فيما يتعلق بحرية بحثها عن الحقائق وعرضها، فان أهمية هذه الوسائل فى المجتمع الحر تفرض عليها التزاماً نحو مسئوليتها الاجتماعية نحو المجتمع.

وهذا الالتزام يفرض عليها أن تبحث عن الحقائق بدقة وتصفها فى تقارير ذات مغزى. وفى إطار مفهوم هذا الالتزام، عليها أن تقبل قدراً من التنظيم الذى يستهدف مراقبة عملها، ويضمن قيامها بوظائفها بطريقة صحيحة. ولذلك، افترضت اللجنة نوعاً من التنظيم الحكومى بهدف التأكد من التزامها بمسئوليتها الاجتماعية.

وإذا كانت الحرية المسئولة هنا تمثل أفضل الأطر المناسبة لوضع وسائل الاتصال الجماهيرى ودورها فى المجتمعات المعاصرة بصفة عامة، وفى المجتمعات النامية بصفة خاصة، إلا أن التدخل الحكومى مرفوض فى جميع الحالات، حتى ولو كان بسيطاً، لأن الحكومة طرف مقابل لوسائل الاتصال الجماهيرى، واحتمالات الصراع بينهما قائمة، وشواهد التاريخ كثيرة ومتعددة، حتى أنه يقال أن تاريخ الاتصال الجماهيرى بكل وسائله ليس إلا تاريخا للصراع بينهما.

ومن ثم، فإن الحرية المسئولة اجتماعياً والمنظمة تنظيماً علمياً وموضوعياً وغير حكومى، تعتبر إطاراً سياسياً واجتماعياً مناسباً للحركة المناسبة لوسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية. وتطبيقات هذا الإطار المناسب ممكنة

ومتاحة، على ضوء ما نعرفه من توفر أعداد لا بأس بها من المفكرين وقادة الرأى العام ذاته، ويكون له وحده حق تنظيم المسئولية الاجتماعية والمحاسبة عليها.

## ثانياً: تحريك الواقع بكيفية مناسبة:

من المعروف أن واقع المجتمعات النامية أفرز ظروفاً اقتصادية واجتماعية معاكسة تماماً وبدرجات متفاوتة لتطور الاتصال الجماهيرى بكل وسائله. بل أن هذه الظروف كانت قوالب تشكلت داخلها السمات الخاصة لهذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية، وحددت قدرتها على المساهمة فى تطور مجتمعاتها. وتشهد بذلك كل النتائج التى انتهينا إليها بعد تحليل الواقع الذى تعيشه هذه المجتمعات وتعيشه وسائل الاتصال الجماهيرى داخلها.

وهنا نتساءل عما تعنيه هذه العلاقة من قوة تأثير للمجتمع على وسائل الاتصال الجماهيرى داخله، فهل يتجمد دور وسائل الاتصال الجماهيرى داخل هذه المجتمعات النامية إلى أن تتطور وتتقدم، وتنعكس آثار هذا التطور والتقدم عليها، فتبدأ فى ممارسة دورها كمدعم لهذه النتائج ؟! أم أنه من الممكن أن يسير التطور متوازناً لكل من المجتمعات النامية ووسائل الاتصال الجماهيرى داخلها، ليدفع التقدم بعضه بعضاً، وتتكامل نتائجه لصالح الطرفين معاً؟!

ولقد انقسمت الدراسات العلمية فى مواجهة هذه التساؤلات إلى اتجاهين: أولهما، يرى أن تقدم المجتمع شرط لتقدم وسائل الاتصال الجماهيرى داخله وزيادة قدرتها على أداء دورها. والدراسات الداخلة فى هذا الاتجاه تعتمد على العينات، ولا تقدم نتائجها إلا مؤشرات محدودة لإثبات صحة ما تدعيه.

أما الاتجاه الثانى، فقد ساندته دراسات علمية كثيرة تعتمد على الشواهد الواقعية والأدلة التاريخية، وجميعها تؤكد على حتمية أن تسير التنمية فى المجتمع مع تنمية وسائل الاتصال الجماهيرى ذاتها، لأن فى نتائج كل منهما مزيداً من الدفع والقوة للنتائج التى يحققها الطرف الآخر. ولا يمكن تصور البدء بأى منهما أولا،

لأن التـأخر فـى أحدهمـا يمكـن أن يشـكل عقبـة أمـام تقـدم الآخـر. ومـن أمثلـة هـذه الدراسات ما قام به كل من ولبورشرام w. Schramm[1] وكولارت J.Collart.[2]

ولاشك أن التنمية المقصودة هنا ليست التنمية بالمفهوم الاقتصادى وحده. بل لابد أن تكون التنمية بمفهومها الشـامل، الـذى يقـوم علـى إحداث الحركـة المتوازنـة للبيئة والإنسان معاً، على أن تكون الأجهزة الحكومية قادرة على أن تخطط لهـا وأن تنفذها بأسلوب علمي وفني وعملي.

وهـذه التنميـة الشـاملة تمثـل مضمـون الكيفيـة المناسـبة لتحريـك الواقـع فـى المجتمعـات الناميـة حركـة متوازنـة ومطـردة، كـأحد الأسـس المتكاملـة التـى تصنـع تصورنا الشامل للعلاقة الإيجابية بين الاتصال الجماهيرى والتنميـة. وهـى تعنـى أن حركة البيئة والإنسـان بتـوازن وشـمول، توفـر لوسـائل الاتصـال الجمـاهيرى مناخـا اقتصاديا واجتماعيا مناسبا لتطورها ولممارسـة دورهـا بإيجابيـة وفعاليـة فـى عمليـة التنمية، بحيث تعطى كما تأخذ، وتؤثر كما تتأثر، ويكون نتيجة هذا التفاعل الإيجـابى قوة دفع مشتركة لكل منهما من ناحية، وللمجتمع كله من ناحية ثانية.

غير أن هذه التنمية الشاملة تعرضت لدراسات علمية كثيرة، ولـم تصـل أى منها إلى تعريف جامع مانع ومعبر عما يقصد بها بالفعل. ففى خلال الخمسينات مـن هذا القرن تركزت الدراسات العلمية والتطبيقات العملية فى المجتمعات النامية علـى نظرة اقتصادية بحتة، وكان مفهوم التنمية مرادفا للتقدم الاقتصادى. ولا يـزال هنـاك أنصار لهذه النظرية الاقتصادية بين كثير من المجتمعات النامية حتى اليوم.

ومنـذ السـتينات مـن هـذا القـرن، ظهـرت دراسـات علميـة كثـيرة تقليديـة ومتحررة، ركزت جميعها علـى التنميـة، وانتهـت إلـى نتـائج وسـعت مـن مفهومهـا، بحيـث شـمل ظواهـر سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة ونفسـية وثقافيـة وبيئيـة، بكـل

---

[1] Schramm, W. & Others. New Uses of Mass Communication for the Promotion of Economic and Social Development. In United Nations, Communication, Science, Technology and Development, Washingten: United States Government House, 1962. PP. 5-7.

[2] Collart, J. " The Influence of Newspaper and Television In Africa." African Affairs, Vol. 62, No. 284, July, 1963. P. 205.

مستوياتها فى النشاط الإنسانى. وأصبحت التنمية بهذه المفاهيم جميعهــا، مانعـة وبـلا حدود قاطعة، مهما جعل مهمة تحديدها صعبة للغاية.

وعلى الرغم من كل هذه الدراسات العلمية، إلا أنــه بـدا واضحـا فـى أواخـر السبعينات من هذا القرن، أن جهود الأكاديميين والممارسين انتهت بالفشل فى تحديـد الغايات المستهدفة من التنمية فى المجتمعات النامية، سواء من الناحية العلمية أو من الناحية التطبيقية، مما فتح الباب واسعا أمام انتقادات لا حصـر لهـا. كمـا فتـح البـاب واسعا أمام اجتهادات محلية متعصبة، اتسمت بالأصولية الضيقة والتعصب السياسـى والتحرر الاجتماعى[1].

ونحن فى محاولتنــا هنـا لتحديد المفهوم السليم للتنميـة الشـاملة، كمضمـون لتحريك الواقـع فـى المجتمعـات الناميـة حركـــة مناسـبة لتطــور وسـائل الاتصـــال الجمـاهيرى وقيامهـا بـدور إيجـابى فـى التنميـة، لا نضيـف جديـدا، إلا مـن زاويتيـن هـامتين: أولاهمــا، أننــا نحـاول أن نحـدد مواقـع التقصـــير فـــى الدراســـات العلميـــة. وثانيهما، أننا نحاول أن نستفيد من تجارب محدودة ولكنها ناجحة، ومع ذلك لـم تعـط حقها فى التطوير، على الرغم من أنها تفتح أفاقا واسعة لمفاهيم أكثر واقعيـة. ومـن هاتين الزاويتين معا، نحاول أن نضع تصورا للكيفية المناسبة لتحريك الواقع بتـوازن فى المجتمعات النامية.

## أ- الاستفادة من الدراسات العلمية:

نستطيع أن نستشهد هنا بإحدى هذه الدراسات العلمية التى جمع فيها البـاحث عددا من التعريفات التى انتهت إليها دراسات علميـة سـابقة، لمفهـوم التنميـة، لتكـون نقطة البداية فى مناقشة نتائج هذه الدراسـات، كمدخـل لتحديـد مواقـع التقصـير التـى تهمنا هنا، لأنها تمثل بالنسبة لنا نقاط الاستفادة من هذه الدراسات العلمية[٢].

---

[1] Mowlana, H, & Othen Communication Technology and Development. Paris: unesco, 1988. PP,.7 - 11.

[٢] محمد سيد محمد: " نحو تعريف معاصر للتنمية والتخلف". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٨ بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٩م. ص ص: ٨٢ - ٨٣.

فقد جاء فى هذه الدراسة التعريفات التالية، والتى تصف التنمية بأنها:

١- العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا، والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى واشتراكه.

٢- العمليات التى يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والمساهمة فى تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

٣- تدعيم المجهودات ذات الأهلية للمجتمع المحلى بالمجهودات الحكومية، وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متمشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العامة للدولة.

٤- محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية فى مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التى يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية، وفقا لخطة مرسومة. وفى ضوء سياسة المجتمع.

ويرى الباحث أن كل هذه التعريفات، رغم أهميتها، تعتبر قاصرة عن المصطلح الذى نقصده لمعنى التنمية، ويحاول أن يضع لها تعريفا يعالج به القصور الذى يراه فى هذه التعريفات، كما يلى:

" أنها تعنى زيادة محسوسة فى الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا، ومستخدمة الأساليب العلمية الحديثة فى التكنولوجيا والتنظيم والإدارة."

ونحن نرى أنه رغم أن الباحث هنا حاول بتعريفه هذا أن يسد ثغرات التقصير فى التعريفات السابقة، إلا أنه جاء أقلها تحديدا ووضوحا، إذا قورن مثلا بالتعريف الأول الذى وضعته منظمة الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن الباحث هنا قصد التكامل فى مفهوم التنمية بين الإنتاج والخدمات. جاء تعريف الأمم المتحدة ليحدث هذا التكامل بين كل نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع كله. إلى جانب التكامل بين المجتمعات المحلية من ناحية والمجتمع من ناحية أخرى.

وخلاصة القول هنا، أن هذه التعريفات جميعها تضمنت إيجابيات كثيرة. فقد شملت التنمية تكامل المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وشملت تكامل الجهود القومية والمحلية، داخل إطار خطط شاملة ومشتركة، وشملت كذلك التنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية، ومع ذلك، يمكن القول أن العبارات التى استخدمت فى صياغتها جاءت بأوصاف وعناصر وعبارات عامة، وجاءت أميل إلى الصياغات النظرية والمفاهيم الفكرية، ولم تكن محددة ولا عملية، بحيث لا يمكن القول، على ضوء الظروف التقليدية والقيود الإدارية والتنظيمية والتنفيذية، أنه من الممكن أن تكون قابلة للاستيعاب والتطبيق السليم. والأدلة على ذلك كثيرة وقاطعة، وأهمها أن المجتمعات النامية أخذت بهذه التعريفات بدرجات متفاوتة، وانتهت أيضا إلى نتائج متفاوتة، ولكنها جميعها غير متوازنة ولا متكاملة.

فماذا نقصد بأن هذه التعريفات لم تكن محددة ولا عملية؟ لنضرب على ذلك مثلا، نحن نعرف أن جهود التنمية فى المجتمعات النامية خطط لها ونفذت داخل إطار من الضغوط الاقتصادية الهائلة، كالضغوط الدولية المتمثلة فى المساعدات والقروض المالية والسياسات التى تحكمها. والضغوط المحلية المتمثلة فى ضعف الاقتصاد القومى وقلة الإمكانيات المادية وانخفاض المدخرات المحلية وضعف مستوى الدخل الفردى. وهذه الضغوط كانت تمثل ظواهر معروفة وشائعة فى كل المجتمعات النامية عندما بدأت جهودها التنموية مع بداية الخمسينات من هذا القرن، فكيف نتصور إمكانية قيام تخطيط اقتصادى قابل للتطبيق طبقا للتعريفات السابقة داخل إطار هذه الضغوط المعوقة والمحطمة، والتخطيط الاقتصادى يمثل أحد جناحى التنمية الشاملة؟!

ومثلا آخر، نحن نعرف أيضا أن المجتمعات النامية عندما بدأت جهودها التنموية من منظور اقتصادى، وهى تعيش بعقول متخلفة قرونا من الزمان، وتغرق فى ميراث ثقافى متخلف، فجاءت جهود التنمية الاقتصادية بنتائج عمقت الإفرازات السيئة لهذا الميراث الثقافى المتخلف، فكيف يمكن أن تعيد التوازن إلى جهودها

التنموية على ضوء التعريفات السابقة؟! أن هذه التعريفات لا تجيب على هذه التساؤلات بطريقة عملية محددة يمكن استفادة منها فى الواقع.

ويمكن أن نستشهد هنا بأقوال أحد المسئولين عن التنمية فى المجتمع المصرى، وهو يوسف السباعي الذى شغل منصب وزير الثقافة فى بداية السبعينات، قال: أن الأهداف السياسية لسياسة وزارته كانت واضحة وسهلة، فإلى جانب بناء الإنسان، كانت الأهداف هى: إثراء الوجدان العربى بالقيم الروحية والتقاليد الأصيلة، ومحو الأمية الثقافية، وبناء المواطن المستنير الذى يبدع ويبتكر ويبنى الدولة المصرية، وإشاعة التفاؤل والإشراق، وإزالة كل الضغوط النفسية والاجتماعية، وتحقيق وجود ديموقراطى حر تزدهر فيه كل طاقات الفكر والإبداع الفنى الرفيع.

ويضيف الوزير قوله: أنه عند التنفيذ بدت الفجوة واضحة بين الأمل والعمل؟ وبين الحلم والواقع. كيف نبنى الإنسان العربى الحر المتفائل المبدع المفكر الخلاق. وبأى وسيلة نصل إلى هذا الهدف. وما هو الكتاب الذى يجب أن نقدمه لعقله. واللوحة التى ننمى من خلالها ملكاته، واللحن والتمثال والفيلم والمسرحية وبقية الزاد الثقافى الذى يشبع حاجاته الروحية والمعنوية، التى لا تقل أهمية، إن لم تزد، عن مطالبه المادية الأساسية[١].

وهذه هى المشكلة، يتكلم المسئولون نظريا فيحسنون، وعند التطبيق يتحيرون. فلا أحد يعرف كيف يحقق أهدافه؟! ولا كيف يكون التطبيق السليم؟! ويبدو أن المسئولين فى المجتمعات النامية لا يزالون يفكرون فيما يطبقون، أو أنهم ينسوا من التفكير، فتركوا الحبل على الغارب، بلا ضابط ولا رابط، وليكن بعد ذلك ما يكون!! وأعتقد أن نظرة سريعة ومتابعة بسيطة لما ينشر ويذاع فى المجلات المصرية والأفلام والمسرحيات وبرامج التليفزيون، تصل بنا إلى أدلة واقعية أكيدة على صحة ما انتهينا إليه من نتائج، وصحة المغزى الذى قصدناه من نقدنا للتعريفات العديدة التى أعطيت لمفهوم التنمية فى الدراسات العلمية. وبالتالى، تصبح ثغرات التقصير هنا إسهاماً واضحاً فى تحقيق ما نصبو إليه.

---

[١] يوسف السباعى: " العبور الثقافى ". مجلة الثقافة، عدد أكتوبر سنة ١٩٧٤م.

ب- الاستفادة من التجارب العملية:

نقصد بتلك التجارب العملية، ما قامت بـه بعض المجتمعات المحلية داخل المجتمعات النامية من مجهودات ذاتية رائدة، دون معونات من السلطات الحكومية المركزية، بحيث شكلت مبادرات لتجارب عملية كاملة، يمكن أن نستشهد بها، ونخرج منها بنتائج تفيد في وضع تصور لإمكانية تحريك الواقع بالكيفية التى تصنع مناخاً مناسباً لعلاقة أكثر إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والتنمية.

ومن أهم هذه التجارب الرائدة، ما قامت به قرية شارونه، إحدى قرى محافظة المنيا فى مصر، كنموذج للتنمية الشاملة ، ويمثل اتجاها متكاملا يقف على النقيض من الاتجاه التقليدى الحكومى المتعارف عليه، والذى نتجت عنه العديد من السلبيات والتناقضات خلال العقود التالية لسنة ١٩٥٢م.[٢]

وقرية شارونة، مثل غيرها من القرى المصرية، تعيش حالة من الفقر والتخلف، وتنعزل عن المراكز الحضرية فى المدن والعواصم، وتنقصها الخدمات الأساسية بدرجة كبيرة وعالية، وتقوم على مساحة من الأرض الزراعية الصحراوية المستصلحة، والتى تعانى من مشكلات الرى والصرف.

ومع كل هذه الظروف القاسية، استطاع سكانها أن يصلوا بوعيهم إلى نتيجة هامة، مؤداها: أن الدولة لن تستطيع أن تحقق لهم كل شىء، وأن عليهم أن يبدءوا بأنفسهم قبل أن يطلبوا من الدولة أن تساعدهم، فشكلوا قيادة جماعية من الشيوخ والشباب، تمثلت فى مجلس القرية للتخطيط للمشروعات وتحديد الأولويات ومتابعة التنفيذ.

وتمكنوا بالعمل التطوعى وبالجهود الذاتية، أن ينفذوا مشروعات لإنارة الشوارع وتوعية الأمهات بتنظيم الأسرة وبالتغذية المتوازنة للأطفال، إلى جانب

---

[٢] انظر من الدراسات الصحفية التى تناولت هذه التجربة بالتحليل، ما يأتى:

- مديحة النمراوى: "القرية المنتجة تبدأ من شارونة ". صحيفة الأهرام اليومية فى ١٩٩٢/٧/٩م. ص ٣.
- رجب البنا: " صنبو أم شارونة ". صحيفة الأهرام اليومية فى ١٩٩٢/٧/١٢م. ص ٦.

التوعية العامة بأهمية تعميم شبكات الصرف الصحى ومياه الشرب وتأهيل المعوقين. كما أقاموا عيادة طبية بها كل التخصصات وتعمل طوال الأسبوع، وأنشأوا فصولا لمحو الأمية، وأقاموا نوادى للأطفال لتعليمهم السلوكيات المثلى وتنمية هواياتهم، إلى جانب نوادى للشباب لتدريبهم على الحرف المهنية، إلى جانب ما يتمتعون به برامج ترفيهية وثقافية ورياضية، وساعدوا الفقراء على إنشاء مشروعات إنتاجية، مثل وحدات فرز اللبن والخياطة وتربية الدواجن، إلى جانب التكافل الاجتماعى مع أولئك الذين يتعرضون لكوارث وهزات اقتصادية واجتماعية وطبيعية.

أما بالنسبة للزراعة، فقد استطاعوا مساعدة الفلاحين على إدخال السلالات الزراعية الجديدة والبذور المنتقاة للارتفاع بمستوى الإنتاج الزراعى. واشترك المهندسون الزراعيون فى الارتفاع بوعى الفلاحين بشأن المحاصيل التقليدية والفاكهة والعناية بالثروة الداجنة.

ورغم كل هذه الجهود الذاتية، إلا أن هناك أعمالاً أكبر تفوق طاقاتها، وهى تتطلب مساعدة الدولة حتى تكتمل صورة التنمية فى هذه القرية. فمثلاً، يطالب الأهالى بشق مصرف لمعالجة ملوحة الأرض المستصلحة، وإقامة كوبرى على النيل لربط شرقه بغربه، ورصف طريق يربط القرية بالمنيا، ويسهل القرية الحضارية معها، إلى جانب إقامة المزيد من المدارس والمعاهد. ومع ذلك، كان موقف الدولة سلبيا.

ولنا أن نتساءل: ألا تشكل هذه التجربة نموذجاً فريداً فى التنمية بالاعتماد على الذات؟ وألا يعتبر هذا النموذج الفريد اتجاهاً متكاملاً ومتميزاً فى مواجهة الاتجاه الحكومى التقليدى المتعارف عليه فى التنمية؟ ونستطيع أن نجيب بالإيجاب على ضوء التجارب السابقة والحالية فى التنمية، والتى تقوم بها الدولة فى المجتمع المصرى. فإذا كانت التنمية بالمفهوم التقليدى تعنى أن الدولة هى كل شىء وعلى الناس أن ينتظروا إلى أن تأتيهم الدولة لتأخذ بأيديهم. وقد تنجح فى ذلك أو تتعثر، فإن التنمية بالمفهوم الذى قدمته شارونه تعنى أن الناس يستطيعون بجهودهم الذاتية

وبتعاونهم أن يطوروا أنفسهم، ويكون على الدولة أن تساعدهم فقط فى المجالات التى تفوق قدراتهم الذاتية، لكى تستكمل التنمية كل أغراضها.

أن النموذج التقليدى يصر بالحاح على أن تتولى الدولة قيادة الجماهير وتوجيهها. وهذا التمركز فى الذات من قبل الدولة علم الناس الكسل والتراخى والاعتماد القاصر، وكأن حالهم يقول: دعونا نجلس فى الظل، ونرفع أيدينا إلى السماء، ونلح في الدعاء، ليأتينا المدد. بينما النموذج الذى قدمته قرية شارونه يثبت أن الجماهير تستطيع أن تقود الدولة، ويعلم الناس الشجاعة والقيادة والريادة والاستقلال والإصرار والثقة فى النفس والاعتماد على النفس.

لقد ألحت الدراسات العلمية للتنمية الشاملة، وبصياغة نظرية، على ضرورة إقناع الناس بمساعدة أنفسهم، لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية، وبأن تتغير مفاهيمهم عن العمل، وبأن تزرع فى نفوسهم معانى الإصرار والعزم والإرادة والاعتماد على النفس، وغيرها. لكن التنمية بالمفهوم التقليدى عجزت تماماً عن أن تحقق هذا الهدف. وجاءت قرية شارونه بنموذجها الفريد، لتقدم بطريقة عملية وواقعية، ولتؤكد على أن هذا الهدف. ليس مستحيلاً، وأن الإنسان يستطيع بالوعى والإيمان والاقتناع أن يحقق فى زمن قياسى ما لم تستطع الدولة أن تحققه فى سنوات طويلة، ولتؤكد أيضاً أن القيادة لابد أن تكون للجماهير، وان الدولة عليها أن تغير من مفاهيمها التقليدية، وأن تستجيب لنتائج التجربة الواقعية ومغزاها.

غير أن هذه النتائج ليس من السهل تحقيقها، لأنها تحتاج إلى قدر كبير من التوازن فى التفكير الإدارى والمرونة فى التخطيط والثقة المتبادلة بين الدولة والجماهير. فهل يمكن أن يتحقق هذا فى ظل البيروقراطية وأمراضها وحب السيطرة وشهوة النفوذ والمركزية والتسلط من جانب الدولة، وفقدان الثقة من جانب الجماهير ؟!

أن كل هذه أمور تمثل واقعاً أليماً، يشكو منه المجتمع المصرى كأحد المجتمعات النامية، مر الشكوى، كأنها ظواهر لداء عضال لا شفاء منه ولا استئصال.

وبذلك، أجابت تجربة شارونه على جوانب القصور في الدراسات العلمية، وقدمت الصيغة العملية المفتقدة في هذه الدراسات العلمية، ثم أنها قدمت نموذجا يمكن تطويره، ليصبح تعبيراً واقعياً وعملياً عن مفهوم التنمية، لأنه من السهل أن يستوعب وأن يطبق.

**ج- كيفية الاستفادة من النتائج النظرية والعملية في تحريك الواقع:**

إذا أردنا تطوير نموذج شارونه والاستفادة من تجربتها، ينبغي أن يتم ذلك بتوفير عدد من الاعتبارات العامة التي تحكم التطوير وتطبيقاته، وتصل به إلى غايته. وهذه الاعتبارات، يمكن إيجازها فيما يلي:

١- أثبتت التجارب الواقعية للتنمية الشاملة في المجتمعات النامية، بصفة عامة، أن الأخذ بالمركزية الشديدة في التخطيط والتطبيق ضرب من المحال في مواجهة إمكانات مادية وفنية محدودة، وفي مواجهة مناطق جغرافية تتعدد وتتنوع، سواء في المشكلات أو في درجات التخلف أو في الحلول المطلوبة.

ومن ثم، يكون الجمع بين المركزية واللامركزية ضرورة حيوية عند التخطيط للتنمية الشاملة وعند تنفيذها، على أساس من تحديد المجالات ذات الصبغة القومية، وتلك التي لها صفة محلية أو إقليمية، ويكون التقسيم الإداري بحسب التشابه والتماثل في المشكلات والتحديات ونوعية الحلول المطروحة مسألة تالية. وداخل هذه المناطق الجغرافية يكون التعاون والتنسيق مطلوبين بين الجهود الذاتية للجماهير والجهود الرسمية للدولة، على أن تكون الجهود الذاتية للجماهير أساسا للأولويات التي تقوم عليها مساعدة الدولة لهذه المناطق الجغرافية.

٢- أن تكون سلامة العلاقة بين الدولة والجماهير إطاراً للجهود المشتركة التي تجمع بينهما. فمن المعروف أن الأجهزة الحكومية في المجتمعات النامية تعاني من سلبيات عديدة وثقيلة وقادرة على أن تقيد حركتها، بل وأن تشلها، فكيف تستطيع أن تخطو هذه الأجهزة لتصنع حركة التقدم في المجتمع وبيئاته المختلفة والمتخلفة بصفة عامة؟! أن صنع التقدم يحتاج إلى أجهزة حكومية قوية ماديا

ونفسيا واجتماعيا. ثم أن العلاقة بين هذه الأجهزة الحكومية والجماهير سلبية لأسباب تاريخية واجتماعية عديدة. وهذه العلاقة لابد من تغييرها لتحل محلها علاقة جديدة وسليمة وبناءة وإيجابية. وبدون هذه العلاقة الإيجابية، لا يمكن أن يكون هناك تعاون مثمر بين الطرفين، ولا أن تكون هناك ثقة متبادلة بين الطرفين، بل ولا يمكن أن يكون هناك ولاء وطنى وانتماء قومى بدرجة عالية.

٣- لابد من دراسة واقعية لأمراض الجهاز الحكومى، ووضع الحلول العلمية لها وتنفيذها. ولابد من مناخ نفسى بين الجماهير تسوده الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة والجماهير، والمبنى على أساس إيمان كل طرف بوجود مصلحة مشتركة تجمع بينهما، وعلى الاستجابة السريعة من جانب الدولة لمطالب الجماهير بالكم المناسب وفى الوقت المناسب داخل حدود الأولويات التى حددتها بواقعية عادلة، والمبنى أيضاً على أن تقترن الوعود الحكومية بالتطبيق السريع دون مبالغات وفى حدود الإمكانات الحقيقية للدولة. ونحن هنا لا نقدم أفكاراً نظرية، كما فعلت الدراسات العلمية السابقة، ولكننا نعدد حقائق استخلصناها من تجربة واقعية قامت بها إحدى القرى المصرية. وعندما يكون النموذج واقعياً والحقائق مستخلصة منه، فإن تطبيق هذه الحقائق يكون من السهل تصوره، ومن السهل تنفيذه.

٤- ينبغى أن يكون واضحاً أن التنمية الشاملة مصلحة مشتركة للدولة والجماهير معاً، وأنه لابد من تكامل جهودهما لإقامتها بالكيفية التى تغير واقع البيئة والفرد معاً بتوازن واطراد. ولكى تتكامل جهود الطرفين ينبغى أن تطلق حريات الأفراد وتزداد الثقة بهم، وأن يعودوا الاعتماد على الذات وتحمل المسئولية كاملة عن تغيير واقعهم، وأن تشيع المنافسة الشريفة بينهم، لتنطلق طاقاتهم الكامنة، ويزداد إحساسهم بالتحدى والتفوق. ولسوف يترتب على ذلك الكثير من السلبيات التى ينبغى تقويمها بطريقة علمية مدروسة. كما ستنتج الكثير من الإيجابيات التى ينبغى إبرازها والتأكيد عليها ودعمها بطريقة سليمة وهادفة.

والمهم فى جميع الحالات أن تكون الثقة متبادلة والنوايا حسنة ومتبادلة والاقتناع المشترك متبادلا.

٥- لاشىء يزرع الشك وعدم الثقة والصورة المهزوزة عند طرف فى مواجهة طرف آخر أكثر من نقص الاتصال وعدم كفاءته وكفايته بينهما. ومن هنا، فان توفير قنوات الاتصال ووسائله فى اتجاهين متلازمين بين الطرفين، مطلب أساسى وحيوى. وحرية استخدام هذه القنوات والوسائل لمعرفة ما يجرى والتعبير عن الرأى فيما يجرى، مطلب أساسى وحيوى آخر. فمثلا، القرار الذى يتخذه طرف معين، لابد أن يكون الطرف الآخر مقتنعا به. ومسئولية اتخاذ القرار حق لكل طرف، طالما يدخل فى دائرة اختصاصه واهتماماته وحاجاته الأساسية، وعلى الطرف الآخر أن يتفهم الظروف التى دفعت إلى اتخاذ قرار معين. وكل هذه المعانى داخلة فى مفهوم حرية الاتصال التى نعنيها هنا.

ولاشك أن سلامة العلاقة بين الدولة والجماهير تحتاج إلى حرية الاتصال. ولابد أن تترجم هذه العلاقة إلى واقع سليم، لأن حرية الاتصال تحتاج إلى واقع سليم يدعمها ويؤكدها، لكى تمارس بفعالية. وجدير بالذكر هنا، أننا انتهينا من تحليلنا للإطار السياسى والاجتماعى المناسب، إلى أن هذه الحرية مقرونة بالمسئولية الاجتماعية، ومنظمة تنظيما معبراً عن وعى الرأى العام ونضجه. ولذلك ، فنحن لانتكلم هنا عن حرية مطلقة بدون حدود، وانما نتكلم عن حرية تحكمها المصلحة العامة التى تتحقق بها الغاية منها. والمصلحة العامة ينظمها ويحاسب عليها جهاز معبر عن الرأى العام ذاته.

٦- أن كل هذه الاعتبارات تتطلب جهازا بشريا فنيا على مستوى عال من النضج العلمى والمرونة الفكرية والواقعية العلمية، وقادرا على أن يضع الأهداف العامة للتنمية الشاملة ويخطط لها وينفذها ويتابعها ويقيمها، وقادرا على أن يعدل ويغير بما يتناسب مع المتطلبات والتحديات والمشكلات.

٧- كما تتطلب هذه الاعتبارات أن يتكامل مع هذا الجهاز، كجزء أساسى منه ومتفرع عنه، جهاز يجمع بين ممثلين عن رجال الفكر والإعلام والتربية

والتعليم فى كل المجالات ومن كل المؤسسات الإعلامية والثقافية والتعليمية والتربوية، وهى التى تقوم باختيارهم، حتى لا يعبروا عن اتجاهات الدولة، وانما يعبرون عن اتجاهات الرأى العام. وتكون مهمة هذا الجهاز وضع فلسفة تربوية، تستهدف خلق الشخصية القومية المرنة المتفتحة والمحافظة على قيمها، والمتسلحة بالإرادة والتصميم والغيرية والطموح المشروع، والمتمسكة بالولاء القوى لمجتمعها، والقادرة على العطاء، وغيرها من الصفات التى تتطلبها تنمية الإنسان، على أن تكون هذه الفلسفة ملزمة لكل هذه المؤسسات ومحاسبة عليها من قبل هذا الجهاز المعبر عن الرأى العام بكل اتجاهاته الواقعية.

٨- وإذا كان لابد من الجمع بين المركزية واللامركزية، فإن هذه الأجهزة المركزية للتخطيط الاقتصادى والثقافى والتربوى والإعلامى، لابد وأن يتفرع عنها أجهزة إقليمية، على أن تملك كل هذه الأجهزة المركزية واللامركزية أجهزتها البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا علميا وعمليا عاليا. وأن تملك أيضا وسائلها الفنية اللازمة، وما يلزمها من إمكانات مادية مناسبة. وتكون مهمة الأجهزة الإقليمية اللامركزية ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف وخطط واقعية ترتبط بظروف وطموحات كل منطقة جغرافية تعمل لها. وليكن القرار هنا مشتركا بين هذه الأجهزة الحكومية والجماهير، وأن يكون التنفيذ مشتركا والتقويم مشتركا كذلك، حتى تتخلص المجتمعات النامية من الأسلوب الفوقى للتنمية الحالية، وتصبح التنمية ضاربة بجذورها فى أعماق الأرض التى تجرى فوقها.

وعلى ذلك، نخلص هنا، إلى أنه إذا كانت الدراسات العلمية أعطتنا مفاهيم نظرية للتنمية الشاملة. ولكنها قادرة على أن توفر أهدافا عامة، وكانت التجارب الواقعية أعطتنا نماذج صالحة للتطوير، لأنها تخطت مواقع التقصير فى الدراسات العلمية، فإن الاعتبارات التى وضعناها هنا لتحكم هذا التطوير وتستجيب لمتطلبات التجارب الواقعية، وفرت لنا تصورا عمليا لمضمون التنمية الشاملة القادرة على تحريك الواقع فى المجتمعات النامية بكيفية مناسبة ومتوازنة. وتأتى الفلسفة السياسية التى حددناها، لكى تعطى لهذا الواقع ولمن يتعامل معه متنفسا واسعا ومنظما.

ولنا أن نتوقع بعد ذلك علاقة إيجابية بين الاتصال والمجتمع بصفة عامة، وعلاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والتنمية بصفة خاصة. وهذه العلاقة الإيجابية بشقيها تسمح بقيام دور إيجابى وفعال للاتصال الجماهيرى فى مواجهة متطلبات التنمية تحدياتها فى المجتمعات النامية.

## ثالثا: تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى:

توجد دراسات علمية كثيرة تناولت بالتحليل دور الاتصال بصفة عامة والاتصال الجماهيرى بصفة خاصة فى المجتمعات النامية. وتنقسم هذه الدراسات إلى اتجاهين: أحدهما، تركز فيه هذه الدراسات على قضايا ومشكلات التنمية، كالمشكلات والقضايا الاجتماعية والحضرية والسكانية والثقافية، حيث تختص كل منها بمشكلة معينة أو قضية معينة.

وثانيهما، تركز فيه هذه الدراسات على دور الاتصال بصفة عامة والاتصال الجماهيرى بصفة خاصة فى مواجهة متطلبات التنمية، ودون التركيز على مشكلة معينة أو قضية معينة، كدوره فى الإعلام أو التعليم أو التثقيف، بمعنى أنها تركز على تطبيقات وظائف الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية. والدراسات التى تنتمى إلى هذا الاتجاه تقوم على تجارب واقعية فى أغلبها.

ولاشك أن كلا الاتجاهين لا يفى بالغرض هنا من تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى، كأساس من الأسس المتكاملة التى تصنع تصورا كاملا لعلاقة أكثر إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والتنمية، ولاتوفر له ما يحتاج إليه من إيجابية وفعالية. ومن ثم، فإنه يكون ضروريا لتحقيق هذه الغاية أن نستفيد من نتائج هذه الدراسات جميعها، بالكيفية التى يمكن بها تطويرها بما يتناسب مع الغاية المستهدفة.

ومع ذلك، لا نستطيع أن نجزم بإمكانية وضع تصور تفصيلى لهذا الدور المناسب للاتصال الجماهيرى. فنحن نعرف أن المجتمعات النامية تختلف فيما بينها فى نواح كثيرة. وهذه الاختلافات تفرض تطبيقات متوافقة مع الظروف الخاصة بكل مجتمع منها. ومن ثم، فإن تصورنا لهذا الدور المناسب لا يزيد عن كونه تصورا

لخطوط عريضة، يمكن تطويعها بحسب متطلبات الظروف الخاصة للمجتمع والتحديات التى تواجهه.

وعلى ذلك، سوف نتناول اتجاهات الدراسات العلمية ونتائجها، كمدخل إلى الخطوط العامة التى ينبغى أن يقوم عليها تصورنا لدور مناسب للاتصال الجماهيرى فى مواجهة متطلبات التنمية بصفة عامة، كغاية مستهدفة هنا. وذلك كما يلى:

## أ- نتائج الاتجاه الأول للدراسات العلمية:

قلنا أن كل دراسة من الدراسات التى تنتمى إلى هذا الاتجاه الأول تركز على قضية أو مشكلة من قضايا التنمية ومشكلاتها. ومن ثم، فإن نظرتها إلى دور الاتصال الجماهيرى جزئية أساسا. ولا يمكن أن تجتمع أو تتكامل نتائج هذه الدراسات لتصنع معا تصورا شاملا لدور الاتصال الجماهيرى فى التنمية، لأنها لم تنطلق تبعا لخطة متكاملة تقوم على هذا التصور الشامل. ولذلك، فهى معا تشكل اتجاها دراسيا له سماته، وينبغى الاستفادة منها داخل هذه الحدود ولا نتجاوزها.

ومن هذه الدراسات، تلك الدراسة حول دور الاتصال والمعلومات فى التنمية التعاونية، وهى دراسة تحلل الوظائف التى يمكن أن تقوم بها وسائل الاتصال الشخصية والجماهيرية فى مجالات التثقيف التعاونى والتربية التعاونية من أجل اعداد الكوادر التعاونية الجديدة، وتنمية الفكر والايدلوجية التعاونية ، وعمل الدراسات والبحوث التى تسهم فى تقييم الأهداف والإنجازات والإيجابيات والسلبيات، ونشر الأخلاقيات التعاونية. وهذه الدراسة نظرية لمجال من المجالات الهامة التى يمكن أن تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١].

ومن هذه الدراسات أيضا، تلك الدراسة حول دور الإذاعة بالراديو والتليفزيون فى قضايا النمو الحضرى، وهى دراسة نظرية أيضا لإحدى مشكلات التنمية غير المتوازنة فى المجتمعات النامية. وتدعى هذه الدراسة بأن الراديو

---

[١] اسحق يعقوب الطيب: " دور وسائل الاتصال والمعلومات فى التنمية التعاونية ". مجلة الدراسات الإعلامية. العدد ٤١ بتاريخ اول اكتوبر . سنة ١٩٨٥. ص ٧١.

والتليفزيون لهما الريادة فى مواجهة هذه القضايا. ومع ذلك، فدورها فى مواجهة هذه القضايا ليس واحدا. فهناك قضايا يقتصر دورها فى مواجهتها على الإعلام، كقضايا انخفاض مستوى الدخل الفردى وتركيز الصناعة فى أماكن معينة. وهناك قضايا لها فى مواجهتها دور أصيل، كالقضايا المتصلة بالإقناع بالقيم الجديدة والتوعية الصحية والاجتماعية والسياسية ورفع المستوى الثقافى العام. بينما هناك قضايا تسهم فقط فى حلها، كقضايا رفع مستوى الخدمات التعليمية والتدريب المهنى والتثقيف النسائى.

ويرى الباحث هنا أن هذا الدور يتطلب أن يكون للراديو والتليفزيون ممثلون فى اللجان التى تباشر التخطيط لمواجهة النمو الحضرى، وأن يكون لهما نصيب مالي يخصص لتمويل برامجهما حول هذه القضايا، وأن تكون برامجهما جزء من الخطط العامة لمواجهة هذه القضايا[1].

ومن هذه الدراسات كذلك، تلك الدراسة حول دور الصحافة المحلية فى مواجهة المشكلة السكانية، وهى عبارة عن تحليل لتوصيات المؤتمر القومى حول دور الصحافة المحلية فى مواجهة المشكلة السكانية، كإحدى مشكلات التنمية. وكانت أهم التوصيات تتصل بضرورة أن تقوم الصحافة المحلية بإعطاء اهتمام أكبر للمشكلة السكانية وأبعادها وانعكاساتها على كافة نواحى الحياة. وبالتركيز على الواقع البيئى المحلى بخصائصه وسماته المميزة، بالإضافة إلى التركيز على بعض الخصائص السكانية، باستخدام الأسلوب غير المباشر وترشيد الإعلان عن المشكلة وتطويره فنيا، وما شابه ذلك من التوصيات.[2]

ومن الملاحظ أن النتائج الواقعية لجهود الاتصال الجماهيرى بكل وسائله فى مواجهة هذه المشكلة لا تزال سلبية بدرجة كبيرة. ولا تزال المشكلة السكانية تفرز

---

[1] سعد لبيب: " دور الإذاعة والتليفزيون فى قضايا النمو الحضرى ". مجلة الدراسات العلمية، العدد ١٨ بتاريخ أول ابريل، سنة ١٩٧٩. ص ٤٣.

[2] عدلى حشاد: " دور الصحافة المحلية فى مواجهة المشكلة السكانية،" مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨٢ بتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٥. ص٧٠.

سلبياتها التى تهم النتائج الاقتصادية للتنمية دون أن يتوصل القائمون بالاتصال الجماهيرى فى مصر للأسلوب المناسب فى مواجهتها.

وفى مجال القيم والمعتقدات ودور الاتصال فى مواجهتها، نجد من الدراسات التى تناولتها تلك الدراسة التى تدور حول دور الإعلام الدينى فى تغيير بعض قيم الأسرة الريفية والحضرية.[1] والدراسة الأخرى التى تدور حول دور الإعلام فى التأثير على الثقافات والمعتقدات.[2] وتركز الدراسة الأولى على دور الاتصال المتخصص بكل وسائله، أى أنها تركز على المضمون مع تعدد الوسائل التى تحمله، بينما تركز الدراسة الثانية على وسيلة واحدة متخصصة هى التليفزيون مع تنوع مضمونه. وانتهت الدراسة الأولى إلى وجود بعض التأثير فى بعض الحالات. بينما انتهت الدراسة الثانية إلى وجود تأثير سلبى للتليفزيون على التربية الاجتماعية.

وهناك دراسة علمية حول ظاهرة السلبية فى المجتمع وكيفية مواجهتها، ودراسة أخرى حول ظاهرة غياب الانتماء عند المواطن المصرى وكيفية تأصيله. والظاهرتان تتصلان بسلبيات الشخصية المصرية. وهى من المعوقات الأساسية للتنمية.

وفى الدراسة الأولى حول مفهوم السلبية، يتناول الباحث هذه الظاهرة وأسبابها وكيفية مواجهتها. ويرى أن أحد أساليب مواجهتها يتمثل فى التوعية من خلال كل أجهزة الإعلام والثقافة. ويستشهد بتجربتين: أحدهما، من فرنسا. والأخرى، من مصر[3] .

---

[1] نوال عمر: " دور الإعلام الدينى فى تغيير بعض قيم الأسرة الريفية والحضرية ". القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، عام ١٩٨٤م.

[2] محمد السماك: " دور الإعلام فى التأثير على الثقافات والمعتقدات ". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨٢ بتاريخ أول يناير سنة ١٩٩٦. ص ١٢٤.

[3] عبد القادر السعدني: " داء خطير فى العالم الثالث اسمه السلبية... كيف نكافحه." مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨ بتاريخ أول يناير سنة ١٩٨٥. ص ١٤٤.

أما فى الدراسة الثانية حول ظاهرة غياب الانتماء عن المواطن المصرى، فإن الباحث يرى أن اقتران الولاء والانتماء بالمسئولية عند المواطن المصرى يمكن أن يؤدى إلى علاجه من السلبيات التى يعانى منها، وأن الوسيلة لذلك تتمثل فى نشر الوعى من خلال وسائل الاتصال الشخصية والجماهيرية.[١]

وبذلك يتضح أن أهمية كل دراسة من هذه الدراسات المنتمية إلى الاتجاه الأول، تقتصر داخل جدود المشكلة أو القضية أو المجال الذى نتناوله. ولكنها لا تتعداها لتصنع مع غيرها من الدراسات الأخرى الداخلة معها فى نفس الاتجاه، تصورا شاملا ومتكاملا لدور مناسب للاتصال الجماهيرى فى مواجهة كل متطلبات التنمية وتحدياتها.

## ب- نتائج الاتجاه الثانى للدراسات العلمية:

هناك العديد من الدراسات العلمية التى قدمها خبراء منظمة اليونسكو حول المجالات التى يمكن أن يلعب فيها الاتصال دورا فى مواجهة متطلبات التنمية من زاوية الوظائف الأساسية للاتصال بصفة عامة. وجاءت نتائجها أعم وأشمل من النتائج التى انتهت إليها دراسات الاتجاه الأول.[٢]

وقد انتهت بعض هذه الدراسات إلى تحليل التجارب الواقعية التى قامت بها المجتمعات النامية لاستخدام وسائل الاتصال بصفة عامة والجماهيرية منها بصفة خاصة فى مجالات التنمية بها. واتجهت دراسات أخرى إلى استخدام وسائل حديثة كالراديو المحلى والفيديو لتغطية نفس المجالات، وللتأكد من مدى فاعلية هذه الوسائل. وهناك دراسات اتجهت إلى تنظير النتائج التى انتهت إليها الدراسات

---

[١] فرج الشناوى: " الإعلام وتشكيل الوعى." مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣١ بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٨٥. ص ١٢٣.

[٢] انظر من هذه الدراسات، ما يلى:

- Mowlana, H. & Other. Communication Technology and Development. Paris: Unesco, 1988, PP. 20 - 45.
- Schramm, W. Mass Media and National Development. Paris: Unesco, 1946. PP. 122 - 144.

العلمية والتجارب الواقعية، لتحديد إمكانية الاستفادة المستقبلية منها في هذه المجتمعات النامية.

ونستطيع هنا أن نجمل هذه النتائج فيما يلي:

١- اتضح أنه إذا استخدمت وسائل الاتصال الجماهيرى فى مواجهة متطلبات التغير الاجتماعي دون معرفة تامة بالثقافة المحلية للجماهير التى تتعامل معها، فإنها تكون غير مؤثرة ولا فعالة. وهذه الحقيقة تمثل أهمية كبيرة فى مجالات الاتصال بصفة عامة، ولكنها تمثل أهمية أكبر فى مجالات الاتصال الجماهيرى، لأنها تغطى مناطق واسعة، وتتعامل مع جماهير واسعة تفصلها عنها مساحات شاسعة، ولا تتلقى ردود فعلها بطريقة كافية. وعلى ذلك، فكلما كانت هذه الوسائل الجماهيرية أقرب إلى المحلية بدرجة أكبر. كلما كانت أنجح. ولقد فشلت حملات كثيرة فى المجتمعات النامية، لأنها أساءت فهم المواقف والثقافات المحلية، أو لأنها لم تفهمها على الإطلاق.

٢- اتضح أيضا أنه لا ينبغى النظر إلى وسائل الاتصال الجماهيرى على أنها وسائل بلا حدود، أو أنها قادرة على أداء كل الوظائف وكل المسئوليات التى تتطلبها جهود التنمية وتحدياتها. والحقيقة أن هذه الوسائل قادرة على عمل الكثير، ولكن داخل حدود معينة.

فمن المعروف أن الاتصال ووسائله بصفة عامة يستطيع أن يقوم بمهام ثلاث فى مواجهة متطلبات التنمية والتغيير الاجتماعى فى المجتمعات النامية، وهى: إمداد الجماهير بالمعلومات التى تحتاج إليها لمتابعة خطط التنمية ومشروعاتها، وإقناعها بضرورة التغيير والتنمية والظروف الداعية إليها والكيفية التى تتحقق بها، والآمال والطموحات التى يمكن أن تحققها، هذا من ناحية.

وتستطيع كذلك، أن تقوم بتنمية عملية اتخاذ القرار بين الجماهير وتعويدهم عليها، وهى عملية تتطلب إشراك كل من يستطيع أن يسهم فى التنمية والتغيير، وتتطلب أن يكون للزعماء المحليين دورمؤثر، وتتطلب تبادل المعلومات وتوفرها بين القيادات والجماهير، وهذا من ناحية ثانية.

وتستطيع كذلك، أن تقوم بتعليم الجماهير المهارات المختلفة، كتعليم القراءة والكتابة، وتعليم الأساليب الزراعية الحديثة، وتدريب الأطباء والمدرسين والمهندسين على استخدام المهارات الفنية، وتعليم الجماهير بصفة عامة الكيفية التى يصبحون بها أصحاء أقوياء.

فماذا تستطيع وسائل الاتصال الجماهيرى أن تؤديه من هذه المهام؟ وماذا لا تستطيع القيام به؟ إن نتائج دراسات الاتجاه الثانى تؤكد على أن هذه الوسائل يمكنها أن تقوم بدور فعال وأساسى وأصيل فى مجال المهمة الأولى. ولكنها لا تستطيع إلا أن تكون عاملا مساعدا فى المهمتين الثانية والثالثة، لأنها تحتاج إلى دعم الاتصال الشخصى ووسائله فى مواجهتهما.

ورغم أن هذه الدراسات، التى قام بها خبراء منظمة اليونسكو، قدمت لنا نتائج صحيحة بدرجة كبيرة، ويمكن الاستفادة منها استفادة واسعة، إلا أنه تنقصها نقطتان هامتان: أولاهما، تتصل بالمجالات التى يتحرك داخلها دور وسائل الاتصال الجماهيرى. وهى بالتأكيد أوسع من هذه المجالات الثلاثة، إذا أردنا دورا إيجابيا فى مواجهة المتطلبات والتحديات التى تفرضها جهود التنمية الشاملة ونتائجها المتوازنة.

وثانيتهما، أن هذه النتائج التى قدمت دراسات خبراء منظمة اليونسكو ينقصها الاعتبارات التى تحكم نجاحها وتضمن فعاليتها. ولعل التجارب الواقعية فى المجتمعات النامية تؤكد على أهمية هذه الاعتبارات، خاصة وأن الكثير من هذه التجارب لم يكتب لها الاستمرار بسبب حدوثها داخل ظروف معوقة، أو بسبب عدم توفير الظروف المناسبة لاستمرارها.

## جـ- طبيعة الدور المناسب للاتصال الجماهيرى:

إن اوجه النقص التى خرجنا بها كاستنتاجات من الدراسات العلمية والتجارب الواقعية، تعود فى تقديرنا إلى أن هذه الدراسات فصلت فى تصورها لدور الاتصال الجماهيرى بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مع أنهما متداخلتان ومتكاملتان، وهذه حقيقة اعترفت بها هذه الدراسات والتجارب ضمنيا، ولكنها لم تطبق هذا الاعتراف عمليا، كقاعدة يقوم عليها تصورها.

ثم أن هذه الدراسات والتجرب فصلت بين دور الاتصال الجماهيرى و دور التعليم والتربية و الثقافة، ورغم أنها أشارت إلى أهمية التكامل بين الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى، إلا أن هذا لا يكفى، لأن هذه الوسائل الاتصالية جميعها لا تعمل وحدها، وإنما هناك تكامل بين دورها ودور الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية داخل إطار النسيج الاجتماعى للتنمية الاجتماعية الذى يعتبر جزء من النسيج العام للمجتمع كله.

وهذه الحقيقة تقوم علـى حقيقة أكبر منها. فالنظام الاجتماعى يتشكل من عناصر كثيرة ومتشعبة، ولكنها تتداخل معا وتتكامل معا من خلال انتماء عضوى ووظيفى مشترك. ويقوم علـى الاعتماد المتبادل والتأثير المتبادل، لتصنع جميعها وبهذه الكيفية نظاما اجتماعيا ديناميا.

ولنضرب مثلا توضيحيا، فإذا كانت هناك أفلام جنسية فى مجتمع ما له أصوله الثقافية، وهذه الأفلام وسيلة ثقافية، أو كانت هناك مجالات تدين بالإثارة فى مجالات الجنس والجريمة والعلاقات الشخصية، وما إليها، وكان الدعاة الدينيون يدعون إلى الفضيلة والتمسك بالأخلاقيات والسلوكيات السليمة داخل إطار هذه الثقافة الأصولية، فماذا يعنى هذا التضارب فى مواجهة فرد قد يكون صغيراً أو جاهلاً أو غير ناضج؟! وإذا كانت التنمية الاجتماعية تهدف إلى إقامة الشخصية المتوازنة مع نفسها وواقعها. فهل تستطيع أن تحقق هدفها. داخل مجتمع من هذه النوعية وبوسائل بعضها يبنى وبعضها يهدم؟!

إننا لا نستطيع أمام تحديات التنمية الاجتماعية أن نقول: إن لكل وسيلة واديا تمرح فيه كما تشاء. وإنما لابد وأن تكون هناك ضوابط وحدود وقواعد تسير عليها كل هذه الوسائل وتحكم جميع القائمين عليها، داخل إطار ما هو مطلوب ومستهدف. وعلى ذلك، يكون التكامل مطلوبا، ووضوح الطريق إلى الهدف مطلوبا. وكلها أمور يعنيها تماما هذا التداخل بين العناصر المشكلة للنظام الاتصالى وتكاملها داخل المجتمعات النامية، إذا أردنا أن نتصور علاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى

والتنمية، يستطيع من خلالها أن يقوم بدور إيجابى وفعال فى مواجهة متطلباتها وتحدياتها.

ولعل هذا الاستنتاج، هو الذى أشار إليه مالكوم اديسشياه، أحد خبراء منظمة اليونسكو، وهو يتحدث عن تحديات التنمية فى بداية العقد السابع من هذا القرن، حيث قال: " إن الدور الاجتماعى للتعليم يتطلب أن يندمج ضمن نسيج عملية الإنماء، وتصبح المدرسة ومراكز تعليم الكبار عوامل ديناميية للتغيير عندما تحاط بمجتمع متطور آخذ فى النمو. وهذا يعنى أن اثر التعليم على المجتمع يتوقف على عوامل أخرى خلاف التعليم نفسه، إى يتوقف على تنظيمات اقتصادية واجتماعية تستطيع أن تستفيد من نتائج التعليم وتحفز على نظم تربوية توجهها عملية الإنماء. وفى إطار هذا المفهوم أعتقد أننا نفقد الكثير من الفرص التى يوحى بها الإنماء بسبب سوء استخدامنا لوسائل الإعلام الجماعية فى مجالات التلقين والترفيه الزائف[1].

وبناء كل هذه الحقائق ، نستطيع أن نحدد هنا الدور المناسب للاتصال الجماهيرى داخل إطار علاقة إيجابية بينه وبين المجتمع الذى ينتمى إليه، من خلال ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة، كما يلى:

١- تحديد مضمون التنمية الاجتماعية داخل إطار تكاملها مع التنمية الاقتصادية.

٢- طبيعة الدور المناسب للاتصال الجماهيرى داخل إطار تكامله مع دور الأجهزة الأخرى.

٣- مضمون الاتصال الجماهيرى ووسائله كتعبير عن دوره فى التنمية الاجتماعية.

ولسوف نتناول كل خطوة من هذه الخطوات الثلاث بشىء من التفصيل، لكى نوضح مضمونها وأبعادها وعلاقتها، ولنصنع منها جميعا تصورا شاملا للدور المناسب للاتصال الجماهيرى، بالكيفية التى تحقق الغاية منه.

---

[1] مالكوم اديسشياه" " نحو مفهوم علمى للتعليم." مجلة رسالة اليونسكو، العدد ١١٣ بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٧٠. ص ١٤.

**الخطوة الأولى: مضمون التنمية الاجتماعية داخل إطار تكاملها مع التنمية الاقتصادية:**

كانت النظرة الأولى للتنمية فى المجتمعات النامية ذات طبيعة اقتصادية فى مضمونها. ومع أنها اعترفت ضمنيا وبطريقة غير مباشرة بحاجتها إلى توفير بعض الجوانب الثقافية، إلا أن الممارسة العملية أثبتت أن متطلبات التنمية الشاملة تدعو بإلحاح إلى ربط هذه النظرة الاقتصادية بنظرة أخرى اجتماعية أكثر شمولا وأكثر تكاملا معها.

ولقد قامت النظرة الاقتصادية إلى التنمية على سرعة إدخال عناصر التقدم الاقتصادى كالأساليب والوسائل الزراعية الجديدة والتنظيمات والخدمات الزراعية الجديدة والمرافق والخدمات العامة والمصانع والشركات التجارية، وغيرها. واعتمدت هذه العناصر الاقتصادية على إدخال وسائل تكنولوجية جديدة لم تكن معروفة فى المجتمعات النامية، وإحلالها محل عناصر اقتصادية تقوم على وسائل تكنولوجية قديمة، بهدف إنماء الاقتصاد القومى والدخل الفردى ورفع مستويات المعيشة فى كل المناطق الحضرية والريفية.

واعترفت هذه النظرة الاقتصادية بأن إقناع الأفراد والجماعات فى المجتمع النامى ضرورى لتقبل عناصر التقدم الاقتصادى الجديدة ووسائلها التكنولوجية. ولكن الإقناع هنا اتخذ مضمونا إعلاميا، بمعنى إعلام هذه الأفراد والجماعات بما يجرى فى المجتمع. ولكنه لم يتعد ذلك إلى أبعاد أخرى كثيرة كانت تتطلبها عقلية الفرد، لكى يستطيع أن يتوافق ويتكيف بتوازن مع هذه العناصر والوسائل الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. بالإضافة إلى أن هذا الإعلام لم يكن مخططا، ولم يكن القائمون به على وعى كامل بمتطلبات التنمية الاقتصادية. ولا بالكيفية التى يستطيعون بها إحداث تكامل إعلامى معها. فجاءت النتائج فى كثير من الأحيان سلبية وسيئة، حتى أنه حدثت فجوة ثقة بين الجماهير ووسائل الاتصال الجماهيرى فى كثير من هذه المجتمعات النامية.

ومع ذلك، فإن التقدم الاقتصادى، بمتطلباته العديدة ومشكلاته المتعددة، جعل هذه النظرة الاقتصادية، رغم اعترافها الضمنى بأهمية الإعلام عن جهودها ونتائجها والاقتناع بها، قاصرة عن تحقيق أهدافه داخل إطار التنمية الشاملة للمجتمع، ما لم يقترن بها تهيئة المناخ الثقافى الملائم، وهو ما يمثل هنا مضمون التنمية الاجتماعية.

فهذه النظرة الاقتصادية، لكى تحقق أهداف التنمية الشاملة، كما يرى باجواتى J. bhagwati لابد لها من نشر المعلومات عن جهودها بطريق متوازية ومناسبة، ولابد من خلق الدافع فى نفوس الأفراد نحوها. وهذه مهمة صعبة، لأن الفرد بطبيعته فى هذه المجتمعات يعيش واقعه ويتقبل ما يعود عليه بالفائدة العاجلة، ويشك فيما يعود عليه بالفائدة الآجلة. ومعروف أن نتائج التقدم الاقتصادى ليست كلها نتائج عاجلة، بل أنها فى منظمها نتائج آجلة، وإقناع الفرد بها لخلق الدافع لديه، يرتبط بعوامل وظروف ثقافية ينبغى تذليلها.[1]

وهذه النظرة الاقتصادية، لكى تحقق أهداف التنمية الشاملة، لابد لها أيضا من خلق الدافع فى نفوس الأفراد إلى نوعين من العمل لهما أثرهما وأهميتهما: أولهما، يعرف بالعمل التطوعى أو الاختيارى Voluntary labour وثانيهما، يعرف بالعمل المتفوق أو التفوق فى العمل The Need For Achieverment وكلا النوعين يخلق المنافسة والحماس. وهما ضروريان لأى تقدم اقتصادى على مستوى البيئة والمجتمع. كما أنهما ضروريان لتقدم الفرد ذاته وتطوره نحو الأفضل. ويرى ماك يلاند D. Mc Clelland أنه على الرغم من أن عملية خلق الدافع فى نفس الفرد تبدأ معه فى طفولته ووسط أسرته، وتدعمه ظروف اجتماعية أخرى تحيط بالفرد فى صباه وكبره، إلا أنه يمكن تلقين هذا الدافع إلى الكبار أيضا حتى يساهموا فى التقدم الاقتصادى. غير أن هذه العملية تتطلب وقتا طويلا.[2] ويضاف إلى ذلك، أن نتائج التقدم الاقتصادى ليست كلها إيجابية فى حياة الفرد والمجتمع. ومن ثم، فإن

---

[1] Bhawati, J. The Economic Of Underdeveloped countries. London: Weidenfeld and Nicolson, 1966. PP. 150 - 152.

[2] Mc Clelland, D. " The Achievement Motives In Econemic Growth. " In D. Navack, development and society. N.Y.: St Martin's Press, 1964, PP. 180 - 188.

هذه النظـرة الاقتصاديـة وحدهـا لا تكفـى لأن تدعـم النتـائج الإيجابيـة وتقـوم النتـائج السلبية، حتى يتحقق التوازن المادى والمعنوى فى بيناته المختلفة. وهنا تكون أهميـة الربط بين النظرة الاقتصادية ونظرة أخرى اجتماعية ثقافية شاملة.

فمن المعروف أن زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل الفردى هدف أساسـى للتقدم الاقتصادى، وهما نتيجتان إيجابيتـان لاشك فيهمـا، غير أن الفرد عضـو فـى أسرة، والأسرة نواة المجتمع المحلى. وعلى ذلك، فإن زيـادة الإنتـاج ورفـع مستوى الدخل الفردى سوف يعكسان آثاراً حسنة على مستوى المعيشـة للأسـرة. وبالتـالى، فإن أحلامها سوف تتسع لأمور لم تكن في حسابها من قبل، كالاهتمام بتعليم الأطفال والتمسك بقواعد صحية أفضل، وغيرها.

ومع ذلك، يرى لويس W. Lewis أن مثل هـذه التطـورات الاقتصاديـة وآثارها الاجتماعية يمكـن أن تنشأ عنهـا بعض المشـكلات الاجتماعيـة ذات الطـابع الثقافى. فانتقال الأسر فى المجتمعات المحلية من حالـة شـبه جـامدة إلـى حالـة تتسـم بالحركة، سوف ينتج عنه تغيرات فى العـادات والتقـاليد والأفكـار، وتغير فـى القيـم المعنويـة للأسـر، وتغير فـى العلاقـات الاجتماعيـة. وهـى كلهـا تغيرات ضروريـة لازمة، ولكنها تتطلب إعدادا ثقافيا ملائما حتى تسير فى الاتجاه السليم.[1]

فالعـادات والتقـاليد والأفكـار الجديـدة التـى تحـاول تثبيـت جذورهـا فـى المجتمعات المحلية، سوف تكون على حساب العادات والتقاليد والأفكار القديمة، ممـا سيؤدى إلى إحلال نوع جديد من التوازن المتحرك، بدلا من ذلك التوازن الاجتماعى الجامد الذى كان سائدا لقرون طويلة. ولسوف ينتج عن هذا الإحلال بعض المواقـف المؤلمة، كتلك التى تنتج عن تغيير عادات العمل عند الفرد.

ثم أن القيم الأسرية القديمة سوف تتعرض للاهتزاز أيضا، فلقـد كـان الطفـل يربى على قواعد من السلوك والواجبـات والـولاء. ولسـوف تكـون القواعـد الجديـدة مختلفة عن تلك القواعد القديمة. ويمكـن أن يكـون هـذا الانتقـال آمنـا. وقـد لا يكـون كذلك.

---

[1] Lewies.W " Is Economic Groth Desirable? In D Navack, Ibid. PP. 18 - 21

ولاشك أن العلاقات الاجتماعية يمكن أن تتأثر تبعا لذلك. فالروابط الأسرية والقبلية والطبقية والدينية والسياسية سوف تتشكل من جديد وبصورة جديدة. غير أن كل هذه التغيرات قد لا تكون حسنة تماما. وقد تكون بعض العلاقات القديمة أفضل. ومن ثم، يمكن أن يكون لاهتزاز هذه العلاقات والروابط الاجتماعية وقع أليم في النفوس.

ومن هنا، كانت النظرة الاقتصادية وحدها، وبكل ما تعنيه من تقدم ورخاء، غير كافية، فهناك الأفراد كأعضاء في الأسر، وفي مجتمعات محلية، بل وفي مجتمع عام كبير، لهم عادتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم، ولهم أيضا سبلهم في الحياة والمعيشة. وهذه أمور لها أولويتها وأهميتها. لما لها من تأثير وفعالية.

ومن هنا أيضا، لا يكون لفظ التنمية مرادفا في معناه للتقدم الاقتصادي. فالتنمية في المجتمعات النامية بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تتطلب تغييرا ثقافيا، تماما كما تتطلب تقدما اقتصاديا. وهذا يعني أنه لابد من إحداث تطورات نوعية في نفس الوقت الذي تحدث فيه التطورات الكمية. وهناك في الواقع علاقة متبادلة بين هذين النوعين من التغيرات والتطورات المطلوبة في هذه المجتمعات. ولا يمكن لأي منهما أن يستمر طويلا دون الآخر. ولذلك، فإن لفظ التنمية يعني إحداث تقدم اقتصادي في ظل مناخ ثقافي ملائم، وهو ما يقصد بالتكامل بين جناحي التنمية الاقتصادي والاجتماعي.

وفي دراسة قامت بها منظمة اليونسكو على المجتمعات النامية في آسيا، أيدت نتائجها هذه الحقيقة وزادتها وضوحا، عندما أكدت على ضرورة أن يكون هذا المناخ الثقافي الملائم هو الوجه الآخر لأي عملية تطوير للحياة في هذه المجتمعات.[1]

وليس معنى هذا التحديد لنوعين مترابطين من التطورات التي تتطلبها التنمية الشاملة، أن يكون مفهوما وجود-توازن في سيرهما داخل كل مرحلة من

---

[1] UNESCO., Social Research and Problems of Rural Development. Paris: Unesco, 1963, P 64

مراحلها. وإنما يعنى هذا التحديد أن إعداد المناخ الثقافى الملائم عملية سابقة ومسايرة وتالية لكل عملية تقدم اقتصادى فى كل مرحلة من مراحلها. وكما يرى جونز G. Jones فإن إعداد المناخ الثقافى الملائم لازم للمجتمعات النامية وهى تطابق بين الأساليب والوسائل الجديدة وبين ظروفها وإمكانياتها الخاصة ما يناسبها، وهو ما يمكن أن نسميه بمرحلة التطابق.

وإعداد المناخ الثقافى الملائم لازم لهذه المجتمعات أيضا، وهى تعد أفرادها داخل مجتمعاتها المحلية، لكى يستوعبوا هذه الوسائل والأساليب الجديدة، وهذا يعتمد على قدرتها على توفير الضروريات التى تتطلبها هذه المرحلة، والتى يمكن أن تسميها بمرحلة الاستيعاب، من إعداد الأفراد نفسيا وعقليا للاقتناع بأهمية هذه الوسائل والأساليب وضروراتها، ثم لهضمهم المعارف الجديدة المتصلة بها، حتى يمكن أن يتعاملوا معها بنجاح، وأن يستخدموها الاستخدام الأمثل.[1]

ويضيف بالمر M. Palmer إن إعداد المناخ الثقافى الملائم أكثر ضرورة لهذه المجتمعات فى مرحلة ما بعد الاستيعاب والاستخدام، وهى التى تسمى بمرحلة التكيف، حتى لا تكون هناك صعوبة فى التوفيق بين أسلوب أو وسيلة للحياة، وبين منهج أو طريقة للتفكير.[2]

وهذه النظرة الواسعة لعملية إعداد المناخ الثقافى الملائم تناسب ظروف المجتمعات النامية، وتساعد على أن تسير رياح التقدم الاقتصادى بسفينة التنمية فى الاتجاه الصحيح الذى يصل بها إلى بر الأمان الاجتماعى والاستقرار النفسى والتوازن المعنوى للأفراد. وتصبح التنمية بهذا المعنى عملية تغيير شامل للمجتمع وللفرد داخله. وتطوير متوازن لهما، فهى فى الوقت الذى تسعى فيه إلى تطوير المجتمع، تدفع معها الفرد لأن يطابق عقله وفكره ونفسه مع هذا التطور، ويستوعبه، ويقتنع به، ويتكيف معه.

---

[1] Jones, G. The Role Of Scince and Technology In Development Countries. London and New york: Oxford U. P., 1971. p. 23.

[2] Palmer, M. Human Factor In Political Development. walthan, Mass.: Ginn & CO 1970, P.143.

ولعل أهمية هذه النظرية الواسعة لعملية إعداد المناخ الثقافى الملائم، هى التى دعت منظمة اليونسكو فى دراسة لها، إلى أن تطلق عليها مصطلح الصحة العقلية للفرد. ذلك لأن الوسائل والأساليب الجديدة التى يأتى بها التقدم الاقتصادى تحدث ما يشبه التقلصات والتقلبات داخل عقل الفرد، مما يستوجب معالجة دائمة، حتى يسترد عقل الفرد سلامته وصحته.[1]

وهذه الأهمية أيضا، هى التى دعت باحثا مثل استالى E. Staley إلى أن يذهب إلى القول، بأن نواة التنمية تكمن فيما يحدث داخل عقول الناس. كما أن هذه الأهمية هى التى دعته أيضاً إلى القول بأن التنمية بهذا المعنى ليست إلا حالة عقلية.[2]

ونخلص إلى القول، أن التنمية تمر بعقل الفرد قبل أن تصل إلى البيئة. بمعنى أن عقل الفرد ليس مدخلاً إلى التنمية الشاملة للمجتمع فحسب، ولكنه أيضاً البوتقة التى تنصهر داخلها عناصر هذه التنمية وتتشكل نتائجها. ذلك لأنه ينبغى تهيئة الفرد لتلقى ضرورات التنمية عن طريق عقله، وبهذا العقل أيضاً ينبغى أن يستوعب الفرد هذه الضرورات ويتكيف معها.

ومن ثم، يصبح عقل الفرد بوتقة للصراع الفكرى بين عناصر قديمة رسخت وتعمقت، وعناصر أخرى جديدة تطفو وتتقلب. وقد تجد هذه العناصر الجديدة لها مكاناً فترسخ وتثبت، وقد لا تجد لها مكاناً فتطرد وتلفظ. وتكون بذلك نتيجة هذا الصراع الفكرى استجابة للتطورات الجديدة وتجاوباً معها أو أعراضاً عنها.

وهذا يعنى أن مصير التنمية يتقرر داخل عقل الفرد. والفرد بما يصل إليه داخل عقله، يكون قوة دافعة لتطوير نفسه وتطوير بيئته. وهنا يصبح عقل الفرد هو الوسيلة والهدف معا، وسيلة لإنجاح التنمية، كما أن بلورته وتطويره بالإعداد الثقافى الملائم هو هدفها وغايتها التى تسعى إلى تحقيقها.

---

[1] UNESCO., Mental health and Technological Change, In D.Novack, OP, Cit. PP. 293 - 294.

[2] Staley,E. The Future of Underdeveloped Countries. New Yourk: Harper, 1954. PP. 203- 204.

وقد توفر هذا فى تجربة التقدم فى المجتمعات التى سبقت وتقدمت، حيث كانت الثقافة الفكرية التى تهيأت للفرد ورسخت فى عقله، هى المناخ الثقافى الملائم الذى أحاط بذرة التطور الاقتصادى، حتى نمت وتطاولت وأثمرت. وكانت نتيجتها ما نراه اليوم من تقدم يزداد اندفاعاً، داخل مناخ أكثر ملاءمة.

كما ثبتت الحاجة إليه فى تجارب المجتمعات النامية، حيث كانت النظرة الاقتصادية إلى التطور تعنى تنمية تسير على قدم واحدة. وكان إعداد عقل الفرد وتكيفه هو القدم الثانية اللازمة لهذه التنمية حتى تسير بتوازن وقوة. وكان هذا الوضع غير المتوازن في المجتمعات النامية دافعاً إلى القول بأن نجاح التنمية لن يكون إلا من داخل عقل الفرد.

ويكون السؤال الذى يلح الآن، هو: إذا كان الإعداد لمناخ ثقافى ملائم ضرورة، وكان لابد أن تأخذ بها المجتمعات النامية عند بداية التخطيط لجهودها التنموية، فما العمل الآن بعد أن سارت التنمية أشواطاً أبعدتها عن هذه الحالة المتوازنة؟!

والإجابة على هذا السؤال تكمن فى ضرورة العودة إلى ما كان ينبغى أن تقوم به، حيث لابد من الدراسة المتأنية للنتائج غير المتوازنة التى تعيشها الآن، وتحاول أن تجد إطارا متكاملا يجمع بين الإصلاحات الفكرية والثقافية، بالكيفية التى تعود بما حققته من تقدم اقتصادى إلى حالة من التوازن مع متطلباته الثقافية، وإلا فإنها سوف تتعرض لمزيد من عدم التوازن، الذى يمكن أن يوقف تقدمها.

ولعل ما يؤيد هذه الإجابة ويجعلها واقعية، أن الإمكانيات والخبرات المتوفرة لمعظم المجتمعات النامية فى نهاية القرن العشرين اكثر وفرة وتطورا مما كان يتوفر لها فى منتصف القرن العشرين، عندما بدأت جهودها التنموية. ومع ذلك، فهذه المهمة صعبة وشاقة ومؤلمة، لأن البناء الجديد أسهل من إعادة البناء على أطلال بناء متهالك. ومع ذلك، فهى ليست مستحيلة إذا تغلبت المصلحة العامة وأحسن استغلال هذه الإمكانيات والخبرات المتوفرة، بالكيفية التى تعيد للتنمية توازنها وقوة اندفاعها.

**الخطوة الثانية: طبيعة الدور المناسب للاتصال الجماهيرى داخل إطار تكامله مع دور الأجهزة الأخرى:**

لاشك أن عملية توفير المناخ الثقافى الملائم للتنمية الشاملة، ليست من اختصاص القائمين بإدخال عوامل التقدم الاقتصادى، ولكنها من اختصاص أجهزة ووسائل أخرى متنوعة، وهى الأجهزة والوسائل العلمية والتعليمية والتربوية والثقافية، إلى جانب أجهزة الاتصال الشخصى والجماهيرى ووسائلها. فهذه الأجهزة والوسائل تتعاون وتتكامل معاً لتحقيق الغايات المستهدفة من هذه العملية. ومن ثم، نستطيع أن نصف الطابع المناسب لدور هذه الأجهزة والوسائل جميعها هنا، بأنه يقوم على إعداد ثقافى لعقل الفرد داخل المجتمعات والبيئات المحلية فى المجتمعات النامية.

ويأتى التعاون والتكامل بين هذه الأجهزة والوسائل جميعها، على أساس أن لكل منها طبيعتها وإمكانياتها وحدودها ومجالات استخدامها. ولذلك قد يكون الدور واحداً وطبيعته واحدة، ولكن كل نوعية من هذه الأجهزة والوسائل تؤديه من زاوية مختلفة وبأسلوب مختلف، ثم أن لها تركيزها على مجالات معينة، وضعفها فى مجالات أخرى. ومن هنا جاءت أهمية التعاون والتكامل بينها.

ولنضرب مثلاً على ذلك. فوسائل الاتصال الجماهيرى المطبوعة والمسموعة والمرئية، والتى تشمل الصحيفة والمجلة والراديو والتليفزيون والفيلم الإخبارى، كلها ذات وظائف واحدة، هى الإعلام والتفسير والتثقيف والترفيه والإعلان. ولكن نظرا لأن كل وسيلة لها طبيعتها وإمكانياتها وحدودها، فإنها لا تركز على هذه الوظائف جميعها بدرجات واحدة، لكنها جميعها تتعاون وتتكامل لتعطى لهذه الوظائف كل مضمونها. وكذلك الحال فى بقية الأجهزة والوسائل الأخرى.

وقبل أن نحدد المقصود بعملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد فى المجتمعات النامية، كما نراها هنا، ينبغى أن نحدد أولاً مفهوم الثقافة. فهذا المفهوم، كما عرفه باسكوم W. Bascom يعنى أسلوب الحياة لأفراد مجتمع من المجتمعات، كما يعنى

سلوكهم المتعارف عليه بينهم. وفى رأيه أن ما يوجه أسلوب حياة الأفراد وسلوكهم داخل أى مجتمع، هو تلك الأفكار الراسخة فى عقولهم، وعلى قدر رسوخها يختلف الأفراد داخل كل بيئة محلية أو مجتمع محلى من بيئات المجتمع ومجتمعاته المحلية، ويتباينون فى إطار ما هو مقبول ومسموح به من درجات الاختلاف والتباين فى فترة زمنية معينة، وفى إطار الخطوط العريضة لهذه الثقافة العامة التى تميز مجتمعا ما عن غيره من المجتمعات الأخرى فى العالم . وهذه الثقافة قابلة للتعديل والتغيير والتحوير بمرور الزمن. بمعنى أنها تقبل دخول عناصر جديدة وخروج عناصر أخرى قديمة، أو جمودها وتجاهلها. ولكن ذلك كله داخل هذه الخطوط العريضة التى تميزها.[1]

وبناء على ذلك، يمكن أن نعرف عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، بأنها عملية إقناع طويلة المدى، تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيرى والشخصى بالتعاون والتكامل مع الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية فى مجتمع معين، بمجموعة من الأفكار التى تتطلبها التنمية الشاملة للبيئة والفرد معا، من أجل الوصول بعقل الفرد إلى درجة من التوازن الفكرى فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى يتحقق للفرد، بهذا التوازن الفكرى، توافق بينه وبين نفسه، وبينه وبين بيئته، وبينه وبين مجتمعه الكبير، ثم بينه وبين العصر الذى يعيش فيه باتساع العالم كله.

ويقوم تعريف عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد هنا على ثلاثة أسس هامة: أولها، أنها عملية إقناع طويلة المدى، وثانيها، أن مضمونها مجموعة من الأفكار الشاملة التى تتطلبها التنمية بمعناها الواسع. وثالثها، أنها تستهدف خلق توازن فكرى اخل عقل الفرد يؤدى به إلى التوافق والانسجام فى حياته الخاصة والعامة.

والأساس الأول، الذى يحددها بأنها عملية إقناع طويلة المدى، يعنى أن هذه

---

[1] Bascom. W. Continuity and Change In African Cultures. Chicage: The university of chicage fress. 1958 PP 1-2.

العملية تستخدم كل فنون الإقناع الثلاثة المعروفة فرادى ومجتمعه، بحسب الحالات التى تواجهها، وهى: الإعلام والدعاية والتعليم.

ولا تقتصر هذه العملية على فن واحد أو اثنين، وإنما يكون التنويع مطلوبا في حالات معينة، وفن منها أو أكثر مطلوبا فى حالات أخرى، أو قد يكون التكامل بينها مطلوبا في حالات ثالثة. وفى جميع الحالات تتعامل مع الفرد على أنه إنسان يجمع بين العقل والعاطفة معاً، وأنه كيان اجتماعى، لابد له أن يتكيف مع ظروف مجتمعه، سواء كانت ساكنة أم متحركة.

ولهذا، فان هذه الفنون الثلاثة للإقناع، تتيح لهذه العملية القدرة على استغلال أهم الصفات الأساسية لكل فن منها، بما يتناسب مع طبيعة كل فكرة تتناولها، ومع طبيعة كل جمهور يواجهها. كما أن هذه الفنون جميعها تعطى لهذه العملية تنوعا فى الأساليب المؤثرة لمواجهة ظروف، تتسم طبيعتها بالتعدد والتشابك والتعقيد. كما توفر لها المرونة فى التناول والعرض بالكيفية التى تتناسب مع كل حالة وكل موقف.

أما الأساس الثانى الذى تقوم عليه عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، والخاص بمضمونها الذى يتكون من مجموعة من الأفكار الشاملة التى تتطلبها عملية التنمية بمفهومها الواسع، فانه لا يعنى أن كل هذه الأفكار جديدة على الفرد والمجتمع، وإنما يقصد به، من ناحية، تلك الأفكار التى تتناسب مع ظروف كل مجتمع من المجتمعات النامية وبيئاته المختلفة، والتى يتطلبها هدف تنميتها وتطويرها. بمعنى أن اختيار الأفكار الجديدة ينبغى أن يتم بعد دراسة دقيقة لظروف كل مجتمع، وليس عن طريق النقل والتقليد، فما يصلح لمجتمع متقدم قد لا يصلح لمجتمع نام، وما يصلح لمجتمع نام قد لا يصلح لمجتمع نام آخر، وما يصلح لبيئة صناعية لا يصلح لبيئة ريفية. ولذلك، يجب أن يكون اختيار مجموعة الأفكار الجديدة التي يقوم عليها جزء من عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، خاضعا لدراسة دقيقة. وهذا أمر ضرورى وحيوى.

كما أنه لا يقصد بهذا الأسلوب الثانى، من ناحية أخرى، أن كل ما يسود المجتمع وبيئاته المختلفة من أفكار يحتاج إلى تغيير شامل، وإنما الأصح أن نقول أن

هناك بعضا منها صالح للاستمرار، وبعضا آخر يحتاج إلى إزالة اللبس والغموض وسوء الفهم الذى لحق به، بسبب الظروف التاريخية والاجتماعية التى سادت المجتمعات النامية قرونا طويلة، فبعدت المسافة بين أصولها الصحيحة وواقعها الممسوخ. ومن ثم، فإن هذا البعض الأخير من الأفكار السائدة يتطلب العودة إلى الفهم الصحيح لأصولها السليمة، حتى تصبح متوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة.

ويبقى بعد ذلك نوع ثالث من الأفكار التى تتطلبها عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد فى أساسها الثانى، من ناحية ثالثة، وهى تلك الأفكار التى تتصل بدعم النتائج الإيجابية للتنمية ومواجهة النتائج السلبية لها على الفرد والبيئة وتعديلها. ثم أن هناك أفكارا يراد لها أن تتعمق فى الثقافة الأصلية للمجتمع وبيئاته وتثبت فيها، حتى نحافظ على النتائج الإيجابية التى تحققها مرحلة التنمية. وهناك أفكار يستهدف بها المعاونة على تحقيق كل هذا، وهى التى توسع مدارك الفرد وآفاق تفكيره، وتزيد من إحساسه بمجتمعه المحلى ومجتمعه الكبير وبالعالم الواسع من حوله، مما يدفعه إلى المساهمة فى أنشطة التنمية بوعى وإيجابية، ويساعده على مواجهة مشاكله بمرونة وحيوية، وينمى فيه القدرة على تحمل المسئولية عن تطوير نفسه وبيئته ومجتمعه.

ومن هذا المزيج من الأفكار التى يشتمل عليها مضمون عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، يمكن أن تنتج ثقافة متغيرة ومتطورة وذات سمات مميزة لكل مجتمع ولكل بيئة داخله، داخل إطار أصول ثقافية متكاملة ومرنة ومناسبة لظروفه وأوضاعه الخاصة، مما يكفل لها العمق والثبات فى نفوس الفرد داخل كل مجتمع نام.

وأما فيما يتعلق بالأساس الثالث لعملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، والخاص بما تهدف إليه من خلق توازن فكرى داخل عقل الفرد، فإن أهميته تتضح على ضوء حدوث احتكاك بين عقل الفرد وظروف مغايرة لم يألفها، ولم يتعود عقله على مواجهتها. ومن ثم، تكون ضرورة هذه العملية لإحداث التوازن الفكرى داخل عقل

الفرد، حتى يحس بالتوافق والانسجام فى أسلوب حياته وسلوكه. وهذا من شأنه أن يدفع التنمية الشاملة نحو أهدافها بدرجة أكبر من الأمان والاتزان.

تلك كانت الأسس الثلاثة التى تقوم عليها عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، بكل ما تعنيه. وهى عملية تتولاها متعاونة ومتكاملة الوسائل الاتصالية الجماهيرية والشخصية والتعليمية والتربوية والثقافية داخل إطار خطة عامة، تنظم بينها وتحدد مسئولياتها وتقيم أعمالها. وهذه الخطة العامة لعملية الإعداد الثقافى جزء لا يتجزأ من خطة أعم للتنمية الشاملة على مسئولية المجتمع بكل بيناته ومناطقه ومجتمعاته المحلية، ذات أهداف واضحة ومسئوليات محددة وأساليب متكاملة.

**<u>الخطوة الثالثة:</u> مضمون الاتصال الجماهيرى ووسائله كتعبير عن دوره فى التنمية الشاملة:**

إذا كنا نقول أن هناك دورا مشتركا لكل وسائل الاتصال الجماهيرى والشخصى بالتعاون والتكامل مع أدوار الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية، كمضمون لعملية ثقافية واسعة تقوم عليها التنمية الاجتماعية، كوجه آخر للتنمية الشاملة، فإن طبيعة كل نوعية من هذه الوسائل المتحملة لمسئوليتها تجاه هذه العملية، تفرض أن يكون مضمون ما يخصها من هذا الدور المشترك مناسبا لطبيعتها وإمكانياتها وحدودها الخاصة.

وهذه الحقيقة تتولد عنها حقيقة أخرى، وهى أنه إذا كان هناك قاسم مشترك بين كل نوعية من هذه الوسائل جميعها، فإن كل وسيلة من الوسائل المنتمية إلى كل نوعية منها لها أيضاً طبيعتها وإمكانياتها وحدودها الخاصة، ويترتب على ذلك تعدد المضامين والصياغات وتنوعها، ولكن فى إطار القاسم المشترك بينها والمسئولية المشتركة لها. وهذا ينطبق على وسائل الاتصال الجماهيرى، كنوعية متميزة بين الوسائل التى تتحمل مسئولية الإعداد الثقافى لعقل الفرد.

فإذا طبقنا ما تعنيه هاتان الحقيقتان على المجتمعات النامية، وجدنا أمامنا تنوعاً فى مضمون الدور المشترك المستمد من طبيعة عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، بسبب ما بين هذه المجتمعات النامية من اختلافات فى الظروف التقليدية

والإمكانيات والنتائج غير المتوازنة للتنمية. لقد كانت الطبيعة المميزة والمشتركة لعملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد قائمة على ما بين هذه المجتمعات من تشابه، ولكن التطبيق على كل منها ينتج عنه مضامين متنوعة كتعبير عن هذا الدور. وبالتالى، سوف ينتج تنوعا فى المسئوليات والمضامين الخاصة بكل نوعية من الوسائل الاتصالية والتعليمية والتربوية والثقافية.

وعلى ذلك، لا نستطيع أن نتكلم هنا بالتفصيل عن مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله، والذى يعبر به عن دوره فى التنمية الشاملة متعاونا ومتكاملاً مع الوسائل الأخرى. وإنما نستطيع أن نضع خطوطاً عامة صالحة للتطبيق فى كل مجتمع نام، بعد تكيفها مع مضمون عملية الإعداد الثقافى فى داخله.

وتقوم هذه الخطوط العامة على استنتاجات استخلصناها من نتائج الدراسات العلمية والتجريبية فى مجالات التنمية الشاملة فى المجتمعات النامية، إلى جانب ما استفدنا به من دراسات الاتصال الجماهيرى وفنون الإقناع.

وبناء عليه، فإن هذه الاستنتاجات المتنوعة تقدم لنا أسساً عامة، يمكن أن تصور بوضوح الكيفية المناسبة التى يمكن بها عرض المضمون المناسب لدور الاتصال الجماهيرى فى عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد فى المجتمعات النامية بصفة عامة، وذلك كما يلى:

**١ - ضرورة التكامل بين مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله وخطط التنمية الشاملة وأنشطتها العملية:**

هذا التكامل ضرورى لتوفير الجانب العملى والتطبيقى لعملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد داخل مجتمع لا يعترف فيه الفرد ولا يقتنع إلا بما يراه بعينيه ويلمسه بيديه. وهذا التكامل ضرورى أيضاً، لأنه يؤدى إلى أن تتساوى درجة إثارة الفكر والخيال داخل عقل الفرد مع القدرة الحقيقية للمجتمع على تحقيق ما يتصوره فكر الفرد وخياله. بمعنى أن يكون هناك تطابق بين الآمال والقدرة على تحقيقها، حتى يكون هناك توازن حقيقى بين مكونات العقلية الجديدة للفرد وحجم الواقع المحيط به والذى تراه عيناه وتلمسه يداه.

وهذا التكامل ضرورى كذلك، لأنه يجعل الأسس الفكرية والمعنوية لعملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد لا تدور فى فراغ، وإنما تعمل بفعالية داخل الواقع الذى يتناسب مع ظروف المجتمع وإمكانياته. وهذا يؤدى إلى أن يكون التحول إلى البدائل الجديدة ثابتاً لا يتزعزع أو يهتز داخل عقل الفرد، حتى ولو كان هذا التحول بطيئاً، فالعبرة هنا ليست فى سرعة تصوير الأمال فى الخيال، ولكن العبرة فى التحقيق الفعلى لها. ومن ثم، كان لابد من مسايرة مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله، كجزء من عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد، لعملية التنمية الشاملة كلها، خطوة بعد خطوة، ومرحلة بعد مرحلة.

ثم إن هذا التكامل ضرورى، حتى يتطابق الفكر مع القول والعمل، بعد أن عانت المجتمعات النامية طويلاً من انفصال العناصر الثلاثة، وزرعت فى نفوس أفرادها بذور عدم الثقة فى كل ما يفكر فيه وما يقال عنه، وكانت وسائل الاتصال الجماهيرى ضحية عدم الثقة بين الدولة والجماهير.

وهنا نجد فى دراسة مالكولم اديسشياه خبير منظمة اليونسكو، والتى سبقت الإشارة إليها، ما يعبر عن هذه الحقيقة تماماً، حين قال: أننا بطبيعة الحال لا نستطيع أن نوجه شبابنا إلى اتجاهات معنوية، ولاأن نمنحهم مجالاً حراً للإسهام فى التنمية، ما لم نوفر لهم الحوافز اللازمة، أو ما لم يجد شبابنا أننا نسير على المبادئ التى ننادى بها، وما لم يجد أن المجتمع الذى نعمل على تقدمه يختلف تمام الاختلاف عن كلماتنا التى نروج بها.

**٢- أن يتصف مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله بالشمول:**

ويعنى الشمول هنا الأفكار التى يتطلبها هدف إحداث التوازن الفكرى داخل عقل الفرد بكل أبعاده، وأن يكون هذا المضمون متمشياً مع كل التطورات والظروف والمشكلات الطارئة والمحتملة فى تفكير الفرد وسلوكه. وهذه الصفة تتيح مواجهة الأفراد فى المجتمع وبيئاته المختلفة، كشخصيات متكاملة لها علاقاتها وارتباطاتها. بمعنى أن الفرد ليس عاملاً زراعياً أو عاملاً صناعياً أو موظفاً إدارياً أو فنياً أو

عربي أو ما شابه ذلك فقط، ولكنه أيضاً فرد في أسرة، وفرد في بيئة، ثم أنه فرد فـي مجتمع له علاقاته بغيره من المجتمعات الأخرى في العالم.[١]

وهذه الصفة تستهدف تحقيـق الشمول لكل الأفكار التـي تحقق الشـخصية السليمة المتوازنة في أفكارها وسلوكها وعلاقاتها، والقادرة على تحمل مسئولياتها تجاه نفسها وبيئتها، ومجتمعها.

**٣- أن يراعى في عرض المضمون وضوح الهدف ومرونة العرض وإيجابيته:**

إذا كان وضوح الهدف يتحقق بـالالتزام بخطـط التنميـة الشـاملة وأنشطتها العملية وحركتها الفعلية داخل المجتمع وبيئاته المختلفة، وبما تفرضة عمليـة الإعداد الثقافي لعقل الفرد تبعاً لذلك، فإن مرونة العرض والتناول تتحقق بمراعـاة الأصـول التي تقوم عليها فنـون الإقنـاع المختلفـة مـن ناحيـة، ومراعـاة عدد مـن الاعتبـارات العلمية الأساسية التي ثبتت صحتها من التجارب والمشاهدات الواقعيـة والممارسـات العملية التي أجريت حتى الآن، كما تتحقق بقدرة القـائمين بـالعرض والتحليـل علـى الاستفادة من كـل النتـائج التـي يسفر عنهـا المزيـد مـن هـذه التجـارب والممارسـات العملية مستقبلاً داخل مجتمعاتهم النامية، من أجل إضافات جديدة إلى القوالـب الفنيـة وأسـاليب الصياغـة المؤثـرة والفعالـة. ومـع أننـا لا نستطيع أن نتنـاول هـذه الصفـة بتفصيل كبير، لارتباطها بنتائج التطبيق، إلا أننا نسـتطيع هنـا أن نستشـهد بعـدد مـن الأمثلة.

فمثـلاً، ينبغـي أن يراعـى فـي أسلوب عـرض المضمـون مسـتويات القـراءة المتفاوتة في هذه المجتمعات وبيئاتها المختلفة.

وهذا يعني أن يتسم أسلوب المضمون بالبساطة فـي التـركيب والتعبيـر، والألفـة فـي الكلمات والجمل والعبارات، ومراعاة الخلفية الثقافية للقراء والمستمعين والمشاهدين، والبعد عن استعمال الأسماء والمصطلحات الفنية التي لا يألفها الجمهور أو تبسيطها، وتحاشي استعمال الكلمات الصعبة، أو استعمال الكلمات في غير موضعها المناسـب.

---

[١] مالكولم اريسشياه: مرجع سابق . ص١٤ أيضاً.

وكذلك تحاشى التركيبات اللغوية غير العادية، ولتكن التعبيرات واضحة ومختصرة وأفكارها بسيطة ومحدودة، وأن يكون عرض الأفكار مترابطا، والعلاقة بينها واضحة ومباشرة، دون أن يعترض ذلك تفاصيل كثيرة أو تركيبات مطولة.[1]

ولاشك أن الدراسات العلمية والتجارب المعملية قدمت الكثير إلى القائمين بالاتصال الجماهيرى فيما يتعلق بكيفية تطبيق هذه الصفات الأسلوبية. ولكن مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله لا يزال فى حاجة إلى مزيد من التجارب العلمية على نوعيات الجماهير داخل كل مجتمع نام، حتى يصل القائمون بالاتصال الجماهيرى إلى نتائج أكثر فعالية مما هى عليه الآن.

ومثلاً آخر، ينبغى أن تكون الصور والرسوم والمناظر والموسيقى التصويرية والحركات الإيقاعية، وغيرها من المؤثرات التوضيحية والتعبيرية، محققة للهدف منها فى تبسيط المادة الإعلامية، وزيادة فهمها واستيعابها والتأثر بها، إلى جانب تحقيق المتعة والتشويق والإثارة. ويشترط أن يتحقق كل ذلك داخل إطار ما هو مسموح به فى الثقافة الأصيلة للمجتمع، وداخل إطار ما يتوافق مع أهداف عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد. فالمتعة والتشويق والإثارة ليست أهدافاً مقصودة لذاتها، وإنما هى مقصودة داخل إطار الغايات المستهدفة والأساليب المشروعة. ومن ثم، فلا مجال للإسفاف والابتذال والمبالغة والخروج على القيم.

ومثالاً ثالثاً، ينبغى أن يراعى فى صياغة المضمون الميول الفردية والعلاقات الاجتماعية، وأن يراعى أيضاً نوعية الأفراد من حيث السن والذكاء والتعليم والمركز الاجتماعى، وغيرها من العوامل التى تميز فرداً عن فرد، وأن يركز المضمون على العوامل المشتركة بين الأفراد أكثر من تركيزه على العوامل التى يختلفون حولها، لتجميع أكبر عدد ممكن من أفراد مجتمع معين حول هدف معين. ومن الواضح هنا، أن يكون المضمون أكثر تأثيراً إذا بدأ بالموضوعات التى ليس للفرد رأى فيها. كما أن التنوع فى الموضوعات، والتنوع فى أسلوب عرضها،

---

[1] UNESCO., Rural Mimo Newspapers. Paris: Unesco, 1956. P. 30. And Also. UNESCO., Three Manuals On Adults and Youth Education. Paris: Unesco, 1963. P. 63

يمكن أن يكون مؤثرا كذلك، خاصة إذا استعملت المؤثرات التى لها وقع فى النفوس.[١]

ومثالاً رابعاً، ينبغى أن يتوفر فى المضمون الصدق والدقة والموضوعية، حتى تكتسب وسائل الاتصال الجماهيرى ثقة الجماهير. فقد تبين من دراسة لدوب S. Dube على بعض القرى الهندية، أن الفلاحين كانوا لا يقبلون على بعض المواد الريفية المتخصصة التى توجه لهم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى، لعدم صحتها.[٢]

ومثلاً خامساً، ينبغى أن يراعى فى المضمون البدء بالأفكار التى لا تكلف جهداً ولا كلفة. فكلما كان الجهد والكلفة المادية أقل، كلما كان التأثير أكبر. كما أن الأفكار التى يترتب عليها فائدة عملية عاجلة ومنظورة، يمكن أن تكون أكثر تأثيراً من تلك الأفكار التى يترتب عليها فائدة آجلة وغير منظورة، على أن يركز المضمون فى تناوله لكل هذه الأنواع على الموضوعات ذات الصفة الخاصة، أى الموضوعات التى تتصل اتصالاً مباشراً وأساسياً بحياة الناس واهتماماتهم ومصالحهم.[٣]

ويضاف إلى هذه الأمثلة، أن يراعى فى المضمون العامل الإنسانى فى البيئات والمجتمعات المحلية داخل كل مجتمع، والتركيز على أنه فى الإمكان الوصول إلى مستويات أفضل للمعيشة دون الإضرار بأحد، وفى حدود الإمكانات المتاحة والمشروعة والأصيلة. كما يراعى فى المضمون أن يرسم صورة جديدة ومرضية فى ذهن كل فرد عن نفسه وبيئته ومجتمعه وعلاقاته وآماله وطموحاته، وأن تحل هذه الصورة الجديدة محل الصورة القديمة، داخل إطار ما هو مستهدف من الشخصية السليمة في عملية الإعداد الثقافي لعقل الفرد. وبدون هذه الصورة

---

[1] Bascom, W. Op. Cit., PP. 54-55.

[2] Dube. S. India's changing villages. London: Routledge & Paul. 1958. P. 115.

[3] Palmer, M. The Human Factor In Political Development. Walthan, Mass.: Giun & Co., 1970. PP. 67- 80.

الجديدة المقنعة لكل فرد، سوف يفتقد الفرد الدافع الحقيقى إلى تطبيق الأفكار الجديدة.[١]

تلك كانت بعض الأمثلة للاعتبارات العلمية التى يجب توافرها، حتى يتحقق لمضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله المرونة والإيجابية فى التناول. ولاشك أن تأثير المضمون على الفرد والجماعة داخل البيئات المختلفة فى كل مجتمع نام، يتطلب المزيد من الدراسات العملية والأبحاث العلمية، لاكتشاف طريقه إلى هدفه، واكتشاف الأساليب والاعتبارات التى تدفعه على هذا الطريق بسرعة أكبر وبكيفية أفضل، خاصة إذا علمنا أن تعميم النتائج التى وصلت إليها الدراسات العلمية والتجريبية فى المجتمعات المتقدمة، لا تصلح إلا كموشرات موجهة فقط، وليس كأسس ثابتة صالحة تماماً للتطبيق.

ونسوق هنا مثلين على نوعية الأبحاث العلمية المطلوبة على ضوء الظروف المحلية للبيئات المختلفة فى كل مجتمع نام، وهما:

(أ) إذا كانت نوعية الجمهور تحدد نوعية المضمون، فكيف تستطيع وسائل الاتصال الجماهيرى أن توفق بين ما تستطيع أن تقدمه لجمهورها وما تميل إليه هذه الجماهير بحسب نوعيتها وطبيعتها؟!

(ب) إذا كانت هناك درجة من التشبع فى التركيز على فكرة معينة يمكن أن يصل إليها جمهور معين في بيئة معينة، أو فى مجتمع محلي معين، وهذه الدرجة فى حالة الوصول إليها تضعف من فاعلية المضمون ولا تأتى بالنتيجة المطلوبة، فكيف تتحاشى وسائل الاتصال الجماهيرى الوصول إلى هذه الدرجة فى مواجهة جماهيرها فى مجتمع معين؟!

**٤- أن يتناسب مضمون الاتصال الجماهيرى مع طبيعة الثقافة الأصيلة فى المجتمع وأن يحسن استغلالها:**

---

[1] UNESCO., Social Research and Rural Life In Central America. Paris : unesco., PP 129 - 130.

أثبتت الدراسات العلمية صحة هذا الأساس من الأسس الواجب توافرها فى المضمون. فقد ثبت أن الخلفية الثقافية للجمهور هى التى تتحكم فى نوعية رد الفعل إزاء الأفكار الجديدة وأنماط السلوك المستحدثة. ويؤيد هذه النتيجة، تلك الدراسة التى أجراها دوب S. Dube وسبقت الإشارة إليها، والتى انتهت إلى أن إقبال الجمهور فى الريف على بعض الأفكار الجديدة أو إدباره عنها، يرجع إلى هذه الخلفية الثقافية التى يشكلها التراث الثقافي للمجتمع.[1]

كما ثبت من مقارنة بسيطة تطابق النتائج التى انتهت إليها بعض دراسات الإقناع مع الأساليب التى يلجأ إليها الكهنة ورجال الدين فى بعض القرى الأفريقية لنقل تراث هذه المجتمعات المحلية إلى أبنائها الصغار، على اعتبار أنهم الجيل الجديد الذى سوف يتحمل مسئولية استمرار نوعهم وتراثهم ومثلهم فى الحياة.

ولنضرب مثلا توضيحيا لذلك. فقد تبين من دراسات الإقناع أن إثارة الخوف فى نفس الفرد، يمكن أن يكون أحد الأساليب الفنية التى يستطيع بها القائم بالاتصال أن يثبت قبول العقائد والأفكار الجديدة، وذلك بالربط بين الاضطراب العاطفى الناتج عن الإثارة المخيفة والموضوع المطلوب تثبيته فى عقل الفرد[2] .

وتبين من التراث الثقافى، أن الكهنة فى بعض القرى الأفريقية يمارسون طقوسا تعرف بالتلقين الاجتماعى، ويتخلل هذه الطقوس استعمال أساليب إثارة الخوف والرعب فى نفوس الأطفال الصغار لتثبيت تعاليم القبيلة فى عقولهم، وزرع الحرص عليها والتمسك بها فى نفوسهم. وهذا التطابق بين النتائج العلمية والممارسات الواقعية يصلح دليلا على ما فى الثقافة الأصيلة وعناصرها فى كل مجتمع نام وداخل بيئاته المختلفة، من عناصر صالحة للاستغلال [3] .

ومن ثم، تكون الدراسة العلمية لطبيعة الثقافة الأصيلة وعناصرها فى كل مجتمع نام وداخل بيئاته المختلفة هامة، لتحديد العناصر الثقافية الصالحة للاستغلال ، والتى

---

[1] Dube., S. OP, Cit., PP. 129 - 130.

[2] Hovland, C., Communication and Persuasion. New Haven: Yale U.P., 1952. P, 270

[3] Hapgood, D., Africa Boston Ginn & Co., 1950. P42

يمكن أن تكون مدخلا سليما إلى زيادة الفاعلية لمضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله، لما لهذه العناصر من مكانة محببة فى نفوس الأفراد فى هذا المجتمع أو ذاك.

**٥- أن يميل مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله إلى الأفكار العملية بدرجة أكبر من الأفكار المجردة:**

يمكن تحقيق ذلك بالالتصاق بدرجة أكبر بواقع الحياة فى المجتمعات النامية التى تخدمها هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية، ومن المعروف عمليا، أن القدرة على استيعاب الأشياء العملية اكبر من القدرة على استيعاب الأشياء المجردة، وخاصة إذا كانت هذه الوسائل تواجه عقولا لم تتعود التفكير المجرد. وإذا ظهرت الحاجة إلى عرض بعض الأفكار النظرية المجردة، وجب أن يكون عرضها بطريقة مبسطة وميسرة.

**٦- أن يتجه المضمون، فى جزء منه، إلى تشجيع التفكير الذاتى عند الأفراد:**

وهذا الأساس هام فى مواجهة بعض المسائل التى يتطلبها تطوير المناطق المختلفة داخل المجتمع[1] . وهذا من شأنه أن يتيح للمضمون فرصة للتفاعل بدرجة اكبر مع الجماهير. كما أنه يخلق فى نفوس الأفراد شعورا بالثقة والطموح. وهو شعور له أثاره الاقتصادية والاجتماعية والإيجابية.

**٧- أن يستهدف المضمون توحيد العقول والاتجاهات عند الأفراد:**

وهذا الأساس هام أيضا، لأنه يساعد على معالجة ما تعانيه البيئات المختلفة، وخاصة الريفية منها، من تفكك داخلى ناتج عن ظروفها الاجتماعية المتوارثة. ثم أن تحقيق الوحدة فى هذه البيئات المحلية، من شأنه أن يدفع إلى العمل الجماعى التطوعى والإبداعى المثمر، وهو أحد عناصر النجاح للتنمية الشاملة.

[1] Pyerly, K. Community Journalism. New York: Chilton Co., 1961. P.5.

٨- أن يكون مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله من الإعلان متفقا مع اتجاهات المواد الإعلامية:

وهذا يعنى أن تكون موضوعات الإعلان شاملة لجوانب الحياة كلها، بالكيفية التى تتناسب مع أهداف التنمية الشاملة فى المجتمع. فالتركيز على السلع الاستهلاكية العالية التكاليف، كالسيارات مثلا، كما يحدث فى الصحف المصرية، فى الوقت الذى نرى فيه ظروفا اقتصادية غير مواتية للغالبية العظمى من الجماهير، يمكن أن يؤدى إلى إثارة الطموحات غير الواقعية، وإثارة الحقد والبغضاء بين الطوائف والفئات، مما يؤدى إلى التفكك الاجتماعى. وهذه نتيجة معاكسة تماما لأهداف عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد فى المجتمعات النامية.

ثم أن هناك إعلانات غير واقعية، وتقوم على الكذب والخداع. وهذه أيضا نوعية من الإعلانات المرفوضة فى المجتمعات النامية. وهناك إعلانات تقوم على الإثارة الجنسية والمؤثرات الصوتية اللاهية للمشاهدين عن مضمونها، وهذه أيضا نوعية مرفوضة.

وخلاصة القول هنا، أن الإعلان فى وسائل الاتصال الجماهيرى، يحتاج إلى مراجعة للملاءمة بينه وبين متطلبات الجماهير وواقعها وأحلامها وأصولها الثقافية، حتى يكون هناك تناسق وتكامل بين المضمون الإعلامى والمضمون الإعلانى. وهذا التناسق والتكامل صفتان هامتان، حتى لا يكون هناك تناقض داخل الوسيلة الواحدة، مهما كانت شدة المغريات والمؤثرات المادية عليها. وحتى لا يكون هناك تناقض بين المضمون الإعلانى وأهداف عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد.

٩- أن يراعى فى العرض والإخراج إبراز الموضوعات بحسب أهميتها النسبية:

من الواضح أن هناك اعتبارات غير موضوعية وليست فى مصلحة الجماهير ولا تنتمى إلى الأصول العلمية والمهنية، هى التى تتحكم فى عرض الموضوعات وإخراجها فى الصحف والمجلات والراديو والتليفزيون، والأمثلة على ذلك كثيرة ولا حصر لها، وهى لا تخدم الأهداف الحقيقية لمضمون الاتصال الجماهيرى داخل إطار دوره فى عملية الإعداد الثقافى لعقل الفرد. ومن ثم، تبدو

أهمية أن يكون التركيز على موضوع معين من خلال المساحة التى تخصص له والعناوين والصور والرسوم المصاحبة، متناسبا مع أهمية الموضوع ذاته، ومدى اتصاله بالمصالح الأساسية للجماهير، وخدمته لأهداف التنمية الشاملة.

ثم أن التنويع والإثارة والتشويق، وغيرها من الصفات التى تفتح شهية القراء والمستمعين والمشاهدين، وتزيد من فعالية المضمون وقوة تأثيره، هى صفات مطلوبة، ولكن الإسفاف والمبالغة والخروج على الأخلاقيات المرعية، كلها أمور مرفوضة تماما، مهما كانت الأسباب والدوافع، فالغاية لا تبرر الوسيلة. ثم أن هذه الأمور المرفوضة تتعارض تماما مع ما تستهدفه عملية الإعداد الثقافى فى بناء شخصيات متوازنة وثابتة وقادرة.

## ١٠- الجمود مرفوض فى مضمون الاتصال الجماهيرى وأساليب عرضه وإخراجه:

وهنا تكون الخبرة المهنية هامة وضرورية، لأن التنويع والمرونة والاستجابة السريعة لمتطلبات المواقف المختلفة التى تستحدثها جهود التنمية ونتائجها، كلها أمور مطلوبة، حتى تستطيع هذه الوسائل أن تحافظ على مكانتها بين جماهيرها، وحتى تستطيع أن تعايش التنمية والتقدم، وأن تسهم فيها بثبات وتوازن واستمرار مطرد. وهذه الأمور جميعها لا يحققها الجمود على أساليب معينة وصياغات مكررة.

وبذلك، ننتهى إلى تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى من خلال خطوات ثلاث متكاملة، وعلى ضوء نتائج الدراسات العلمية والتجارب الواقعية، حتى يكون تصورنا لهذا الدور هنا امتداداً للنتائج التى انتهت إليها هذه الدراسات والتجارب وتطويرا لها، وحتى يكتسب هذا التطور أصالة وعمقا وواقعية.

ويبقى أن يتوفر لهذا الدور اعتبارات أساسية تحكم تطبيقه، حتى ينطلق من إساره الذى كبلته به الظروف التقليدية ونتائج التنمية غير المتوازنة فى المجتمعات النامية. فكم من الأفكار الصالحة تظل هائمة فى عقول أصحابها، إلى أن تجد التربة

المناسبة، فتنبت وتثمر. وهذه الاعتبارات الأساسية هى التى تمهد التربة وتعدها، لكى تصبح صالحة لتطبيق هذا الدور المناسب للاتصال الجماهيرى.

## رابعا: الاعتبارات التى تحكم التطبيق:

قلنا أننا إذا أردنا تطبيقا سليما لهذا الدور الذى تصورناه لوسائل الاتصال الجماهيرى فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها، فإن علينا أن نوفر لهذه الوسائل أوضاعا مناسبة على ضوء الظروف والإمكانيات الخاصة بكل مجتمع نام، حتى يصبح التطبيق واقعيا. ومع اعترافنا بخصوصية هذه الأوضاع المناسبة فى كل مجتمع، إلا أنه إذا نظرنا إلى القاسم المشترك بين هذه المجتمعات، فإنه كما حددنا خطوطا وأسسا عامة لدور الاتصال الجماهيرى بكل وسائله، يمكننا أيضا أن نحدد عددا من الاعتبارات العامة اللازمة لتطبيق هذا الدور، كما يلى:

### ١- التغلب على مشكلات الاتصال الجماهيرى:

لا تزال وسائل الاتصال الجماهيرى تعيش ظروفا معوقة، على الرغم مما حدث لها من تحسن كمى ملموس. وإذا أردنا أن نحملها مسئولية دور بهذه الجسامة والحساسية، فلابد أن تكون هذه الوسائل قوية فى ذاتها وقادرة على أن تعطى وتؤثر بالكيفية التى تتطلبها هذه المسئولية. والتى تتلاءم مع طبيعة دورها.

وإذا عدنا إلى الدراسات العلمية التى بحثت هذه المشكلات وتناولتها بالتحليل، كدراسات منظمة اليونسكو مثلا: لوجدنا أن وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية تعانى من مشكلات قانونية ومهنية وبشرية واقتصادية، إلى جانب ما يعانيه مضمونها من مشكلات عدم التوازن بكل أبعاده. وهذه المشكلات جميعها تتداخل معا لتصنع خيوطا لشبكة بالغة التعقيد، بحيث لا يمكن القول بإمكانية مواجهتها، واحدة تلو الأخرى. وإنما لابد من وضع حلول جذرية لها جميعها، ضمن خطة إصلاحية شاملة.

فمن الناحية القانونية:

نجد أن العلاقة بين الدولة ووسائل الاتصال الجماهيرى لا تزال سلبية ومتوترة، لأن الدولة تملك خيوط القانون فى يديها، فتضيق عليها كما تشاء وتوسع عليها كما تشاء ولكنها فى جميع الأحوال لا تسمح لها إلا بما تريد هى، وليس بما تريد وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو تريده جماهيرها، ووسائل الاتصال الجماهيرى، وخاصة الصحافة المطبوعة، تحاول أن تفلت من قبضة الدولة، ولكن بدون جدوى حتى الآن.

وتعود أسباب الصراع بين الطرفين إلى فقد الثقة بينهما، وإلى اختلاف كل منهما فى نظرته إلى المصلحة العامة، وإلى ادعاء كل منهما بأنه له الحق الأول والأخير فى تحقيق المصلحة العامة ورعايتها بالكيفية التى يراها مناسبة، إلى جانب ظروف سياسية واجتماعية كثيرة ومتعددة داخلية وخارجية، تعمل على تفريخ مناخ ضاغط على الطرفين معا.

ويبدو هنا أن هذا الوضع القانونى لن يحسم بسهولة، إلا إذا اقتنع الطرفان بما يجمعهما من مصلحة مشتركة، ومسئولية مشتركة. وأن على الدولة أن تقتنع بأنه ليس من حقها أن تحسم هذا الصراع لمصلحتها وحدها، وإنما على الطرفين معا أن يقبلا حكم طرف ثالث ومحايد، هو الرأى العام، والرأى العام، وإن كان ظاهرة معنوية، إلا أن المفكرين من كل الاتجاهات الفكرية والفلسفية، يمكن أن يكونوا ممثلين حقيقيين للرأى العام فى كل مجتمع. على أن تكون الثقة المشتركة أساسا للعمل المشترك، طالما أن الجميع تجمعهم مصلحة واحدة، هى المصلحة العامة لمجتمع كله.

إن أهمية مواجهة هذه الأوضاع القانونية، تكمن فى أنها توفر لوسائل الاتصال الجماهيرى بصفة خاصة وللأفراد بصفة عامة، مساحة كافية ومناسبة الحركة الحرة اللازمة لأداء دورها بكفاءة. فالشك والبطش وتكميم الأفواه وتقييد الأيدى وكسر الأقلام، كلها إجراءات لا يتولد عنها شخصيات قوية ومتوازنة وقادرة

على أن تصنع التقدم وتدفعه. ووسائل الاتصال الجماهيرى بدون الحرية المناسبة، لابد لها أن تختنق.

## أما من الناحية المهنية:

فإننا نجد أن كل وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية، تنطلق من مفاهيم مقلدة ومستوردة، لأنها تنبهر كثيرا بما يحدث فى المجتمعات المتقدمة، وتتناسى أن لمجتمعاتها ظروفها وأوضاعها الخاصة، وينبغى عليها أن تكون انعكاسا لظروف مجتمعاتها وآمالها، لا أن تكون انعكاسا لظروف وأوضاع غريبة عن مجتمعاتها وجماهيرها.

إن استيراد المواد الإعلامية والثقافية بعد فحصها وملاءمتها مع ظروف المجتمع وأوضاعه وثقافته الأصيلة وأهداف الإعداد الثقافى لعقلية الفرد ونفسيته، ليس أمراً مستنكرا، ولكن ما هو مستنكر، هو أن يكون الاستيراد كيفما اتفق وبطريقة عشوائية، وعرضه على الجماهير عشوائيا، ودون أن يتنبه المسئولون لسوء ما أقدموا عليه، إلا على صيحات الجماهير واستنكارها. والأمثلة كثيرة ومتعددة من واقع ما يقوم به التليفزيون المصرى.

كما أن التقليد ليس عيبا، إذا كنا ننقل تكنولوجيا متقدمة، كالتأثيرات الصوتية والضوئية وفنون العرض والإخراج والتصوير، وما شابه ذلك، أما أن ننقل وننشر ونذيع موضوعات ومناظر وحركات مقلدة وبغير وعى ودون إحساس بالمسئولية، فهذا هو العيب. إننا نعلم أن لكل مجتمع تقاليده وثقافته الخاصة به. وعلى ضوئها يقبل أشياء ويرفض أشياء. ونعلم أن الاحتكاك الحضارى لا يعنى التقليد الأعمى، وإنما يعنى أن نأخذ بالقدر والكيفية التى لا تحدث تصدعا فى الثقافة الأصيلة، ويكون لهذه التصدعات آثارها النفسية والعقلية الخطيرة على الجماهير. وهذه الاعتبارات جميعها لابد أن يعيها المسئولون والمخططون والمنفذون، حتى تستقيم المفاهيم المهنية فى وسائل الاتصال الجماهيرى، ويستقيم دورها فى مواجهة جماهيرها.

ومن ثم، فإن مراجعة القيم الإخبارية وأساليب استيراد المواد الإعلامية والثقافية، على ضوء ما ينبغى وما لا ينبغى بالمفهوم الذى أوضحناه، تصبح

ضرورة ملحة، طالما أن الإنتاج الإعلامي والثقافي والترفيهي في المجتمعات النامية لا يزال بدائيا أوغير كاف.

**وأما من الناحية البشرية والفنية:**

فإننا نلاحظ ضعف الخبرة العلمية والعملية للقائمين بالاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية. ذلك، لأن المناهج الدراسية المتخصصة مستوردة أساسا من الدول الغربية والأمريكية، وما تواجهه المجتمعات النامية من مواقف. تعتبر غريبة على الفكر الأوربى والأمريكى، وبالتالى، تعتبر غريبة على القائمين بالاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات. فقد تكون إستراتيجيات معينة فى الإقناع أو الترفيه مثلا مقبولة فى مجتمع أوربى أو أمريكى، لكنها لا تكون مقبولة فى مجتمع نام.

ومن ثم، فإن هذا الاعتبار والاعتبار السابق، يتطلبان دراسات تجريبية كثيرة، للتوصل إلى نتائج علمية تتوافق مع متطلبات المجتمعات النامية، وتكون صالحة للتطبيق فى مواجهة المواقف المستحدثة التى تفرزها الظروف التقليدية عندما تحتك بجهود التنمية الاقتصادية فى هذا المجتمع أو ذاك. ويكون على القائمين بالاتصال الجماهيرى أن يستفيدوا منها بتطبيقها وإدخال التعديلات عليها بالكيفية التى توفر لها فعالية أكبر، ويكون على الأكاديميين فى هذه المجتمعات إثراء مناهجهم الدراسية بعد تجربتها وتطويرها.

**وأما من الناحية الاقتصادية:**

فلا حاجة بنا إلى تفصيل ما يتصل بمشكلات التمويل والديون والاستيراد والتوزيع، وما إلى ذلك من مشكلات مادية واقتصادية. ولقد لاحظنا أن وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات النامية، انتشرت وتوسعت، ولكنها لم تنتشر كوسائل قوية ولها كيانات ذاتية متطورة. بل أنها لا تزال عاجزة عن أن تحقق النمو الذاتي المطرد، ولا تزال تنتظر عطف الحكومات ومساعدتها، لأنها لا تملك وحدها القدرة على مواجهة مشكلاتها. وهذا دليل على مدى ما تعانيه من ضعف وعجز.

ولعل ديون الصحافة المصرية القومية المطبوعة التى بلغت المليارات تعتبر شاهدا على ذلك.

ويزيد الأمر سوءا أن الدراسات العلمية التى تناولت هذه المشكلات الاقتصادية، لم تصل إلى حلول نهائية، لارتباط هذه المشكلات بظروف كل مجتمع وبإمكانياته الخاصة، فالحلول العامة ليست دائما صالحة للتطبيق. وعلى ذلك، فإنه طالما بقيت هذه المشكلات، فإن أحداً لا يستطيع أن يدعى قدرة هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية على تحمل مسئوليتها فى التنمية الشاملة فى هذه المجتمعات. ومن ثم، فإن على هذه الوسائل فى كل مجتمع نام، أن تبحث الكيفية المناسبة لمواجهة هذه المشكلات، سواء بالعمل الجماعى أو بالتكامل بينها أو بأي أسلوب آخر تراه، حتى تصبح قادرة على الإسهام فى تقدم مجتمعاتها. وعليها ألا تنتظر التدخل الحكومى، لأن هذا التدخل الحكومى ليس فى صالحها، حتى، ولو كان الهدف منه مساعدتها على اجتياز محنتها.

**<u>وأخيرا، نأتى إلى عدم التوازن فى مضمون الاتصال الجماهيرى بكل وسائله، كمشكلة أساسية:</u>**

ولكنها مشكلة ناتجة عن كل المشكلات السابقة عليها، فالمضمون مرآة تنعكس عليها أوضاع هذه الوسائل ومشكلاتها. ومن ثم، فإن أى دراسة لتحليل المضمون فى عينة من هذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية، سوف يعطى نتائج مؤكدة عن نوعية المشكلات القانونية والمهنية والبشرية والاقتصادية التى تعانى منها ومداها.

وعدم التوازن فى المضمون هنا له أبعاد كثيرة، فهناك عدم التوازن فى الكم فإذا كنا نقول أن الاتصال الجماهيرى يرتبط وجوده، حضورا وعدما، باهتمام جماهيره، فإننا لا نستطيع القول أن مضمون وسائله يغطى كل اهتمامات جماهيره فى المجتمعات النامية، ونتائج الدراسات التى عرضناها فى مواضع كثيرة، أدلة وشواهد على ذلك.

وهناك عدم التوازن فى النوعية، سواء فى نوعية الموضوعات أو فى نوعية الصياغات والأساليب لتحريرية والإخراجية. والملاحظات العابرة لوسائل الاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات تعطينا مؤشرات كافية على أن هذه الوسائل لم تستطع أن تقدم نفسها إلى جماهيرها المستهلكة، كسلع جيدة ونوعية حسنة.

وهناك أيضا عدم التوازن فى التغطية الإعلامية. وقد أثبتت الدراسات التى حللناها فى مواضع كثيرة هنا، أن وسائل الاتصال الجماهيرى تركز على اهتمامات جماهيرها فى العواصم، ويليها المدن الكبيرة. أما المدن الصغيرة والمناطق الريفية، فإن حظها قليل وضئيل، ولا يكاد يفى بأدنى احتياجاتها الإعلامية، لا كما ولا كيفا. وكذلك الحال بالنسبة لطبقات المجتمع وفئاته. وتكفى نظرة سريعة إلى مضمون هذه الوسائل، لكى نتبين نوعية الطبقات والفئات التى يركز عليها، وتلك التى يتجاهلها، مع أن هذه الوسائل مطالبة بإحداث توازن عادل بين اهتمامات كل الطبقات والفئات، وأت تلتزم بالأهمية النسبية للموضوعات، كقاعدة علمية لا ينبغى أن تتخلى عنها.

ولا نعتقد أن استمرار هذه الظاهرة، يمكن أن يوفر أوضاعا مناسبة، تعبر من خلالها وسائل الاتصال الجماهيرى عن دور فعال فى مواجهة متطلبات الإعداد الثقافى لعقل الفرد. ولاشك أن تحسن الأوضاع الأخرى، بعد مواجهة المشكلات الناتجة عنها، يمكن أن ينعكس على مضمون هذه الوسائل، فيسترد توازنه العادل. ولذلك، قلنا أن مواجهة هذه المشكلات التى تعانى منها وسائل الاتصال الجماهيرى، ينبغى أن تتم داخل إطار خطة شاملة ومتكاملة، حتى تكتسب هذه الوسائل قدرتها على تحمل مسئوليتها وأداء دورها.

## ٢- توفير الأجهزة البشرية والفنية القادرة على الإدارة والتخطيط:

قلنا أن المجتمعات النامية تشكو من ضعف الأجهزة الإدارية بكل مستوياتها. وكان هذا الضعف الإدارى أهم الأسباب الرئيسية لحدوث السلبيات التى تعانى منها هذه المجتمعات ولا تزال. ومن ثم، كان طبيعيا أن يتم توفير الأجهزة البشرية والفنية القادرة على الإدارة والتخطيط، اعتبارا له أولويته بين الاعتبارات اللازمة لتطبيق الدور المناسب للاتصال الجماهيرى فى هذه المجتمعات.

والمقصود هنا بالتخطيط والإدارة، إدارة التنمية الشاملة والتخطيط لها، بكل مستوياتها المركزية والإقليمية. فلقد انتهينا إلى الجمع بين المركزية واللامركزية، لأنه إذا كان مهما المحافظة على وحدة الدولة وسيادتها، فإنه مهم كذلك، أن يعطى لكل إقليم ما يستحقه من تنمية تتوافق مع ظروفه وإمكانياته، نظرا لاختلاف الظروف والإمكانيات في الأقاليم المختلفة فى كل مجتمع نام.

وبالتالى، فإن المقصود بتوفير الأجهزة البشرية والفنية القادرة على إدارة التنمية الشاملة والتخطيط لها بكل مستوياتها المركزية والإقليمية، هو توفير التخصصات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية بكل فروعها، والتى تغطى كل مجالات التنمية الشاملة. وهنا لابد أن نعترف بأن التخصص الأكاديمى شىء والقدرة على تطبيقه شىء آخر، فإذا توفرت الشخصيات المتخصصة علميا والقادرة على التطبيق العملى والمستوعبة لظروف مجتمعاتها وإمكانياتها، فهذه هى النوعية التى تشكل منها تلك الأجهزة الفنية التى تقوم بمهمة إدارة التنمية الشاملة والتخطيط لها، بكل مستوياتها.

ولا مجال هنا للأقاويل التى تشيع فى بعض المجتمعات النامية، من أمثال: "أهل الخبرة أم أهل الثقة." فلقد أفرزت هذه الأقاويل وتطبيقاتها شخصيات عاجزة وتنمية عاجزة وتقدم أعرج، عندما فضلت أهل الثقة على أهل الخبرة، حتى تضمن القيادات بها الأمان لنفسها والمحافظة على مصالحها الخاصة.

## ٣- التكامل بين التخطيط المركزى واللامركزى:

لقد أكدت تجربة شارونة المصرية أن الأقاليم وحدها وبجهدها الذاتى عاجزة عن أن تحقق التقدم الكامل بكل أبعاده، وأظهرت التجارب التقليدية أن المركزية وحدها، ومهما كانت إمكانياتها، غير قادرة على تحقيق هذه الغاية. ومن ثم، كانت دعوة منظمة اليونسكو إلى أن التنمية ينبغى أن تكون للإنسان وبالإنسان، بمعنى أنه ينبغى أن تكون التنمية للبيئة وللإنسان معا، داخل إطار يحدث تكامل بين التخطيط المركزى واللامركزى.

إن الدراسات المستفيضة لظروف كل إقليم واحتياجاته، وظروف الدولة ككل واحتياجاتها والإمكانيات المتاحة لها، يمكن أن توفر للمخططين المعلومات اللازمة لإحداث تكامل بين الخطط المركزية والإقليمية، داخل إطار خطة واحدة. ولابد أن يتوفر لهذه الخطط العامة قدرا كبيرا من المرونة، حتى يمكن إدخال التعديلات عليها بما يتناسب مع ظروف التطبيقات الإقليمية ونتائجها.

وعلى ذلك، تكون مهمة الأجهزة المركزية وضع الخطط العامة، والتى تتكامل فيها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتفريعاتها من الخطط الإقليمية، داخل إطار من التنسيق بينها، وإحداث التوازن بينها، على ضوء الإمكانيات المتاحة. وتكون مهمة الأجهزة الإقليمية اللامركزية تنفيذ هذه الخطط الإقليمية، والاستجابة السريعة للمتطلبات والمستجدات، والمحاسبة على النتائج النهائية.

وإذا كانت الخطط المركزية العامة ذات طبيعة إستراتيجية، وقد تمتد لأكثر من عشر سنوات، فإن الخطط الإقليمية ذات طبيعة تكنيكية عملية، وتقوم على مدد زمنية قصيرة، فالخطط المركزية العامة تحقق الرؤية المستقبلية بعيدة المدى، والخطط الإقليمية التكنيكية تحقق الرؤية الواقعية الحالية، ومن هنا، تأتى أهمية المتابعة والتقويم من قبل الأجهزة المركزية، حتى تتأكد من مطابقة النتائج مع الأهداف الإستراتيجية للتنمية الشاملة.

## ٤- التكامل بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى:

هذا التكامل لابد أن يتحقق داخل إطار الخطط المركزية الإستراتيجية والخطط الإقليمية التكنيكية. ولكى يتحقق، لابد أن تكون أجهزة التخطيط الاجتماعى جزء لا يتجزأ من أجهزة التخطيط المركزى والإقليمى. وإذا كانت الرؤية المستقبلية هامة، فإن الاحتكاك بالواقع هو السبيل إلى تحقيق الرؤية المستقبلية داخل إطار فلسفة تربوية شاملة للمجتمع كله.

وأجهزة التخطيط الاجتماعى، لابد أن يتوفر لها التخصصات البشرية ذات المستوى العلمى والفكرى المرتفع إلى جانب الخبرة العملية الواسعة، وأن تشمل كل

المسئولين عن الاتصال الشخصى والجماهيرى والتربية والتعليم والثقافة، وأن تتوفر لها الإمكانيات والوسائل اللازمة للتطبيق.

ثم أن هذه الأجهزة، لابد وأن تشترك فى التخطيط المركزى والتخطيط الإقليمى، لأنه إذا كان المسئولون عن التقدم الاقتصادى قادرين على أداء مهمتهم، فإنهم ليسوا قادرين على تحمل مسئولية التنمية الاجتماعية، لأن لها من يفهمها، ويقدر على أن يخطط لها، وينفذها. والاعتراف المتبادل بالتخصصات والقدرات، أمر هام للغاية بين المسئولين عن التخطيط المركزى والإقليمى.

وبما أننا نتكلم عن الاعتراف بالتخصصات والقدرات، فإنه لابد من القول أن المجالات المتخصصة فى مجالات التنمية الاجتماعية، كالاتصال الشخصى والجماهيرى والتعليم والتربية والثقافة، لها طبيعة واحدة مشتركة تقوم على الاتصال، كعملية اجتماعية، ويمكن أن تقوم عليه خطة متكاملة للتنمية الاجتماعية بالمفهوم الذى حددناه لها، ولكل منها أيضا طبيعتها الخاصة، والتى يمكن أن يقوم عليها دوره فى هذه الخطة الاجتماعية المتكاملة.

ومن ثم، يمكن أن يكون التخطيط مشتركا، ولكن التنفيذ يكون من خلال لجان متخصصة تشرف على كل نوعية من الوسائل الداخلة فى المجالات الاجتماعية المختلفة، وتنسق بينها وتتابعها، حتى تأتى النتائج متوافقة مع أهداف الخطة المشتركة، وهذه الأهداف بدورها تأتى متناسقة ومتكاملة مع أهداف التنمية الشاملة.

### ٥- ضرورة المتابعة المستمرة والتقويم المستمر:

على الرغم من أننا أشرنا إلى أهمية قيام الأجهزة المركزية بالمتابعة المستمرة والتقويم المستمر، لنتأكد من أن النتائج متوافقة مع الأهداف الإستراتيجية، إلا أنه نظرا للأهمية البالغة لهذا الاعتبار، نؤكد عليه هنا مرة أخرى. ومن زاوية أخرى.

فمن المعروف أن الجالسين على القمة لا يعرفون شيئا عن الذين يعملون عند القاعدة، كما قال ماوتسى تونج في حديث له نشر فى صحيفة أمريكية. وعلى ذلك، فإن المخططين المركزيين الجالسين فى العاصمة، يمكن ألا يعرفوا شيئا عما يحدث فى الأقاليم. ولذلك، يكون عليهم أن يتابعوا ما يحدث على أرض الواقع، ولا يكتفون بالتقارير الرسمية التى ترفعها الأقاليم إليهم. وفرق شاسع بين أن يرى المخططون المركزيون تطبيقات خططهم على أرض الواقع وأن يلمسوا نتائجها ويقيمونها، وما هو مدون فى المكاتبات والتقارير الرسمية.

وتبدو أهمية ما نقول ونطالب به على ضوء ما يحدث بالفعل فى المجتمعات النامية. فالمعروف أن أحد أمراض البيروقراطية الخطيرة فى هذه المجتمعات، هو تقوقع المسئولين في مكاتبهم، وتكون الصلة بينهم وما يجرى على أرض الواقع خارج مكاتبهم، هى تلك الطبقة من الموظفين المقربين. وهذا مرض عضال، لأن المسئول يحكم على الواقع من خلال الأخرين، وليس من خلال عينيه هو. وتستفحل الآثار السلبية المدمرة لهذا المرض العضال، إذا كان المحيطين بهذا المسئول أو ذاك تحكمهم الأهواء والمصالح الخاصة والمنافع الذاتية. وهذا المرض وأثاره يضع جداراً سميكاً من الشك وعدم الثقة بين الجماهير والمسئولين.

ومن ثم، كانت الأهمية البالغة للمتابعة الواقعية والتقويم الواقعى، لأن الاحتكاك بين المسئولين والجماهير ضرورى لإنعاش الثقة بينهم ودعمها، كما أنه ضرورى لكى يتأكد المسئولون من مطابقة الجهود التنفيذية ونتائجها مع ما هو مخطط له تماماً.

وبهذه الاعتبارات جمعيها، يمكن القول بإمكانية تطبيق تصورنا لعلاقة إيجابية بين الاتصال الجماهيرى والمجتمع من ناحية، والتنمية الشاملة من ناحية أخرى، كإطار لدور أكثر إيجابية وفعالية فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها،

ولاشك أنه إذا خلصت النوايا، وقويت الإرادات، وتجردت القيادات، وتدعمت الانتماءات الوطنية، وتغلبت المصالح القومية، وقويت وسائل الاتصال

الجماهيرى، لتصنع جسوراً من الثقة المتبادلة، لأمكن القول بإمكانية قيام تنمية شاملة ومتوازنة وقادرة على أن تدفع المجتمعات النامية إلى مكانتها بين الدول المتقدمة، ولأمكن القول أيضاً بأن الاتصال الجماهيرى بكل وسائله له دور فعال فى تنمية مجتمعاته وتقدمها.



# الخاتمة:

# خلاصـــة الدراســة ونتائجهـــا

كان الهدف من هذه الدراسة، وضع تصور شامل ومتكامل لدور أكثر إيجابية وفاعلية للاتصال الجماهيرى بكل وسائله المطبوعة والمسموعة والمرئية، فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها فى المجتمعات النامية، على أن يكون هذا القصور واقعياً ومحدداً.

ولا نستطيع أن ندعى أن هذا الهدف كان جديداً على الدراسات العلمية. فقد حاولت أن تصل إليه دراسات كثيرة، سواء من خلال منظمات دولية، كمنظمة اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة، أو من خلال باحثين أكاديميين فى مجالات الاجتماع والرأى العام والاتصال. لكننا لاحظنا أن هذه الدراسات ركزت على زوايا معنية وتجاهلت زوايا أخرى. ومن ثم، لم يتحقق لها صفات الشمول والتكامل، بالكيفية التى قصدناها هنا.

ولذلك، اتجهنا إلى الواقع لنحلله، سواء فيما يتعلق بالظروف التقليدية للمجتمعات النامية، أو جهود التنمية فى مواجهتها، أو النتائج التى انتهت إليها، أو فيما يتعلق بانعكاس هذه الظروف والمجهود والنتائج على واقع الاتصال الجماهيرى ووسائله. ولقد اتضحت العلاقة الوثيقة بين واقع المجتمعات النامية وواقع الاتصال الجماهيرى ووسائله داخلها، وانتهت هذه العلاقة الوثيقة بهذه الوسائل الاتصالية الجماهيرية إلى مكانة ضعيفة ومهزوزة، لم تستطع منها أن تلعب دوراً، كان ينبغى أن تقوم به فى مواجهة متطلبات التنمية وتحدياتها.

ثم اتجهنا إلى النماذج والنظريات العلمية، نحاول من خلالها تقديم تفسيرات مقبولة لهذه النتائج السلبية التى انتهى إليها واقع الاتصال الجماهيرى ووسائله فى المجتمعات النامية، وللتعرف من خلالها أيضاً على الإمكانيات المستقبلية لهذا الاتصال الجماهيرى ووسائله، على ضوء الحاجة الماسة إلى دوره الحيوى فى هذه المجتمعات، خاصة وأن جهودها التنموية أحدثت مستوى من التقدم غير المتوازن. ولابد لها أن تعيد التوازن إلى تطورها، حتى تستعيد قدرتها على التقدم المطرد.

وعلى ضوء النتائج التى انتهينا إليها، أمكن الدخول إلى محاولة علمية لوضع تصور شامل ومتكامل لدور أكثر إيجابية وفعالية للاتصال الجماهيرى، وبالكيفية التى تتوافق مع احتياجات المجتمعات النامية ومتطلباتها.

وقام هذا التصور الشامل والمتكامل على أربعة أسس هامة: أولها، تحديد الإطار السياسى والاجتماعى المناسب. وثانيها، تحريك الواقع بالكيفية المناسبة، وثالثها، تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى . ورابعها، تحديد اعتبارات التطبيق.

وبدأنا بتحديد الإطار السياسى والاجتماعى المناسب، وانتهينا إلى أن أنسب الأطر السياسية والاجتماعية للمجتمعات النامية، هى تلك التى تأخذ بفلسفة سياسية رأسمالية حرة ومسئولة. وأن يكون تحديد هذه المسئولية والمحاسبة عليها من قبل ممثلين عن الرأى العام ومحايدين بين الدولة والاتصال الجماهيرى ووسائله، لأن التجربة أثبتت أن الدولة طرف فى الصراع، وهى تميل إلى فرض نفسها على حركة الاتصال الجماهيرى ووسائله من خلال القوانين التى تتحكم فيها. وهذا الوضع لا يتناسب مع قدر الحرية المسئولة التى تحتاج إليها هذه الوسائل، لكى تمارس دورها وتتحمل مسئوليتها.

وانتقلنا إلى شرح الكيفية التى يمكن بها تحريك الواقع، لكى نوفر لوسائل الاتصال الجماهيرى واقعاً مناسباً لحركتها ومدعما لقدراتها، على أساس أن تنمية هذه الوسائل لابد أن يقترن بتنمية المجتمع، حتى تستمد من الواقع قوتها، وتعطى لهذا الواقع تطوره المتوازن.

ثم انتهينا إلى تحديد الدور المناسب للاتصال الجماهيرى بكل وسائله من خلال ثلاث خطوات أساسية، حددنا فى الخطوة الأولى مفهوم التنمية الاجتماعية ومتطلباتها الثقافية، وحددنا فى الخطوة الثانية طبيعة الدور الذى يمكن أن يقوم به الاتصال الجماهيرى من خلال تكامله مع التعليم والتربية والثقافة. وهو دور يقوم على عملية واسعة تستهدف الإعداد الثقافى لعقل الفرد، حتى يستعيد العقل توازنه، ويستعيد الفرد توافقه مع نفسه وبيئته ومجتمعه وعصره. وهى تمثل مضمون التنمية

الاجتماعية التى تتكامل مع التنمية الاقتصادية داخل مفهوم شامل للتنمية. وفى الخطوة الثالثة، حددنا مضمون الاتصال الجماهيرى وكيفية عرضه بالكيفية التى تعبر عن دور الاتصال الجماهيرى داخل إطار الدور المشترك مع الوسائل التعليمية والتربوية والثقافية.

وأخيراً، كان لابد أن يقوم الأساس الرابع لهذا التصور الشامل والمتكامل لدور الاتصال الجماهيرى على توفير عدد من الاعتبارات الأساسية التى تضمن سلامة التطبيق. وهى اعتبارات مستمدة أساسا من الظروف المعوقة للاتصال الجماهيرى فى المجتمعات النامية، وكيفية التغلب عليها.

وبذلك، ربطنا الفروع بالجذور، وعدنا بما انتهينا إليه إلى أصوله التى تشكل أبعاده، واستفدنا من كل النتائج التى انتهت إليها الدراسات العلمية والتجارب الواقعية، لتكتسب هذه الدراسة أهميتها وأصالتها. ومع ذلك، يبقى الاحتكاك بالواقع من خلال التطبيق، هو المحك الأساسى لمدى أهميتها وأصالتها.

وخلاصة القول هنا، هو ما انتهت إليه منظمة اليونسكو فى إحدى دراساتها، حيث قالت: أن دور الاتصال الجماهيرى فى عملية التنمية أكثر تعقيداً مما كان متصوراً من قبل، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغى أن نعلمه، وهناك الكثير من التطبيقات التى ينبغى أن ندرسها. ولقد أكدت اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال على هذه النتيجة، عندما قالت: أن الاتصال يملك إمكانيات وقدرات كبيرة فى مواجهة التنمية. وينبغى علينا أن نبحث فى تطوير فهمنا له، لنكتشف أكثر تطبيقاته مناسبة وفائدة.

ومن هنا، تأتى توصيات هذه الدراسة للباحثين داخل كل مجتمع نام. فالدراسات العلمية التى تقوم على القاسم المشترك بين المجتمعات النامية ذات فائدة عظيمة للاتصال الجماهيرى ووسائله داخل كل مجتمع منها، ولكن الدراسات التطبيقية التى تقوم على ما يتميز به كل مجتمع منها أصبحت ذات فائدة أعظم، لأنها أصبحت أكثر إلحاحاً.

وعلى ذلك، سيكون على الباحثين خلال السنوات القادمة أن يركزوا فى بحوثهم على الأوضاع الخاصة للاتصال الجماهيرى داخل كل مجتمع على حدة، حتى يمكن تطويره بما يتناسب مع ظروف مجتمعه وإمكانياته ومتطلباته. ويبدو أن هذا هو السبيل الوحيد لنصل إلى دور مناسب للاتصال الجماهيرى بكل وسائله فى مواجهة متطلبات التنمية الشاملة وتحدياتها، ولنصل أيضاً، إلى دور لها أكثر قابلية للتطبيق، لأنه يقوم على واقع محدد، وغاية محددة، وأساليب أكثر فعالية، تمكنه من الإسهام فى صنع مستقبل أفضل.



# المراجع

أولاً : الكتب والمقالات العربية والمعربة..

ثانياً: الكتب والمقالات الأجنبية..

# أولاً: الكتب والمقالات العربية والمعربة

**أبو بكر مراد:** "الصناعة المصرية ثروة بدون حدود ويجب ألا تنهار بين أيدينا". صحيفة الأهرام اليومية بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٧م. ص: ٧.

**أحمد خاكي:** ثورة التربية" مجلة المدير العربي، العدد٤ بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩٧٢م. ص: ١٠

**اسحق يعقوب الطيب:** "دور وسائل الاتصال والمعلومات فى التنمية التعاونية". مجلة الدراسات الإعلامية العدد٤١ بتاريخ أول أكتوبر، سنة ١٩٨٥م. ص: ٧١.

**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:** "تقرير عن التنمية البشرية فى مصر سنة ١٩٩٤م". مجلة الدراسات الإعلامية العدد٧٥ بتاريخ أول إبريل، سنة١٩٩٤م. ص: ١٧٤.

**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء:** "دراسات فى الدخل القومى. القاهرة: الجهاز المركزى: يوليو سنة ١٩٦٥م".

**ألفت حسن أغا :** "الاتصال الجماهيرى وتنمية العالم الثالث". مجلة السياسة الدولية، العدد١٠٦ بتاريخ أول أكتوبر سنة١٩٩١. ص: ٤٢

**أمنياتا تراورى:** "ثقافة الصمت". مجلة رسالة اليونسكو، مارس ١٩٨٥م. ص:١١.

**بابكر تورى:** "السنغال: ثمن الصحافة الحرة". مجلة رسالة اليونسكو، سبتمبر ١٩٩٠م. ص: ١٨.

**جمال مجدى حسنين:** "التغيير الاجتماعى والقرية المصرية". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤٦ بتاريخ أول يناير ١٩٨٧م. ص: ١١٦.

**جيهان رشتى:** "الأسس العلمية لنظريات الإعلام". القاهرة: دار النهضة العربية، سنة ١٩٩٣م.

**جيهان رشتى:** "دور تكنولوجيا الاتصال الجديدة فى التنمية". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨ بتاريخ أول يناير ١٩٨٥م. ص: ٥٧.

**حسن حميدان العلكيم:** "أزمة الغذاء فى الوطن العربى: التحديات وآفاق المستقبل". مجلة السياسة الدولية. العدد ١٢٣ بتاريخ أول يناير ١٩٩٦م. ص:٨.

**حسين رمزى كاظم:** "الإدارة والمجتمع المصرى". القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٣م.

**رامجوبال أجاروالا:** "التخطيط فى البلدان النامية: مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤١ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٥م. ص: ٥٣.

**رجب البنا:**"صنبو أم شارونة: ". صحيفة الأهرام اليومية بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٢م. ص: ٦.

**رفعت المحجوب:** "الاقتصاد السياسى. الجزء الأول" القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٦١.

**سعد لبيب:** "دور الإذاعة بالراديو والتلفزيون فى قضايا النمو الحضرى". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٨ بتاريخ أول إبريل ١٩٨٥م. ص: ٤٣.

**صلاح الدين حافظ:** "الديون والإعلام الخادع". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٩ بتاريخ أول إبريل ١٩٨٥م. ص: ٣.

**عبد القادر السعدنى:** "داء خطير فى العالم الثالث اسمه السلبية ... كيف نكافحه؟!" مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨ بتاريخ أول يناير ١٩٨٥م. ص: ١١٤.

**عبد العزيز مرعي وعيسى عبده:** "الموجز في مشكلات الاقتصادية المعاصرة" القاهرة: مطابع الشعب، سنة ١٩٩٥م.

**عبد الفتاح عبد النبي:** "فعاليات بناء الاتصال في القرية المصرية" القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٩٥م.

**عثمان ياسين الرواف:** "مدرستا التنمية والتخلف: أوجه التباين بين الطرح النظرى والواقع التطبيقى". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٧ العدد ٢ سنة ١٩٨٩م. ص: ٥٥.

**عدلى حشاد:** "دور الصحافة المحلية فى المشكلة السكانية". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣٨ بتاريخ أول يناير ١٩٨٥م. ص: ٧٠.

**على ليله:** "العالم الثالث: قضايا ومشكلات". القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة ١٩٨٥م.

**على محمد عبد الوهاب:** "العلاقات الإنسانية فى الإدارة". المجلة العربية للإدارة. المجلد الأول، العدد: الثانى، بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٧٨م. ص ١١.

**عمرو غنام:** "وقفة مع بداية الخطة الخمسية الثانية". مجلة البحوث الإدارية. المجلد الثانى، العدد الرابع، بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٨٧م. ص ٨.

**فرج الشناوى:** "الإعلام وتشكيل الوعى". المجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٣١. بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٨٥م. ص ١٢٣.

**كنسبشن مداريغ وآخرون:** "بين الحرية والفوضى". مجلة رسالة اليونسكو، سبتمبر ١٩٩٠م. ص: ٢١.

**لطفى عبد العظيم:** "هوة التخلف على منصة الاتهام". مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد ٤٠١ بتاريخ أول مايو سنة ١٩٧٢م. ص: ٢٤.

**ليلى محمد عبد المجيد:** "قضايا القرية المصرية في وسائل الاتصال الجماهيري." القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية، سنة ١٩٩٣م.

**مالكولم اديسشياه:** "أزمة التنمية". مجلة رسالة اليونسكو، أول نوفمبر سنة ١٩٧٠م.ص: ٤.

**مالكولم اديسشياه:** "نحو مفهوم عالمي للتعليم". مجلة رسالة اليونسكو، أول نوفمبر سنة ١٩٧٠م.ص: ١٤.

**محمد السماك:** "دور الإعلام في التأثير على الثقافات والمعتقدات". مجلة الدراسات الإعلامية. العدد٨٢ بتاريخ أول يناير سنة ١٩٩٦م. ص: ١٢٤.

**محمد سيد محمد:** "نحو تعريف معاصر للتنمية والتخلف". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٨، بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٧٩م. ص: ٨٢.

**محمد عوده:** "أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي: دراسة ميدانية على قرية مصرية". القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٧١م.

**محمد محمد البادي:** "دور العلاقات العامة الحكومية في المجتمع المصري." مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٨٤، بتاريخ أول يوليو سنة١٩٩٦م. ص:٧٦.

**محمد محمد البادي:** "الأسس النظرية للإقناع." مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، سنة ١٩٨٦م.

**محمد محمد البادي:** "العلاقات العامة ومشكلة بناء الإنسان المصري." مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ١٩، بتاريخ أول يوليو سنة١٩٧٩م. ص:٤٣.

محمد محمد البادى: "طبيعة الصحافة ودورها فى المجتمعات النامية"، مع التطبيق على المجتمع المصرى. رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الإعلام بجامعة القاهرة، سنة١٩٧٥م.

مديحة النمراوى: "القرية المنتجة تبدأ من شاورنة". صحيفة الأهرام اليومية فى ١٩٩٢/٧/٩م. ص:٣.

ملاك جرجس: "سيكولوجية الشخصية المصرية ومعوقات التنمية." القاهرة: دار روز اليوسف، سنة ١٩٧٤م.

ملفين ديفلير وساندراركيسن، ترجمة كمال عبد الرؤوف: "نظريات وسائل الإعلام." القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، سنة ١٩٩٢م.

نجيب اسكندر ورشدى فام: "التفكير الخرافى". القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، سنة ١٩٦٢.

نوال عمر: "دور الإعلام الدينى فى تغيير قيم الأسرة الريفية والحضرية". القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، سنة ١٩٨٤م.

والتررودل: "برامج مراكز دعم الاتصال التنموى: نموذج من الأردن". مجلة الدراسات الإعلامية، العدد٤١ بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨٥م. ص: ١٢٠.

و.هـ. أوينز: "شبكات الطرق فى الدول النامية". مجلة رسالة اليونسكو، العدد١١٧ بتاريخ أول مارس ١٩٧١م. ص:١٧.

يوسف السباعى: "العبور الثقافى". مجلة الثقافة، أكتوبر سنة ١٩٧٤م.



## ثانيا : الكتب والمقالات الأجنبية


Abu-Lughod, I. "The Mass Media and Egyptian Village Life." Social Forces ; Vol. 42, No. 1, October, 1963. P. 97.

Axin, G. "Communication Among The Nsukka Igbo: A Folk Village Society." Journalism Quarterly, Vol. 46, No. 2, Spring 1969. P.320.

Bascom, W. Continuity and Change In African Cultures. Chicago: The University of Chicago Press, 1958.

Bhagwati, J. The Economics of Underdeveloped Countries. London : Weidon Feld & Nicelsom, 1966.

Byerly, K. Community Journalism. New York: Chilton Co., 1961.

Chilcote, R. Theories of Development and Underdevelopment. Boulder: Westview Press, 1984.

Collart, J. "The Influence of Newspaper and Television In Africa" African Affairs, Vol. 62, No. 284, July, 1963. P. 205.

Defever, A. "Integrated Development Support Communication In Dahomy." In M. Taheranian & Others, Communication Policy For National Development . London: Roultledge, 1977. P. 205.

Desgupta, S. "Communication and Innovation In Indian Villages." Social Forces, Vol.43, No. 3, March, 1965. P. 330.

Devito, J. Human Communication; The Basic Course. New York: Harper, 6th edition, 1994.

Dube, S. India's Changing Villages. London "Routledge & Paul, 1958.

Eapen, K. "Daily Newspapers In India". Journalism Quarterly, Vol. 44, No. 3, 1967 P 221

Erlandson, E. "The Press In Mexico : Past, Present and Future." Journalism Quarterly, Vol. 41, No. 2, Spring 1964. P. 232.

Feldman, H. "The Press In Pakistan." Gazette, Vol. 2, No. 2, 1966.

Garver, R. "Communication Problems of Underdevelopment: Chego Du Korea, 1962" Public Opinion Quarterly, Vol. 26, No. 4, 1962. P. 613.

Gunther, J. Inside Africa. London: H. Hamilton, 1955.

Hapgood, D. Africa. Boston: Ginn & Co., 1965.

Harik, I. "Opinion Leaders and Mass Media In Rural Egypt." American Political Science Review, Vol. 65, No.3, September 1971. P. 731.

Higgins, B. Economic Development; Principles, Problems and Policies. London: Constable , 1959

Hovland, C. Communication and Persuasion. New Haven: Yale U.P., 1952

International Commission For The Study of Communication Problems, Many Voices and One World. London: Kogan Page, 1980.

Jones, G. The Role of Science and Technology In Developing Countries. London & New York: Oxford U.P. , 1971.

Katz, E. "The Two-Step- Flow of Communication." In W. Schramm (ed) The Process and Effects of Mass Communication, Urbana, III, : University of Illinois Press, 1972. P. 364

Kitchen, K. The Press In Africa, Washington : R. Sloon Association , 1956.

La Palembara, J. Beauracracy and Political Development . Princeton, N.J.: Princeton U.P. , 1943.

Lazarsfeld, P. Personal Influence. Glencoe, Ill. : The Free Press, 1955.

Lazarsfeld, P. & Others . The People's Choice. New York: Columbia U.P. , 1948.

Lewis, W. "Is Economic Growth Desirable?" In D. Novack, Development and Society. New York: St. Martins' Press, 1964. P. 18.

Martin , L. "Mimeographed Village Papers Proves Value In Liberia." Journalism Quarterly, Vol. 41, No. 2, Spring 1964. P. 245.

Mattelart, A. Multinational Companies and The Control of Culture. Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1979.

McClelland, D. "The Achievement Motives Growth," In D. Novack, Development and Society, N.Y,: St. Martin's Press, 1964. P. 180.

Menefee, S. "A Country Weekly Proves Itself In India." Journalism Quarterly, Vol. 44, No.1, 1967. P. 114.

Menzel, H. & Other , "Social Relations and Innovation In The Medical Profession." Public Opinion Quarterly, Vol. 19, 1955. PP. 337-357.

Merrill, J. Global Journalism: A Survey of The world's Mass Media, New York and London: Longman, 1983.

Merrill, J. The Foreign Press. Louisiana: Louisiana U. P., 2ed edition, 1966.

Merton, R. "Patterns of Influence." In P. Lazarsfeld & Others. Communication Research. N. Y.: Harper, 1949. P. 180.

Mowlana, H. & Other. Communication Technology and Development , Paris: Unesco, 1988.

Mytton, G. "Tanzania: The Problems of mass Media Development." Gazette Vol. 14, No.2, 1968. P. 91.

Nweneli, O. "Strategy For Integrated Mass Media System For Rural Development." African communication Review, Vol.182, 1984.

Ohen, K. I. World Population Growth and Living Standards, N.Y.: Bookman, 1960.

Palmer, H. Human Factor In Political Development. Walthan, Mass: Giun, 1970.

Panikar, K. The Afro-Asian States and Their Problems. London: Allen Unwin, 1959.

Pearson, E. Partners In Development . N. Y. and London: Praeger, 1969.

Rogers, E. "The Rise and Fall of The Dominant Paradigm." Journal of Communication, Vol. 26, No. 1, 1978. PP. 64-69.

Rogers, E. Modernization Among Peasants; The Impact of Communication. N.Y. : Holt, 1969.

Rogers, E. Communication Source For 4-D. Weed Spray Among Colombia Peasants." rural Sociology , Vol. 30, No. 2, June 1965. P. 213.

Santos, D."The Structure of Dependence." American Economic Review, Vol. 60, 1970. P. 231.

Sarkar, C. The Future of The Indian Press. "Gazette, Vol. 12, No.4, 1966. P. 238.

Schiller, H. Mass Communication and American Empire. N.Y.: Kelly, 1970.

Schramm, W. & Others. "How Mass Media Systems Grow." In D. Lerner and W. Schramm, Communication and

Change In the Developing Countries. Honolulu : East-West Center Press, 1967. P. 57.

Schramm, W. Mass Media and National Development. Paris : Unesco, 1966.

Schramm, W. & Others. "New Uses of Mass Communication For The Promotion of Economic and Social Development". In United Nations, Communication, Science, Technology and Development. Washington: United States Government House, 1962. PP. 5-7.

Smyth, D. Dependency Road: Communication, Capitalism, Consciousness and Canada. Norwood, N.J. : Alexander Pub., 1981.

Staley, E. The Future of Underdeveloped Countries . NY. : Harper, 1954.

Topur, H. "The Rural Press and New Literate. "UNESCO Chronicle, Vol. 17, No. 12, 1971. PP. 452-455.

Ugboajah, F. Communication Policies In Nigeria. Paris: Unesco, 1980.

UNESCO., Statistical Yearbook. Paris : Unesco, 1973.

UNESCO., Rural Mimo Newspapers. Paris: Unesco, 1971.

UNESCO., Social Research and Rural Life In Central America. Paris: Unesco, 1966.

UNESCO., Radio and Television In The Service of Education and Development. Paris: Unesco., 1967.

UNESCO., Mental Health and Technological Change. In D. Novack, Development and Society . N. Y. : St. Martin's Press, 1964. P. 293.

UNESCO., Social Research and Problems of Rural Development , Paris: Unesco, 1963.

UNESCO., Mass Media In The Developing Countries. Paris : Unesco, 2ed edition, 1962.

Wolsely, R. "The Press of India." Gazette, Vol. 12, No. 4, 1966. P. 255.

Yamamoto, F. " The Asian Editors Conference. " Gazette, Vol. 2, 1956. P 199.



رقم الإيداع ٣٨٣٠/١٩٩٧م.

I.S.B.N. 977-5069-21-1